صنع القرارات التخطيطية

الفقر والتنمية

إعداد

الدكتور

حازم محمد ابراهيم مطر

الدكتور

احمد حمدان الرفاعي

٢٠١٩

الناشر

الفصل الأول

مشكلة الدراسة

أولاً : مدخل مشكلة الدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة (تحليل واستنتاج)

ثالثاً: صياغة مشكلة الدراسة

رابعا: الموجهات النظرية للدراسة

خامسا: أهمية الدراسة

سادسا: أهداف الدراسة

سابعا: فروض الدراسة

ثامنا: مفاهيم الدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة:

تعتبر التنمية من أهم القضايا التى تطرح نفسها بإلحاح وتمارس فى جميع المجتمعات على إختلاف مستوياتها المحلية والقومية، وخاصة فى المجتمعات الفقيرة التى تفتقر إلى كافة الخدمات وذلك بهدف إحداث التغيير الاجتماعى الذى يسعى إلى نقل تلك المجتمعات الفقيرة من وضع معين إلى وضع آخر أفضل منه وتحسين ظروف الحياة لسكان هذه المجتمعات ومقابلة حاجاتهم بغرض تحسين مستوى معيشتهم.

فأصبحت قضية التنمية محوراً للاهتمام والشغل الشاغل للدول النامية باعتبارها المنهج الحتمى والمسار الوحيد الذى يجب أن تنتهجه تلك الدول للخروج من دائرة التخلف وتحقيق معدلات نمو محسوبة ومدروسة للناتج القومى، بما يحقق ارتفاع مستويات المعيشة ويحقق التقدم المنشود.

فالتنمية هى السبيل الوحيد كى يتخلص المجتمع من مشكلاته ويلحق بركب التقدم وتحقيق الرعاية الاجتماعية لأفراده.

لأن الهدف الأساسى للتنمية هو رفع مستوى معيشة الاهالى من خلال مساعدتهم على أشباع احتياجاتهم للعمل الوطنى فى كل مجتمع وهدفاً قوميا لكافة الشعوب والمجتمعات.

فالتنمية عملية شاملة لكل مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة على التخطيط كأسلوب علمى لكل وقائع المجتمع ولها طريقة وأتجاه محدد باستراتيجيات وآليات محددة وأهداف محدودة، ولذا فأن التنمية يجب أن تركز على تطوير الأنسان صانع التنمية.

ولقد أصبحت التنمية فى علمنا المعاصر تقوم على المساواة بين فئات المجتمع، إلا أنها تنحاز للفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود بهدف تقويتها حتى

يمكنهم الحصول على نصيب أكبر من لدخل، فلا يمكن لأى مجتمع أن ينهض ويحقق ما يصبوا إليه من أهداف وهو فى تجاهل أن ينهض ويحقق ما يصبو إليه من أهداف، وهو فى تجاهل لقطاع كبير من أفراده محدودى الدخل الفقراء.

ويعد الفقر أحدى الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة، حيث يعتبر أفة مجتمعية وعقبة أساسية فى سبيل بناء المجتمعات وتحقيق التنمية، سواء فى الدول النامية التى يتزايد فيها أعداد الفقراء نتيجة للظروف المجتمعية الخاصة بها أو الدول المتقدمة لغياب المساواة والعدالة فى توزيع الخيارات والفرص، فالفقر لم يعد نقصا فى الموارد ولكن نقصاً فى الفرص المتاحة للوصول إليها، ويمثل الفقراء عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادى، كما يشكلون خطراً على السلام والاستقرار السياسى والاجتماعى والأمنى.

وبالنسبة للفقراء على مستوى الواقع العربى فإنما هو نتاج النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير العادلة وغير المعنية حتى بمكافحة الفقر وتمكين الفقراء من خلال توفير فرص العمل لهم لكسب العيش الكريم بكرامة بدلاً من ترك الملايين منهم نهائياً للبطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية التى يترتب عليها فقد وإهدار الكرامة نتيجة عدم المساواة وعدم العدالة فى توزيع الخدمات، ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ إلى أن أكثر من مليون أسرة فقيرة تعيش فى الألف قرية الأكثر فقرا؛ ويبلغ اجمالى عدد سكانها ٥ ملايين نسمة يمثلون ٤٦%من اجمالى عدد القرى؛ ويشكل عدد الفقراء فى هذه القرى نحو ٥٤% من اجمالى سكان الريف الفقراء فى مصر؛ ونحو ٤٢% من اجمالى سكان الجمهورية، وفى هذا الإطار يتضح تطور مؤشرات الفقراء فى مصر فى

إعلان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٠ / ٢٠١١) بمناسبة اليوم العالمى لمحاربة الفقر.

ويتضح ذلك فى جدول (١)

المصنف	سنة٢٠٠٨/٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠/٢٠١١
ارتفاع فقراء الريف فى الوجه القبلى	٦٥,٤ وذلك بنسبة ٤٣,٧% ريف الوجه القبلى ٢١,٧% حضر الوجه القبلى	٨٠,٩ وذلك بنسبة ٥١,٤ % ريف الوجه القبلى ٢٩,٥% حضر الوجه القبلى
ارتفع فقراء الريف فى الوجه البحرى	٢٤%وذلك بنسبة ١٦,٧% ريف الوجه البحرى ٧,٣% حضر الوجه البحرى	٢٧% وذلك بنسبة ١٧% ريف الوجه البحرى ١٠,٣ حضر الوجه البحرى

ومن الجدول السابق نلاحظ إرتفاع مستوى الفقر خاصة فى الريف المصرى فقد كان سنة ٢٠٠٨ نسبته (٦٥,٤%) فى ريف الوجه القبلى أما فى سنة ٢٠١١ فقد بلغت نسبة الفقر فى الصعيد (٨٠,٩%)، وهذا يؤكد على عدم أهتمام الحكومة به بالرغم ما يتوفر لديه من موارد طبيعية وبشرية تحتاج إلى من يستثمرها لإحداث التنمية فى مصر ككل.

والجدير بالذكر أن المستويات المرتفعة من الفقر منه فى محافظات الصعيد وفى الريف على وجه الخصوص ستؤدى بلا شك إلى أعاقة الجهود المبذولة فى سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية خاصة وأن هذه المحافظات تستوعب ٣٦% من إجمالى السكان الذين لا يحصلون إلا على أدنى قدر من خدمات البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية كما يعيش فيهما ثلثى

فقراء مصر والذين لا يمكنهم الحصول على الحاجات الأساسية سواء الغذائية أو غير الغذائية، الامر الذى يستدعى توجيه جهود التنمية والاستثمارات العامة إلى هذه المناطق وذلك لتمكين الفقراء بها والوفاء باحتياجاتهم الأساسية بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان فى هذه المناطق.

لذلك زاد أهتمام صانعى سياسات الرعاية الاجتماعية بأن يكون للمستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية دوراً كبيراً فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والاستفادة من خبراتهم ومعرفة تطلعاتهم حتى تعكس برامج الرعاية الاجتماعية أهدافهم مع إعطاء أهمية خاصة للجماعات المهمشة كالفقراء.

كما ان عملية التنمية تتم بالناس وليس فقط من اجلهم ولذلك عليهم ان يشاركوا بشكل تام فى القرارات والاجراءات التى تشكل حياتهم،فالناس فى التنمية ليسوا مجرد متلق سلبى بل عامل فعال فى تشكيلها،ولذلك فقد كان تعزيز الحقوق والقدرات والاحتياجات الاساسية للناس الذين يعيشون تحت وطاة الفقر هدفا للمجتمع الدولى.

لذلك أصبحت مشاركة المواطنين من اهم الضمانات التى تلجا اليها سياسة وحكومات الكثير من البلدان النامية لاهميتها القصوى فى دفع معدلات التنمية بسرعة اكثر ونجد ان جميع علماء التنمية يعالجون تنمية المجتمع من منظور المشاركة ويتفقون جميعا على اهميتها فى حقل التنمية والنهوض بالمجتمع.

وللمشاركة الشعبية فى مشروعات التنمية مزايا عديدة،منها ان المواطنين المحليين فى العادة اكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم،كما يؤدى اشتراك المواطنين فى عمليات التنمية الى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها

ومؤازرتها مما يجعلها اكثر ثباتا واعم فائدة،كما تضمن هذه المشاركة توفير الكثير من الموارد التى يمكن تعبئتها محليا وتوظيفها فى الانشطة التنموية.

والمشاركة فى اتخاذ القرارات، أى فى تحديد مسيرة التنمية، وهى عملية مستمرة يشارك فيها كل أفراد المجتمع، فى كافة القرارات التى تتخذ، ومسئولية يمارسها جميع أفراد المجتمع، حيث أن كل قرار يتخذ يشكل الحاضر ويؤثر فى المستقبل، وتعتبر عملية صنع واتخاذ القرار فى المحيط الاجتماعى لها اهميتها الحيوية خاصة فى تلك المجتمعات التى تتخذ الديمقراطية اسلوبا لحياتها.

ولذلك اصبح من المهم مشاركة المواطنين فى صنع القرارات والتخطيط على المستوى المحلى؛ فالتخطيط المحلى يقوم على اساس الاهتمام بالوحدات الصغيرة فى المجتمع؛ من اجل الاستخدام الامثل لموارد المجتمع المحلى والاستفادة من مشاركة سكان ذاك المجتمع فى وضع وتنفيذ الخطة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض مجموعة من الدراسات السابقة لإيجاد العلاقة المعرفية بينهما وبين الدراسة الحالية والتي من خلالها يتم الوقوف على الجوانب التي تفيد في إيجاد التكامل المعرفي سواء من الأدبيات الغربية أو العربية، وذلك من خلال محورين:

المحور الأول: الدراسات المرتبطة بالفقر وفقراء الريف:

(١) دراسة عزة علي شحاتة (٢٠٠٠) . بعنوان فعالية مشروعات تنمية القرية في مواجهة الفقر في الريف المصري

استهدفت الدراسة تحديد مدى تحقيق المشروعات التنموية التي يقدمها صندوق التنمية المحلية لأهدافه الاقتصادية والاجتماعية، بالاضافة الى تحديد مدى إشباع هذه المشروعات لاحتياجات الأسر المستفيدة، وتحديد إيجابيات هذه المشروعات وأهم السلبيات التي لقوها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ان مشروعات التنمية حققت أهدافها الاجتماعية من خلال اهتمام المستفيدين بمواصلة تعلم ابنائها، واهدافها الاقتصادية بتوفير مشروعات انتاجية لتوفير الدخل لفقراء الريف وذلك لزيادة دخولهم ورفع مستوى معيشتهم

(٢) دراسة سابلت روجر sublet Roger (٢٠٠١) .

استهدفت الدراسة التعرف على قدرة منظمات المجتمع المدني على تلبية احتياجات الفقراء، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان منظمات المجتمع المدني لديها القدرة على تلبية احتياجاتهم اكثر من المنظمات الحكومية بالمجتمع، كما انها تشعر بمسئولياتها تجاه المجتمع المحلي، وان الحكومة اصبحت تسعى الى لدعم هذه المؤسسات من خلال تحقيق الشراكة بينها وبين المؤسسات العامة، وان اسباب نجاح مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع يرجع الى بعدها عن

استخدام الاساليب البيروقراطية في الإدارة والاعتماد على الإدارة الفعالة والمرونة والابتكارية والمشاركة.

(٣) دراسة احمد مجدي حجازي (٢٠٠١) . بعنوان " فقراء مصر

استهدفت الدراسة تصوير الحياة الواقعية التي يعيشها الفقراء في ريف وحضر مصر من حيث نوعية الحياة والأوضاع المعيشية، وكذلك الوعي بالفقر وأساليب التعايش مع الفقر، وانتشار الامراض وهو ما يشير الى معاناة الفقراء في الريف والحضر وتوصلت نتائج الدراسة انه للتغلب على الفقر فى الريف يجب اقامة مشروعات صغيرة مرتبطة بثقافة الريف، وتوفير وحدات صحية متكاملة وفقا لطبيعة الامراض.

(٤) دراسة ياسر القصاص (٢٠٠٣) . بعنوان الضمان الاجتماعي وتوفير حد الكفاف لفقراء الريف بمركز كفر الشيخ

استهدفت الدراسة التأثيرات الاجتماعية والنفسية للفقر والتى تهدد الانسانية، وكذلك معرفة مدى تحقيق الضمان الاجتماعي حد الكفاية لفقراء الريف، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان معاش الضمان الاجتماعي لا يكفي لاشباع الحد الادنى من الحاجات الضرورية للفقراء المستفيدين منه وان الهيئات الاجتماعية في المجتمع مثل بنك ناصر الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية لا تقوم بالدور المنوط بها في مساعدة الفقراء

(٥) دراسة غادة حامد حسن شحاتة (٢٠٠٣) بعنوان عمالة الاطفال وعلاقتها بظاهرة الفقر في الريف المصري

استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطفل العامل في الريف وظروف عمله، وقد توصلت نتائج الدراسة انه توجد علاقة بين تدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي لاسر الاطفال العاملين ودفع

الطفل لسوق العمل في سن مبكرة، وكذلك توصلت الى انتشار الامية بين هؤلاء الاطفال العاملين وعدم حصوله على احتياجاته الاساسية بالقدر الكافي، في حين يساهم اقتصاديا في دخل اسرته، كما نجد عدم وجود الحماية التشريعية الكافية للاطفال العاملين .

(٦) دراسة عبد الرؤوف الضبع (٢٠٠٣) . بعنوان أحوال الفقراء فى الريف والحضر "

استهدفت الدراسة محاولة التعرف على اهم اسليب التعايش والتكيف مع الفقر داخل الريف والحضر والمقارنة بينهما وذلك من منطلق ان الفقر لا يمثل ظاهرة ريفية فقط او حضرية فقط، واكدت نتائج الدراسة ان الخصائص الاجتماعية والثقافية ولاقتصادية للفئات الفقيرة دور في تسهيل عملية ايجاد حلول جوهرية لمشاكل هذه الفئات، وان دراسة هذه الفئات من المجتمع سوف تجعل من السهولة على صناع القرار التعرف على مشاكلهم ومحاولة ايجاد حلول لها، مما يعود على المجتمع بالنفع في تحقيق مشاركة هذه الفئات مع المجتمع الكبير واحتوائهم مرة اخرى .

(٧) دراسة راشيل وبول Rachel & Baul (٢٠٠٥) .

استهدفت الدراسة التعرف على المشاكل المرتبطة بالاسر ذات الدخل المنخفض، ومدى استبعادهم من خدمات الرعاية الاجتماعية وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان مشاكل الحصول على السكن وغيرة من الخدمات التى تجعل الافراد يكونون مستبعدين من خدمات الرعاية الاجتماعية، كما توصلت الى ان الفقراء في حاجه الى المشروعات لتحسين مستوى معيشتهم.

(٨) دراسة احمد عبد الحميد الابشيهي (٢٠٠٧) . بعنوان اساليب فقراء الريف في تحسين نوعية الحياة

استهدفت الدراسة تحديد اساليب فقراء الريف في تحسين نوعية حياتهم اقتصاديا وتعليميا وصحيا واجتماعيا وبيئيا وسياسيا، كذلك تحديد الصعوبات التي تواجه فقراء الريف في تحسين نوعية حياتهم والتوصل الى آليات مقترحة لتحسين نوعية حياة فقرء الريف، وقد توصلت نتائج الدراسة الى تحديد اساليب فقراء الريف في تحسين نوعية حياتهم ومنها ماهو متعلق بتحديد صعوبات التي تواجههم في تحسين نوعية حياتهم، كما توصلت الى تحديد مقترحات تحسن نوعية حياة فقراء الريف سواء من وجهة نظرهم او من وجهة نظر المسئولين وصولا الى آليات لتنفيذ تلك المقترحات .

(٩) دراسة محمد مصطفى رشدي (٢٠٠٨) . بعنوان أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية

استهدفت الدراسة التوصل الى اساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة مشكلة الفقر، ومحاولة التوصل الى آلية جديدة لمواجهة مشكلة الفقر من منظور التخطيط الاجتماعي، وقد توصلت نتائج الدراسة الى اساليب تفعيل مشاركة المجتمع في التخطيط لمواجهة مشكلة الفقر واكدت على أهميتها.

(١٠) دراسة داليا عزت عبد العزيز (٢٠٠٨) . بعنوان مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحسين مستوى المعيشة للفقراء

استهدفت الدراسة تحديد المعوقات التي تحول دون استفادة الفقراء من المشروعات التي تستهدف تحسين مستوى المعيشة للفقراء، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان الفقر المتمثل في حرمان بعض فئات المجتمع من اساسيات الحياة، يجعل السعي نحو اشباع حاجاتهم الملحة ورفع مستوى معيشتهم لا يعد من قبيل الدعاية بل تحقيق للعدالة الاجتماعية، وان التعامل مع الفقراء يتطلب

التركيز على مداخل لا تعتمد على القروض المالية فقط بل لابد من الاعتماد على التدريب وتنمية المهارات، كما توصلت الى ان التعامل مع الفقراء لابد ان ينظر اليه نظرة موضوعية واقعية وتحليل الابعاد الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية

(١١) دراسة هورن كرن Haron Karen (٢٠٠٩) .

استهدفت الدراسة تحديد جهود الخطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لخلق فرص عمل، ومعوقات الوصول الى فرص عمل، واكدت نتائج دراسة نجاح هذه السياسات في محاربة الفقر وإحداث تنمية، ووجود توقعات من اجل تحقيق الاستدامة في المستقبل بضرورة الاهتمام والتركيز على التعليم والتدريب، كما أكدت على اهمية حصول الانسان على فرص عمل كحق من حقوقه الاجتماعية للهروب من الفقر.

(١٢) دراسة نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن فرغلي (٢٠٠٩) . بعنوان قدرات الفقراء كمدخل لتنمية المجتمع المحلي

استهدفت الدراسة التعرف على حاجة الفقراء الى التدريب لتنمية قدراتهم على حل المشكلات الاجتماعية،ومدى استعداد الفقراء للمشاركة المجتمعية، وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن الفقراء لديهم الرغبة والاستعداد في المشاركة المجتمعية، ويدركون اهمية مشاركتهم في برامج ومشروعات التنمية وهم على وعي بأهمية دورهم، وان الفقراء يستخدمون وسائل للتكييف مع فقرهم وأهمها البحث عن مصادر لزيادة دخلهم .

(١٣) دراسة حسام محمد محمد اسماعيل (٢٠١٥) . بعنوان العدالة الاجتماعية كمتغير لتمكين الفقراء من المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

استهدفت الدراسة التشخيص الواقعي والميداني لواقع مفهوم العدالة الاجتماعية لدى الفقراء في الريف المصري، وتحديد الفروق بين سكان الريف الاكثر دخلا والاقل دخلا في المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم، وتحديد درجة وقوة تأثير العدالة في تمكين الفقراء بالريف من المشاركة في صنع سياسات الرعاية الخاصة بهم، وقد توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة طردية بين العدالة الاجتماعية وتمكين الفقراء كما يحددها ارباب الاسر الفقراء، كما انه توجد علاقة بين تمكين الفقراء والمشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتظهر العلاقة واضحة بين العدالة الاجتماعية بمتغيراتها والمشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

الدراسات المتعلقة بالفقر:

تحليل واستنتاج:

أ) التحليل:

١- اكدت غالبية الدراسات المتعلقة بالفقر في الريف على ان مواجهة مشكلة الفقر تستوجب مقابلة واشباع الاحتياجات من خلال التخطيط الاجتماعي وذلك من خلال تنفيذ مشروعات تنموية من خلال مشاركة الفقراء في صنع القرارات التخطيطية .

٢- اتفقت دراسة (عزة علي شحاتة) ٢٠٠٠ مع دراسة (راشيل و بول) ٢٠٠٥ على ان المشروعات التنموية ضرورية لمواجهة الفقر، وان هذه المشروعات تستهدف تحسين مستوى معيشتهم، ويجب اهتمام المستفيدين الفقراء من الخدمات المقدمة لهم .

٣- اتفقت دراسة (محمد مصطفى رشدي ٢٠٠٨) ودراسة (نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن ٢٠٠٩) ودراسة (سابليت روجر ٢٠٠١) في ان اساليب تفعيل مشاركة افراد المجتمع والفقراء تساهم في مواجهة مشكلة الفقر، ويجب ان يتوفر الرغبة والاستعداد في المشاركة المجتمعية من قبل الفقراء ويجب ان يدركون ان الفقراء لديهم الوعي ويجب مشاركة الفقراء في الريف مع منظمات المجتمع المدني في اشباع احتياجاتهم .

٤- اتفقت دراسة (احمد مجدي حجازي ٢٠٠١) مع دراسة (عبد الرؤوف الضبع ٢٠٠٣) ودراسة (ياسر القصاص ٢٠٠٣) في ان دخل الفقراء لا يكفي لسد الحاجات الاساسية والفردية للفقراء، وأن الفقراء يتبعون اساليب للتعايش مع الفقر داخل الريف .

٥- اتفقت دراسة (Haron Karen ٢٠٠٩) مع دراسة (حسام محمد محمد اسماعيل ٢٠١٥) في ضرورة تحديد واضح لسياسات الرعاية الاجتماعية لمواجهة مشكلة الفقر من خلال توفير عدالة اجتماعية تمكن هؤلاء الفقراء من المشاركة في وضع تلك السياسات .

٦- اتفقت دراسة (غادة حامد حسن شحاتة ٢٠٠٣) مع دراسة (احمد عبد الحميد الابشيهي ٢٠٠٧) مع دراسة (داليا عزت عبد العزيز ٢٠٠٨) في اهمية مقابلة حاجات الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم، واتفقت هذه الدراسات في دفع مقترحات للتغلب على مشكلة الفقراء بابعاده المختلفة اقتصاديا وتعليميا و صحيا و اجتماعيا .

ب) الاستنتاج: يمكن من خلال تحليل الدراسات المتعلقة بالفقر ان تستنتج ما يلي:

١- ان مواجهة الفقر تستوجب تحقيق مشروعات تنموية لاشباع احتياجات فقراء الريف .

٢- مواجهة مشكلة الفقر يستلزم وضع أساليب تفعيل مشاركة الفقراء في المشروعات التنموية، وتوفر الرغبة والاستقرار .

٣- متوسط دخل الفقراء لا يكفى لسد الحاجات الاساسية والضرورية لهم؛ ويعانون من الامراض وانتشار سؤ التغذية،وضرورة التعرف على الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للفقراء لايجاد حلول جوهرية لتلك المشكلات .

٤- ضرورة تحديد وتفعيل سياسات الرعاية الاجتماعية لمواجهة مشكلة الفقر من خلال توفير عدالة اجتماعية تمكن الفقراء من المشاركة فى وضع تلك السياسات وصنع القرارات على المستوى المحلى

٥- أهمية مقابلة حاجات الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا وصحيا .

المحور الثانى: الدراسات المرتبطة بالمشاركة وصنع القرارات:

١- دراسة عائشة عثمان عبد الله (١٩٨٣) بعنوان المشاركة الشعبية فى برامج التنمية المحلية لمجتمع الجزيرة بالسودان

استهدفت الدراسة التعرف على تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها فى التأثير على فاعلية المشاركة، وقد توصلت نتائج الدراسة الى عدم وجود علاقة بين فقر الاسرة وبين انخفاض معدلات مشاركتهم وأن مشاركة الناس تتم بدوافع ذاتية لهم، كما توصلت الى ان نجاح مشروعات التنمية متوقفة على المشاركة الواسعة من سكان المجتمع .

٢- دراسة عبد الرحمن صوفى (١٩٨٦) بعنوان العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات التخطيطية لخدمات الرعاية الاجتماعية على المستويات المحلية

استهدفت الدراسة على التعرف على العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات التخطيطية لخدمات الرعاية الاجتماعية على المستويات المحلية، وقد توصلت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التى تؤثر على عملية اتخاذ القرارات ومنها مدى توافر البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة، ومدى زضوح مراحل عملية صنع القرار عند القائمين عليها .

٣- دراسة لبنى محمد عبد المجيد (١٩٨٦) . بعنوان العلاقة بين بناء القوة فى جمعيات تنمية المجتمع ومشاركة المواطنين فى انشطتها:

استهدفت الدراسة على التعرف على العلاقة بين بناء القوة فى جمعيات تنمية المجتمع المحلى ومشاركة المواطنين فى انشطتها، وقد توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية بين سيطرة أعضاء مجالس ادارات الجمعيات وبين مشاركة الاعضاء فى الانشطة، كماأن لبناء القوة تأثير واضح فى التأثير على متخذ القرار داخل مجالس ادارات الجمعيات، كما توصلت الى ان

المعوقات التى تحول دون مشاركة الاعضاء فى انشطةالجمعيات الاهلية هى " عدم فهم فكرة التطوع، عدم وجود قيادات مؤمنة بالعمل الاجتماعى، السلبية والامبالاة، سيطرة المصلح المادية على المشاركة .

(٤) دراسة أحمد عيسى الجمل (١٩٩٠) . بعنوان العوامل التى تؤثر على عضو المجلس الشعبى المحلى عند المشاركة فى اتخاذ القرار بالمجلس الشعبى المحلى

استهدفت الدراسة على التعرف على العوامل التى تؤثر على عضو المجلس الشعبى المحلى عند مشاركته فى اتخاذ القرار بالمجلس الشعبى المحلى، وقد توصلت نتائج الدراسة الى مجموعة من العوامل الشخصية والعوامل المجتمعية التى تؤثر على عضو المجلس وتتمثل العوامل الشخصية فى المستوى التعليمى _ الحالة الاجتماعية _ السن _ الخبرة _ الوظيفة _ الموطن الاصلى اما العوامل المجتمعية تتمثل فى الامية ووسائل الاعلام والقيم الدينية والشعور بالمسئولية الاجتماعية.

(٥) دراسة جيمس ووليم james & William (1992).

استهدفت الدراسة التعرف على اهمية بناء القدرات المؤسسية للمجتمعات المحلية واعطاء المنظمة التطوعية [NGOS دور واضح فى المشاركة فى تخطيط وتنفيذ ومراقبة مشروعات التنمية المحلية . وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن مشاركة المواطنين تزيد عندما يشعرون بالانجازات المادية بالمجتمع المحلى كانشاء المبانى وتحسين الخدمات، وان المشروعات المدرة للدخل تؤدى الى زيادة دخول المواطنين بما ينعكس بالايجاب الى تحسين مستوى معيشتهم الذى ينعكس على معدل مشاركتهم.

(٦) دراسة هناء عبد التواب ربيع (١٩٩٦). بعنوان ديناميات صنع القرار فى المجالس الشعبية المحلية

استهدفت الدراسة وصف عملية صنع القرار دخل المجلس المحلى والعوامل المؤثرة فى عملية صنع القرارات، والمعوقات التى تواجة القيادات المحلية اثناءها وسبل تطويرها، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان هناك عدة عوامل تؤثر على عمليات صنع القرارات داخل المجلس المحلى مثل الضغوط التى تمارسها الاجهزة التنفيذية، ضغوط اصحاب القوة والنفوذ فى المجتمع مما يؤدى الى ضعف المشاركة، وكذلك يؤدى الى مركزية القرار وبالتالى عدم تعبيرة عن مصالح القاعدة الشعبية، بالاضافة الى نقص الخبرة الفنية للاعضاء، وعدم مراعاة الاسلوب الديمقراطى فى بلورة الاراء ومناقشتها.

(٧) دراسة almab 1998)

استهدفت الدراسة التعرف على مدى الرغبة الموجوده لدى المواطنين للمشاركه فى التنمية المحلية،وقد توصلت نتائج الدراسة الى اختلاف رغبه المواطنين فى المشاركة ومحاوله التوفيق بين رغبه المشاركين واغراضهم لايجاد الحلول لايجاد الحلول والبدائل لتفعيل مشاركتهم؛ كما توصلت ان ضعف عملية المشاركه للمواطنين ترجع الى ضعف الوسائل المستخدمة للتعرف على احتياجاتهم ووسائل الاتصال بهم،كما اكدت الدراسة على ضرورة مشاركة المواطنين فى العمليات التخطيطية.

(٨) دراسة محمد نبيل سالم (١٩٩٨) بعنوان دراسات تحليلية لعملية صنع القرار على المستوى المحلى فى التخطيط لمشروعات التنمية المحلية

استهدفت الدراسة تحليل عملية صنع القرار على المستوى المحلى عند التخطيط لمشروعات التنمية المحلية؛ والتوصل الى مؤشرات تخطيطية تفيد فى

تدعيم كفاءة عملية صنع القرار؛ وقد توصلت نتائج الدراسة الى ضرورة التخطيط للقيام بعملية صنع القرار وان تتم عملية تحديد وتقييم البدائل بطريقه علمية وفنية وتوافر الادوات اللازمة لذلك.

(٩) دراسة سانج لانج sangalong (١٩٩٨)

استهدفت الدراسة التعرف على القوة الاجتماعية وصنع القرار واختلاف المكانة الاجتماعية والاقتصادية فى قرى الجنوب الفلبينى،وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان القوة الاجتماعية تعتمد على المزيا الشخصية والوضع الاجتماعى؛ وان التاثير الاجتماعى يختلف باختلاف الحالة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية؛ وان المتغيرات الاجتماعية اكثر اهمية من المتغيرات الاقتصادية فى تحديد المكانة السياسية وبالتالى التاثير فى صنع واتخاذ القرارات فى المشروعات الاجتماعية؛ كما توصلت الى ان تدعيم المشروعات يعتمد اساسا على المشاركة فى عملية صنع القرار.

(١٠) دراسة احمد عبد الفتاح ناجى (٢٠٠٤) بعنوان محددات تفعيل المشاركة المجتمعية الشعبية المحلية

استهدفت الدراسة تحديد اهم الصعوبات التى تواجة المجالس الشعبية المحلية فى سعيها لتحقيق مشاركة مجتمعية نشطة، وتحديد العوامل التى تزيد من فاعلية المجالس الشعبية المحلية وتنشيط المشاركة المجتمعية، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان هناك حاجة لمشاركة المواطنين مع المجالس الشعبية لمساعدتها على تحديد اهدافها فى تنمية المجتمع، كما توصلت الى ان هناك صعوبات تواجة المجالس المحلية فى سعيها لتحقيق مشاركة مجتمعية افضل واقوى على المستوى المحلى اهمها عدم وجود قنوات الاتصال المباشر

بالمجتمع؛ وعدم توافر المهارات لدى اعضاء المجالس المحلية لتحقيق مشاركة المواطنين.

(١١) دراسة وليد عبد الحميد امين (٢٠٠٧) بعنوان محددات القوى الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة الشعبية في حل بعض المشكلات البيئية في احدى قرى محافظة المنوفية

استهدفت الدراسة تحديد بعض محددات القوى الاجتماعية المرتبطة بمشاركة المبحوثين فى حل بعض المشكلات البيئية، وتحديد درجة وصور مشاركة المبحوثين فى حل بعض المشكلات البيئية فى القرية موضع الدراسة،وتحديد العلاقات بين بعض محددات القوى الاجتماعية ودرجة وصور المشاركة فى حل بعض المشكلات البيئية، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان المشاركة بالراى والمشاركة بالتوعية كانتا اكثر صور المشاركة فى حل المشكلات البيئية فى القرية، وان المشاركة بالجهد فى حل المشكلات البيئية بالقرية ترتبط معنويا بالعوامل التالية السن _الحالة الاجتماعية _ المكانة الاجتماعية _امتلاك الالات الزراعية _ العضوية فى المنظمات الاجتماعية، وان من اسباب مشاركة القوى الاجتماعية فى حل المشكلات هو الحرص على مصلحة القرية والمحافظة على المركز الاجتماعى بالقرية.

(١٢) دراسة طارق طاهر عبدة (٢٠١١) بعنوان شراكة الفقراء كمتغير فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر

استهدفت الدراسة تفعيل شراكة الفقراء من خلال منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة لهم لتحسين نوعية حياتهم، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ضرورة مشاركة الفقراء فى صنع

سياسات الرعاية الاجتماعية، كما اكدت الدراسة على اهمية تفعيل شراكة الفقراء فى صنع سياسات رعاية اجتماعية لرعايتهم.

(١٣) دراسة احمد ابراهيم حمزة (٢٠١٢) بعنوان رؤية مستقبلية لتطوير ثقافة التسامح لمواجهه الصراع في اتخاذ القرارات التخطيطية؛

استهدفت الدراسة محاولة عرض رؤية مستقبلية لتطوير ثقافة التسامح لمواجهة الصراع فى صنع واتخاذ القرارات التخطيطية، والتوصل الى مجموعة من المؤشرات التخطيطية لتطوير ثقافة التسامح لدى صانعى ومتخذى القرارات التخطيطية، وقد توصلت نتائج الدراسة الى تصور مقترح لتفعيل عملية صنع واتخاذ القرار فى ضؤ متغيرات ثقافة التسامح، كما توصلت الى مجموعة من المؤشرات التخطيطية لتطوير ثقافة التسامح لدى القائمين على صنع واتحاذ القرارات التخطيطية ومنها تزويد المخططين الاجتماعيين وصانعى ومتخذى القرارات التخطيطية بالمهارات والخبرات والمعلومات التى تتطلبها قيم ومتغيرات ثقافة التسامح والاستفادة من تجارب وممارسات بعض الدول المتقدمة فى تنمية ثقافة التسامح لدى القيادات التخطيطية والادارية.

تحليل واستنتاج:

١- التحليل:

١- اتفقت دراسة (عائشة عثمان عبدالله ١٩٨٣) مع دراسة (james william.)١٩٩٢) فى ان انخفاض معدلات المشاركة بين فقر الأسر ناتج عن دوافع ذاتية، وتزيد مشاركتهم عندما يشعرون بالإنجازات المادية كأنشاء المباني وتحسين الخدمات وما يزيد المشاركة للفقراء هو وجود مشروعات مدرة للدخل .

٢- اتفقت دراسة (almab ١٩٩٨) مع دراسة (احمد عبدالفتاح ناجى ٢٠٠٤) فى اختلاف رغبات وحاجات المواطنين فى المشاركة،وان ضعف عملية المشاركة للمواطنين ناتج من عدم وجود وسائل اتصال حديثة تحدد احتياجاتهم الفعلية وعدم وجود اتصال مباشر بين المجتمع والقيادات وعدم وجود نظم حديثة للبيانات والمعلومات .

٣- اتفقت دراسة (احمد عيسى الجمل ١٩٩٠) مع دراسة (هناء عبدالتواب ربيع ١٩٩٦) فى انهما تناولا العوامل التى تؤثر على مشاركة بعض المواطنين فى صنع واتخاذ القرارات، وان ضعف المشاركة ناتج عن ضغط اصحاب القوة والنفوذ فى المجتمع .

٤- اتفقت دراسة (لبنى محمد عبدالمجيد ١٩٨٦) مع دراسة (وليد عبدالحميد امين ٢٠٠٧) فى تحديد بناءات القوى التى تؤثر فى درجة مشاركة المواطنين، وتحديد صور المشاركة فى حل المشكلات فى القرية .

٥- اهتمت دراسة (سانج لانج ١٩٩٨) بدراسة القوة الاجتماعية وصنع القرار وان التاثير فى صنع القرارات واتخاذها يتوقف على الحالة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية للشخص المشارك فى صنع القرارات

٦- اتفقت دراسة (عبدالرحمن صوفى ١٩٨٦) مع دراسة (احمد نبيل سالم ١٩٩٨) ودراسة (احمد ابراهيم حمزة ٢٠١٢) فى وجود مؤشرات تخطيطية يجب على القائمين بصنع واتخاذ القرارات التخطيطية من تطويرها والتعرف على العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات التخطيطية لخدمات الرعاية الاجتماعية، وتزويد صانعى ومتخذى القرارات بالمهارات والخبرات والمعلومات.

الاستنتاج:

يمكن من خلال تحليل الدراسات المتعلقة بالمشاركة فى صنع القرارات التخطيطية ان نستنتج الاتى:

١- ضرورة ان تكون مشاركة الفقراء فى صنع القرارات التحطيطية نابعه من دوافع ذاتية، وان يشعرون بالانجازات المادية واحساسهم ان مشاركتهم سوف ينتج عنها تغيير فى الخدمات المقدمة لهم .

٢- ضرورة وجود وسائل اتصال حديثة بين الفقراء عند مشاركتهم فى صنع القرارات التخطيطية وفى تحديد احتياجاتهم الفعلية،وضرورة توفير قاعدة بيانات ومعلومات تتيح للفقراء الفرصة فى المشاركة .

٣- ضرورة تحديد بناءات القوة فى المجتمع المحلى بصفه عامة والريف بصفه خاصة لانها تؤثر فى درجة مشاركة المواطنين،وضرورة تحديد صور المشاركة فى صنع القرارات وحل المشكلات على المستوى المحلى

٤- ضرورة التعرف على العوامل التى تؤثر فى مشاركة المواطنين فى صنع واتخاذ القرارات، وضرورة تحديد اسباب ضعف المشاركة،كذلك ضرورة توافر مهارات لتحقيق مشاركة فعالة للمواطنين .

٥- اكدت غالبية الدراسات على ان التاثير فى صنع واتخاذ القرارات يتوقف على الحالة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية للشخص ويستلزم ذلك تقوية الفقراء وتقوية بناءات القوة لديهم لتمكينهم من المشاركة .

٦- ضرورة وجود مؤشرات تخطيطية يجب على القائمين بصنع واتخاذ القرارات التخطيطية من تطويرها؛ وتزويد صانعى ومتخذى القرارات بالمهارات والخبرات والمعلومات .

ثالثاً: صياغة مشكلة الدراسة:

وبناء على ذلك يمكن القول انه بعد أن قام بمراجعة الأدبيات التى تناولت موضوع الدراسة من خلال الرجوع الى التراث النظرى والرجوع الى الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة نستطيع صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية:

١- ما هي اتجاهات فقراء الريف نحو المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى ؟

وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهى:-

أ- ما هي الاتجاهات المعرفية لفقراء الريف نحو المشاركة في صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى والتي يجب مراعاتها ؟

ب- ماهي الاتجاهات الوجدانية لفقراء الريف نحو المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية والتى يجب مراعاتها على المستوى المحلى ؟

ج- ما هى الاتجاهات السلوكية لفقراء الريف نحو المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية والتى يجب مراعاتها على المستوى المحلى ؟

٢- ماهى أساليب المشاركة فى صنع القرارات التخطيطيه ومسئوليات تحقيقها من خلال تصورات فقراء الريف؟

٣- ماهو واقع المشاركة لدى فقراء الريف فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى ؟

رابعا: الموجهات النظرية للدراسة:

تعتبر النظريات أداة مهمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية فهى تساعد على تنظيم الأفكار على تقويم وتغيير بناءات القوة –كما تفسر وتتنبأ بالسلوك الإنسانى

حيث أن هناك علاقة تبادلية بين النظرية والممارسة وذلك لان أى تغيير يحدث فى النظرية هو نتيجة أو رد فعل لتغير حدث فى الممارسة أو بمعنى آخر أن أى تغيير فى الممارسة لابد وأن يكون رد فعل للنظرية فكلاهما يغذى الآخر.

فالنظرية توجه الممارسة لأنها تشير إلى بناء من الأفكار التى يتم استخدامها فى تحقيق مهام التقدير والتخطيط والتدخل والتقويم من أجل مساعدة الأفراد.

لذلك فالممارس إذا ترك وحده بدون نموذج نظرى يوجه ممارسته سيغرق فى طوفان من المتغيرات والعلاقات –ومن ثم لن تنجح ممارسته المهنية ولن يحقق أهدافه المهنية وعلى ذلك تتجلى أهمية وجود نموذج نظرى يوجه الممارسة ويرشدها.

ولقد استندت الدراسة الحالية إلى بعض النظريات العلمية كموجهات نظرية وهى كالتالى:

أولاً : نظرية ثقافة الفقر:

اختلفت اتجاهات المفكرين نحو الفقراء، وتباينت من مفكر إلى آخر، ففى الوقت الذى يرى فيه كثير من المفكرين أن الفقراء إناس أتقياء قانعين فإن البعض ينظر إلى الفقراء على أنهم ينزعون إلى الجريمة نزعاً ، ويعود هذا الاضطراب فى النظر إلى الفقراء، إلى أنه قد نتج أصلاً من خلال الفشل الذى أصاب البعض فى التفرقة بين الفقر وثقافة الفقر، والميل إلى التركيز على ملامح الصفات الذاتية للفقراء أكثر من التركيز على دراسة الجماعات الأكبر كالأسرة والمجتمع.

ويفرق بين الفقر وثقافة الفقر من ناحية أن الفقر هو الحاجة والحرمان والعوز

الذى نتج عنه عدم إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، أما ثقافة الفقر فهى ليست حرماناً مادياً أو معنوياً، ولكنها أسلوب أو طريقة للحياة Way of life يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق الأسرة، وتعيش فى نطاق جماعات من الأفراد ذات مستويات معيشية دنيا، ويشعر الفرد دائماً باليأس وفقدان الأمل، وأنه لا يستطيع أن ينجز أى تقدم أو نجاح فى ضوء القيم والأهداف التى تسود المجتمع الذى يعيش فيه، حينما تسود هذه الجماعات، وفى داخل المجتمع الكبير الواحد.

ويرى "لى رينواتر" Rainwater أن الجماعات الإنسانية الفقيرة التى تعيش فى المناطق الريفية تضع حلولاً للمشكلات الأساسية التى تظهر فى حياتهم، كذلك فهو يعتبر الثقافة الفرعية للفقراء تختلف عن الثقافة الكلية للمجتمع الأكبر، وتستمد الثقافة الفرعية للفقراء خصائصها من الحرمان الذى يعيش فيه أعضاء هذه الطبقة وينتج عن هذا الحرمان إحساسهم أنهم قاصرين على تقديم المقابل المادى لكى تتقبلهم النظم التى يضعها المجتمع.

وتظهر ثقافة الفقر فى حالة تغير النظام الاجتماعى، والأفراد الذين يتعرضون للفقر هم أفراد الطبقة الدنيا فى المجتمع الحضرى، وتزدهر ثقافة الفقر فى المجتمعات التى تتميز بالاقتصاد النقدى وارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين العمال غير المهرة، وانخفاض مستوى الأجور، وفشل النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان أصحاب الدخل المنخفض ويرى "أوسكار لويس" أن التخلص من ثقافة الفقر يقتضى وضع الجيل تحت ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية تختلف تماماً عن الظروف التى يعيش فيها.

وتختلف وجهات النظر المفسرة لثقافة الفقر ودائرته، فاليسار السياسى يرجع انتشارها إلى غياب العدالة الاجتماعية وعدم المساواة الاجتماعية، وبالتالى فإن

الغنى يجلب المزيد من الغنى وأولئك الذين لا يملكون إلا القليل غير قادرين على الإثراء، أما مروجو السوق الحرة والمتحررون (Libertarians) فيرون أن تدخل الحكومات فى الاقتصاد يقضى على حقوق الملكية وبالتالى يقضون على الحوافز للإثراء.

النماذج التى تناولت معالجة ثقافة الفقر:

قدم تشارلز فالنتين Charles Valentine ثلاثة نماذج عرض فيها وجهات النظر المختلفة التى تناولت معالجة ثقافة الفقر.

١- النموذج الأول: يرى أن الفقراء لهم ثقافة فرعية تميزهم عن غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع، وأنهم غير قادرين على المشاركة فى ثقافة الطبقة الوسطى.

ويمكن التخلص من ثقافة الفقر فى المجتمعات المتقدمة عن طريق التغير الثقافى الموجه، وذلك بوضع سياسة اجتماعية ترتكز على ثلاث ركائز، هى الخدمة الاجتماعية والتربية والعلاج النفسى.

٢- النموذج الثانى:يرى أن الفقراء يتميزون بنائياً كمجتمع فرعى تتميز حياتهم عن الطبقات الاجتماعية الأخرى، وترجع كل المظاهر المرضية فى حياة الفقراء إلى وضعهم البنائى فى النسق الاجتماعى للمجتمع، وأن الطبقة العليا فى النسق الاجتماعى هى التى أدت إلى وضع الفقراء فى موقف اجتماعى سيئ، وذلك لأن سلوك أعضاء الطبقة العليا ينحصر فقط فى إشباع رغباتهم، ويمنعون إعادة توزيع المصادر على الفقراء، لذلك فإن التغيرات التى يقتضى حدوثها للتخلص من ثقافة الفقر، ضرورة أن يتغير البناء الكلى للمجتمع تغييراً جذرياً، وأن يعاد توزيع مصادر الثروة والانجازات، كما يتطلب أن تتواجد الرغبة عند الجماعات الفرعية للمشاركة فى

هذه التغيرات، وهذه التغيرات لا تأتى إلا من خلال الثورة التى يمثل فيها الفقراء.

٣- النموذج الثالث: يرى أن الفقراء لهم أنماط مميزة من الثقافة الفرعية وهم يشتركون فى بعض المعايير مع الطبقة الوسطى فى بعض جوانب الحياة التى يشترك فيها النسق الكلى للمجتمع، وقد يكون للوضع للفقراء البنائى جذوراً تمتد إلى أبعاد تاريخية، وتشمل هذه الأنماط مجموعة من العوامل المتعددة الأسباب مثل التنشئة الاجتماعية، والتى تعمل على تخليد الأنماط الثقافية للجماعة، وينشأ عنها ظروف سيكولوجية عند الفرد لا تساعد على التخلص من الفقر.

ويرى هذا النموذج أن أى تجديد يهدف إلى تحقيق اهتمامات الفقراء يجب أن يدعم بإحداث تغييرات فى ثلاث جوانب، وهى زيادة المصادر المناسبة للفقراء، وتغييرات فى البناء الكلى، وتغييرات فى بعض أنماط الثقافة الفرعية، وتحدث هذه التغيرات تبعاً لتطبيق السياسات الاجتماعية للانعاش الثقافى، التى تهدف بالضرورة إلى بعث القوة عند الفقراء ويتحقق نجاح السياسة الاجتماعية عندما يتأثر المجتمع ككل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤدى إلى إنعاش الفقراء لكى يتخلصوا من ثقافة الفقر التى تجبرهم عن عدم المشاركة فى أى أنشطة فى المجتمع سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً، وتقوم الخدمة الاجتماعية بدور كبير إذا أحسن توجيهها وفق السياسات الاجتماعية.

ويمكن أن يستفيد من نظرية ثقافة الفقر فى إطار الدراسة الحالية فيما يلى:

١- تحديد العوامل الثقافية السائدة التى تؤثر فى أنماط وأسلوب المعيشة اليومية لدى فقراء الريف مما يساعد في صياغة اداة جمع البيانات .

٢- التعرف على اهتمامات فقراء الريف حتى يتسنى تطبيق الاداة على عينة من فقراء الريف .

٣ التعرف على الخصائص السائدة لدى فقراءالريف كانخفاض الدخل وانتشار

الأعمال الحرفية، وانتشار الأمية لديهم مما يساعد فى وضع إطار معاينة يساعده على اختيار الحجم الأمثل لعينة الدراسة.

ثانياً : نظرية القوة: Power Theory

أ- تقوم نظرية القوة على أن القوة power تنشأ من خلال عملية التنظيم الاجتماعى، لأن هذه العملية تمكن Empowerment المشتركين من تحقيق ما لا يستطيع كل منهم تحقيقه وحده، ولذلك فإن القوة تبنى حول روابط ومصالح اقتصادية واجتماعية ودينية وسياسية.

ونظرية القوة (مراكز القوى فى المجتمع) تفترض أن أعضاء المجتمع يؤثرون فى عملية صنع القرارات والتى تتخذ لصالح المجتمع والتى تمثل وسائل فى الوصول إلى موارد المجتمع، وأعضاء مراكز القوى فى المجتمع عادة ما يكونوا أعضاء سياسيون، ذو سلطة تنفيذية فى مجال من المجالات أو قيادات أهلية ومحلية.

ب- المسلمات التى تقوم عليها نظرية القوة.

تتعدد المسلمات الأساسية التى تقوم عليها نظرية القوة وهى تتمثل فى:

- تنشأ القوة من خلال عملية التنظيم الاجتماعى، وفى هذا التنظيم يتمكن الشخص الفعال من إنجاز أشياء لا يستطيعون إنجازها منفصلين، ومن ثم فهى تمنحهم قوة جمعية.
- تحدث القوة علاقات اجتماعية وكيانات تنظيمية جديدة.
- توجد القوة وتمارس بواسطة أى شخص فاعل فى موقف ما، تتحدد من خلال الموارد والمصادر.
- القوة الاجتماعية يمكنها أن تمارس نحو أى شئ اجتماعى أو وحدات تنظيمية.

ويؤكد كلا من (رلف كرامر وهارى سبكت Ralph Krammer & Harry

Spekt) على أهمية استخدام القوة الاجتماعية فى تعبئة سكان المجتمع المحلى، وخاصة الفئات الأكثر حرماناً غير المنظمين ليشكلوا فيما بينهم جماعات ومنظمات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الكفيلة لمواجهة مشكلاتهم الاجتماعية وذلك باعتبار القوة عملية اجتماعية منظمة.

ويمكن الاستفادة من نظرية القوة فى إطار الدراسة الحالية فيما يلى:

١- التعرف على بناءات القوة فى المجتمع الريفى لمساعدته على إحداث التغييرات السياسيةوالمشاركة في صنع القرارات التخطيطية .

٢- تحديد أعضاء المجتمع المؤثرون فى عملية صنع القرارات.

٣- التعرف على العلاقات الاجتماعية والتنظيمية بين فقراء المناطق الريفية .

خامسا: أهمية الدراسة:

١) الاهتمام العالمى والاقليمى والمحلى بقضايا الفقر عامه وفقراء الريف خاصه باعتباره احد تحديات التنمية التى تعوق تقدم المجتمعات

٢) يعتبر موضوع الفقراء وأوضاعهم فى مصر من أهم أهتمامات الدولة فى الفترة الاخيرة.

٣) زيادة التأثيرات السلبية للفقرعلى الفقراء بعد تطبيق الدولة لسياسة الاصلاح الاقتصادى مما أوجد عدم العدالة التوزيعية فى الاجوار والناتج القومى.

٤) تسعى الدول المتقدمة والنامية لتحقيق التنمية الشاملة فى كافة قطاعات المجتمع ويتضمن ذلك رسم سياسات رعاية اجتماعية وصنع قرارات لكافة فئات المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة.

٥) تحديد أتجاهات وتصورات فقراء الريف للمشاركة ومراعاة تلك التصورات عند صنع القرارات التخطيطية بات أمر حيويا لانهم أكثر فئات المجتمع حرمانا فأنهم أكثر فئات المجتمع أحتياجاً للخدمات.

٦) أهمية مشاركة فقراء الريف فى المجتمع المصرى فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى.

٧) أهمية صنع قرارات تخطيطيه على المستوى المحلى بمشاركه فقراء الريف بالمجتمع المصرى.

٨) المشاركة المجتمعية ترتبط أرتباطا وثيقا بمهنة الخدمة الاجتماعية.

٩) أهتمام بحوث التخطيط الاجتماعى بالمشاركة المجتمعية بأعتبارها أحد المتطلبات الأساسية عند صنع القرارات التخطيطية.

سادسا: أهداف الدراسة:-

تنطلق الدراسة الراهنة من مجموعة من الاهداف على النحو التالي:

١_تحديد مستوى اتجاهات فقراء الريف نحو المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى .

٢_تحديد درجة التباين بين اتجاهات فقراء الريف نحو المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى.

٣_تحديد الصعوبات التى تعوق مشاركة فقراء الريف فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى .

٤_التوصل الى مجموعة من المقترحات التى تحقق مشاركة فقراء الريف فى صنع القرارات التخطيطية .

سابعاً : فروض الدراسة:

(١) الفرض الأول: من المتوقع أن يكون مستوى اتجاهات فقراء الريف نحو المشاركة في صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى متوسط، ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:

١. الاتجاهات المعرفية.

٢. الاتجاهات الوجدانية.

٣. الاتجاهات السلوكية.

(٢) الفرض الثاني: من المتوقع أن يكون مستوى المشاركة في صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى منخفض، ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:

١. المشاركة في تحديد المشكلة.

٢. المشاركة في تحديد البدائل.

٣. المشاركة في اختيار البديل المناسب.

٤. المشاركة في اتخاذ القرار.

٥. المشاركة في تنفيذ القرار.

٦. المشاركة في المتابعة والتقييم.

(٣) الفرض الثالث:توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين اتجاهات فقراء الريف والمشاركة في صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى.

(٤) الفرض الرابع:توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية لأرباب الأسر فيما يتعلق باتجاهات فقراء الريف نحو المشاركة في صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى.

سادسا: مفاهيم الدراسة:-

١- مفهوم الاتجاهات:-

الاتجاه يشير بوصفه مفهوماً إلى توجه أو موقف يتخذه الفرد نحو موضوعات معينة يتشكل من خلال التجربة الشخصية ويكون ذات تأثير إيحائي لاستجابة الفرد نحو موقف أو حدث محدد، ويمكن تحديد التعريف الإجرائي للاتجاه فى هذه الدراسة إلى:

١. تتكون الاتجاهات من اتجاهات معرفية واتجاهات وجدانيه واتجاهات سلوكيه.
٢. تتضمن الاتجاهات المعرفية درجة الديمقراطية، وتكافؤ الفرص المتاحة.
٣. تتضمن الاتجاهات الوجدانية درجة القيم الدينية والصراع الفكري
٤. تتضمن الاتجاهات السلوكية درجة أساليب التعبير لتحقيق الديمقراطية وأساليب الاعتراض وأساليب اشباع الحاجات ومواجهة المشكلات.
٥. مجموعة المعتقدات التى يعتنقها فقراء الريف نحو المشاركة بالمجتمع المصري.
٦. مجموعة المعارف التى كونها فقراء الريف عن المشاركة المجتمعية بالمجتمع المصري.

٢- مفهوم الفقر:-

ليس من السهولة وضع تعريف للفقر ولذلك سوف نتناول مجموعة من التعريفات التى تناولته بأبعاده المختلفة.

. فيعرف على أنه العوز والحاجة والفقير من لا يملك إلا أقل القوت وجمعها فقراء

ويعرف الفقر بأنه: الحرمان من الخيارات والفرص المتاحة التى تعتبر أساسية للتنمية البشرية أكثر من أى شخص آخر ولا يتمتع بمستوى معيشى لائق وبمستوى من الكرامة الإنسانية واحترام الذات والآخرين والأشياء التى لها معنى فى الحياة.

ويعرف أيضاً بأنه: الحالة الاقتصادية التى يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافى للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية . الغذاء . والملبس . السكن وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق فى الحياة.

ويمكن تحديد التعريف الإجرائى للفقراء فى هذه الدراسة على النحو التالى:

١. أرباب الأسر المقيمين بإحدى القرى الأكثر فقراً بالريف المصرى.
٢. هم الذين يعانون من انخفاض الدخل ويعانون القصور المصاحب لدخل لا يفى بالاحتياجات الأساسية لهم.
٣. هم من يحتاجون إلى العداله والمساواه فى توزيع الخدمات والدخول لمقابلة حاجاتهم الأساسية العاجزين عن إشباعها.

٣- مفهوم المشاركة:

مفهوم المشاركة الاجتماعية

ينظر معظم المؤلفين الى المشاركة الاجتماعية باعتبارها طريقاً لجعل الحكومة الممثلة للمواطنين تعمل بشكل افضل وخصوصاً للتخلص من البيروقراطيات الحكومية.

وعرفت المشاركة فى قاموس الخدمة الاجتماعية بأنها. انغماس وارتباط اعضاء من الجمهور العام المحتمل تأثيرهم بالتغير الحادث فى السياسه الاجتماعية واالقانون فى ظل ظروف معينه فى عملية تنفيذ وتخطيط التغير.

وتعرف المشاركة ايضا بانها: العملية التى يلعب الفرد فيها دورا فى الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل التى تساعد على تحقيق وانجاز هذه الأهداف.

المشاركة الشعبية عميقة الجذور فى الخدمة الاجتماعية وشديدة الصلة بها، فالدارس لتاريخ الخدمة الاجتماعية مثلا يستطيع أن يتعرف على تأثير المشاركة الشعبية على كافة مجالات وميادين وطرق الخدمة الاجتماعية. فتعددت مفاهيم المشاركة الشعبية، فتعرف بأنها المساهمة أو التعاون فى أى وجه من وجوه النشاط اجتماعيا اقتصاديا أو سياسيا.

وأن المقصود بها أيضا اسهام الأهالى فى أعمال التنمية سواء بالرأى أو بالعمل أو التمويل أو غير ذلك.

ويعرف كارلوس فورتين المشاركة بانها: العمليه التى من خلالها يشترك الافراد في عملية صنع القرار مما ينعكس عليها بصورة فعالة.

ويمكن وضع تعريفا اجرائيا للمشاركة على النحو التالى:

١- المشاركة هى الدور الايجابى للمواطنين للاسهام في اعمال التنمية بالراى او بالجهد

٢- المشاركة هى العملية التى بواسطتها يستطيع المواطنون التاثير في صنع القرارات التخطيطية

٣- مجموعة من الانشطة من جانب افراد المجتمع كوسيلة للتعبير عن ارائهم واحتياجاتهم

٤- هى العملية التى يلعب الفرد فيها دورا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعة وتكون لدية الفرصة لان يشارك في وضع الاهداف العامة لذلك المجتمع وصنع القرارات المؤثره عليهم

٤- مفهوم صنع القرار:

يعرف صنع القرار بأنه عملية تتضمن مراحل عديدة أهمها الاختيار من بين البدائل التي يمكن من خلال أحدهم حل الموقف المراد اتخاذ قرار بشأنه.

ويمكن تحديد عملية صنع القرار في كونها عملية عقلانية رشيدة تتبلور في عمليات ثلاث وهى البحث، المفاضلة أو المقارنة، الاختيار.

كما نجد أم معظم البحوث والدراسات المختلفة تؤكد على أن صنع القرار وحل المشكلة شئ واحد، ولا يوجد بينهم تمييز، وأن عملية صنع القرار تقابل في بحوثهم وتتشابه في المعنى مع عملية حل المشكلة، إلا أن هناك من يفرق بينهما على أساس أن حل المشكلة يرتبط بالقضايا التي تحتاج إلى حلول كما أنه قد يترتب عليها عملية صنع القرار، أما صنع القرار فينظرون إليه على أنه يرتبط أكثر بالقضايا التي تحتاج إلى معرفة ما هو الصواب من الخطأ وربما يترتب عليه نتائج قد تكون مرغوبة، ويمكن تحديد مفهوم صنع القرار على النحو التالي: عملية تتضمن مجموعة من المراحل هي:

١. تحديد الأهداف.
٢. جمع وتحليل البيانات والمعلومات.
٣. تحديد واختيار البدائل.
٤. تنفيذ البديل المختار.

المقصود بالقرار:

يعرف القرار بأنه الاختيار الذي يتم عن طريق أعضاء الجماعة بين عدد من المقترحات البديلة المتاحة لهم.

كما يعرف البعض القرار: بأنه الاختيار المدرك بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوباً بتحديد إجراءات التنفيذ

الفرق بين صنع القرار واتخاذ القرار:-

- مفهوم صنع القرار:

يعرفه البعض بأنه عملية اختيار البديل الملائم لتحقيق الأهداف من بين الوسائل الممكنة بينما يعرفه آخر بأنه عملية عقلانية رشيدة تتبلور في عمليات ثلاث هي البحث – المفاضلة – الاختيار.

- مفهوم اتخاذ القرار:

يري البعض أن اتخاذ القرار بالمفهوم الضيق هو عمل اختيارات من بين مسارات للفعل بديلة، بينما يري آخرون أن اتخاذ القرار هو كل الأفعال التي يجب أن تتم قبل التمكن من عملية الاختيار النهائي.

وهنا تجد التفرقة بين مفهومين يحدث بينهما كثير من الخلط عند الكثيرين وهما مفهومي " صنع " و" اتخاذ " القرار، حيث تشير كثير من الكتابات على أنهما مفهوم واحد، ولكن في حقيقة الأمر أنهما مفهومان منفصلان وإن كان الثاني " اتخاذ القرار " يعد خطوة من خطوات الأول وهو " صنع القرار". فمفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب، وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، كما تضمن عناصر: القيمة الحقيقية، الظروف غير المحددة.

ويشير آخرون إلى أن عملية صنع القرار هي فن وعلم في أن واحد حيث تبني على جمع المعلومات وتحليلها ومعالجتها بطريقة علمية، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد البدائل الممكنة للحل، كما أن اختيار أحد البدائل غالبا ما يتطلب أخذ الحس الإنساني في الحسبان عند تفحص ما يترتب على مختلف البدائل المتعارضة من نتائج تتفاوت في ميزاتها، فصنع القرار الناجح يعتمد على التقدير السليم كاعتماده على المعلومات الموثقة.

كما يمكن اعتبار عملية صنع القرار على أنها عملية مغلقة يتم تغذيتها بالمعطيات والمعلومات كمدخلات فينتج عنها المخرجات في صورة قرارات، وتقوم هذه العملية ببحث وتمحيص مختلف البدائل وتقويمها واختيار الأنسب منها، وهذه العملية عبارة عن سلسلة من العمليات الصغيرة المؤدية إلى اتخاذ سلسلة متكاملة من القرارات الجزئية التي تكون في مجموعها القرار النهائي الأساسي.

ويمكن وضع تعريفا اجرائيا لصنع القرار على النحو التالي:

١- صنع القرار عملية تتضمن مجموعة من المراحل تتضمن تحديد الاهداف وجمع وتحليل البيانات والمعلومات وتحديد واختيار البدائل وتنفيذ البديل المختار.

٢- صنع القرار عملية تتداخل فيها عوامل متعددة نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية لها تاثير على صانعى القرار

٣- كلما اشترك اناس متخصصون والفقراء كأحد فئات المجتمع فى صنع القرار يكون ذلك افضل واكثر فاعلية

٤- صنع القرار عملية تتطلب معرفة معينة بالموقف الخاضع لإصدار القرار بشأنه

الفصل الثاني

صنع القرارات التخطيطية

أولاً : مفهوم القرار وخصائصه

ثانياً: أسس صنع القرار

ثالثاً: أنواع القرارات

رابعاً : طرق وأساليب صنع القرار

خامساً : مراحل صنع القرار التخطيطى

سادساً : نظريات صنع القرار التخطيطى

سابعاً : العوامل المؤثرة فى صنع واتخاذ القرار التخطيطى

ثامناً : مشكلات صنع القرار

تاسعاً : التخطيط على المستوى المحلى وأدوار المخطط الاجتماعي فى صنع القرار التخطيطى

عاشراً : مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلى والفرق بينهما

حادى عشر: تشكيل المجالس الشعبية المحلية واختصاصاتها

أولاً : مفهوم القرار وخصائصه:

تعتبر عملية صنع واتخاذ القرار فى المحيط الاجتماعى لها أهميتها الحيوية خاصة فى تلك المجتمعات التى تتخذ الديمقراطية أسلوباً لحياتها فمن ينظر إلى كافة مظاهر أو وظائف المجتمع السياسية أو التشريعية أو الاقتصادية نجد أنها تؤدى فى الغالب خلال قرارات تتخذ عن طريق الجماعات.

ويعرف القرار لغوياً : قرر بمعنى سكن وأطمأن وقرر الأمر رضى عنه وأمضاه وتقرر الأمر أى ثبت واستقر، والقرار ما انتهى إليه الأمر.

ومفهوم القرار: Decision

القرار هو البت النهائى فى موقف محدد يتطلب اتخاذ قرار بشأنه أو مشكلة معينة يتطلب البت فيها بصورة هادفة ومخططة ويغير المواقف الحالية لمواقف هادفة.

ويعرف القرار بأنه: الاختيار المدرك بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوباً بتحديد إجراءات التنفيذ.

كما يعرف البعض القرار بأنه: الاختيار الذى يتم عن طريق أعضاء الجماعة بين عدد من المقترحات البديلة المتاحة لهم.

مفهوم صنع القرار: Decision Making

يعرف الصنع لغوياً : الصنع بالضم مصدر قولك صنع إليه معروفاً وضع به صنيعاً .

ويستخدم مصطلح صانع القرار للإشارة إلى شخص له مسئوليات رسمية تتعلق بصياغة سياسة التنظيم أو الهيئة الحكومية.

وتشير عملية صنع القرار إلى: مجموعة من الآليات والميكانزمات التى يتحدد من محصلتها أسلوب التعامل مع أحد الموضوعات أو القضايا المثارة وتتأثر عملية صنع القرار بالمدخلات من كل البيئات الداخلية والإقليمية والدولية هذا إلى جانب وجود قدر من التفاعل فيما بينها بل وتأثرها هى بذاتها ببعض مخرجات عملية صنع القرار.

الفرق بين مفهوم صنع واتخاذ القرار التخطيطى:

يعد مفهومى "صنع" و "اتخاذ" القرار من المفاهيم التى تختلط على الكثيرين وتشير كثير من الكتابات على أنهما مفهوما وأحداً ولكن فى حقيقة الأمر أنهما مفهومان منفصلان وأن كان الثانى "اتخاذ القرار" يعد خطوة من خطوات الأول وهو "صنع القرار".

فمفهوم صنع القرار لا يعنى اتخاذ القرار فحسب وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، كما تتضمن عناصر " القيمة الحقيقية، الظروف غير المحددة.

وكما تعددت مفاهيم القرار تعددت أيضاً مفاهيم صنع القرار وذلك حسب طبيعة من تناولها بالتعريف ومجال دراسته ومن بين هذه التعاريف ما يلى:

صنع القرار: عملية "ممارسة عقلية تنتهى باختيار بين مجموعة من البدائل المتكافئة استجابة لموقف معين.

ويرى تالكوت بارسونز أن اتخاذ (صنع) القرارات أهم عملية تتحكم فى استخدام موارد المنظمة وتحريكها وعملية اتخاذ (صنع) القرارات هى فى جوهرها عملية اختيار البديل الملائم لتحقيق الأهداف من بين الوسائل الممكنة.

ويمكن أن ينظر إلى عملية صنع القرار على أنها نشاط يهدف إلى إعادة بناء وحل المشكلات بشكل علمى ومحدد وذلك لتحقيق الغرض منه.

ويرى طلعت السروجى أن صنع القرار عملية شاكلة تتضمن أنشطة عددية تؤدى إى الاختيار تبدأ من التفكير والاستجابة كرد فعل لموقف أو مشكلة محددة حتى اختيار أنسب الخيارات كقرار لمواجهة المواقف أو المشكلة كما أنها عملية معقدة متشابكة تتداخل فيها عوامل ذاتية وسياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية وصراعات ونزاعات وتتضمن عناصر عديدة.

ويعرف جينسبيرج وكيز Ginsberg & Keys

عملية صنع القرار على أنها العمليات التى نحصل من خلالها على النتائج من القرار.

كما يرى "كمال أغا" أن صنع القرار هو سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التى تنتهى باختيار البديل الأنسب فى مواجهة موقف معين.

أما اتخاذ القرار فهو الوصول إلى البديل الأفضل وإقراره للعمل به.

ويرى آخرون أن اتخاذ القرار هو كل الأفعال التى يجب أن تتم قبل التمكن من عملية الاختيار النهائى.

وترتيباً على ما سبق فإنه يمكن تحديد عملية صنع القرار فى كونها عملية عقلانية رشيدة تتبلور فى عمليات ثلاث وهى البحث، المفاضلة أو المقارنة، الاختيار.

أما مرحلة اتخاذالقرار فتعد عملاً إدارياً يمثل جانباً واحداً من عملية صنع القرار وتعد أخر خطوة من خطوات هذه العملية.

ومن خلال العرض السابق لمفهوم القرار وصنع القرار فإن صنع القرار عملية تتضمن:

١- صنع القرار عملية تتداخل فيها عوامل متعددة نفسية – سياسية- اقتصادية- اجتماعية أى أنها توضع لتأثير هذه العوامل وضغطها.

٢- صنع القرار مجموعة من العناصر المحورية وهى الأهداف المطلوبة – ترتيب البدائل- البدائل المناسبة واختيار أفضل البدائل- صانه القرار ذاته.

٣- تستخدم عملية صنع القرار فى كافة أنواع المنظمات وتؤثر الأدوار التى يشغلها صانع القرار على طبيعة هذه القرارات

٤- يعتبر اتخاذ القرار هو المرحلة الأخيرة من صنع القرار

ومن خلال التعاريف المتعددة للقرار يمكن أن نخلص إلى خصائص القرار فيما يلى:

خصائص القرار:

١- القرار هو اختيار بين بديلين أو أكثر.

٢- القرار هو اختيار مدرك يقوم على أسس موضوعية.

٣- القرار هو اختيار هادف.

٤- القرار هو وسيلة لتحقيق الأهداف.

٥- القرار يتم اختياره عن طريق الجماعة أو التنظيم.

٦- القرار له نتائج مباشرة وأخرى غير مباشرة.

٧- يتأثر القرار بالعديد من العوامل الإدارية (سياسة المنظمة وأهدافها- طبيعة الموقف- محور القرار- المتأثرين بالقرار- المشاركين فى صنع القرار- شخصية متخذ القرار).

٨- القرار يتسم بدرجة من الرشد والعقلانية فى صنعه واتخاذه.

ثانياً : أسس صنع القرار:

يتوقف صنع القرار على أسس رئيسية تقوم على الحصيلة النهائية لتفاعل عاملين رئيسيين:

الأول: درجة تأثير كل عضو على القرارات

حيث أن لكل عضو مجموعة من التفضيلات القيمية التى يتمسك بها وهى تتمثل مجموعة القيم العامة والإجرائية حيث أننا نفترض أن هناك اختلاف فى محتوى الحقائق والمعلومات اللازمة لصنع القرار.

الثانى: التفضيلات القيمية للعضو وتتضمن:

المشاركة اللفظية بين الأعضاء ومدى إدراك كل عضو لمكانته فى المجتمع ومدى إدراك الآخرين ودرايتهم بالموضوعات المختلفة المطلوب فيها اتخاذ القرار.

ويمكن صياغة هذا التفاعل فى العلاقة على الشكل التالى:

أسس صنع القرار= مجموع درجة تأثير العضو × تفضيلاته القيمية

حيث يتأثر أى قرار وصيغته بتأثير الأفراد المكونين له وقيمهم العامة والإجرائية.

ثالثاً: أنواع القرارات

بالرغم من اختلاف الخلفية الثقافية ونمط الحياة وتباعد الأماكن واختلافها فإن المشتركون فى المنظمات أو المديرين فى الأعمال أو المنظمة حكومية أو غير حكومية كلهم لابد لهم من صنع واتخاذ قرارات فالمدير صانع أو متخذ القرار هو فى الحقيقة يحل مشكلة أنه مكلف باختيار بديل من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة أو أن عليه أن ينقب عن بديل جديد غير متوفر حاليا لحل المشكلة.

وفيما يلى سنعرض العديد من أنواع القرارات:

يوجد العديد من تصنيفات القرارات فمنها:

١- تصنيفات القرارات على أساس الهدف كما يلى:

أ- القرارات الفعالة

ب–القرارات غير الفعالة

أ– القرارات الفعالة:

هى التى يتم على أعلى مستوى من الفهم الفكرى بمعنى أنها تتصدى لمفاهيم فكرية عالية مجردة مفاهيم إستراتيجية، شاملة ذات تأثير قوى ينفذ ويحقق نتيجة فعالة.

وهى التى تتم على مستوى من الفكر المجرد مفاهيم جزئية لا يسعى لتحقيق هدف مؤثر فعال.

٢– تصنيفات القرارات على أساس المستوى الإدارة كما يلى:

أ– القرارات التشغيلية.

ب–القرارات الإدارية

ج– القرارات الإستراتيجية.

أ– القرارات التشغيلية:

تصنع فى المستويات الدنيا بالتنظيم وتعلق بالعملية التشغيلية للمنظمة مثل الرقابة على المخزون واختيار وسيلة الإنتاج.

ب– القرارات الإدارية:

تصنع عند مستوى الإدارة الوسطى حيث يقوم المديرون بصنع قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء ويتم بمقتضاها التأكد من أن الموارد قد تم الحصول عليها واستخدامها بكفاءة وفعالية فى تحقيق أهداف المنظمة مثل التنبؤ بالمبيعات إعداد الموازنات.

ج– القرارات الإستراتيجية:

نصنع عند قمة المنظمة بواسطة الإدارة العليا وهى التى تغطى مدى زمنى طويل مثل قرارات البحوث والتطوير، قرارات التوسع فى الانضمام فى مجموعات مؤسسية أخرى قرارات المنتج الجديد.

٣- تصنيف القرارات بحسب من القائم باتخاذ القرار كما يلى:

أ- القرارات الشخصية.

ب-القرارات التنظيمية.

أ- القرارات الشخصية

تخص المدير كفرد وليس كعضو فى التنظيم الإدارى وبذلك فهى لا يمكن تفويضها للآخرين

ب- القرارات التنظيمية

يمكن غالباً تفويضها وبذلك فالمدير يتخذ القرارات الشخصية التى تعمل تحقيق الأهداف الشخصية ويتخذ القرارات التنظيمية التى تهدف لتحقيق الأهداف التنظيمية وأحياناً يتفق كل منهما معاً ويسهل اتخاذ أحدهما تحقيق أهداف أخرى وأحياناً لا يتوافقان وتعيق إحداهما الأخرى.

٤- القرارات الفردية والقرارات الجماعية

أ- القرارات الفردية:

وهى القرارات التى ينفرد المدير باتخاذها دون أن يشارك أو يتشاور مع المعنيين بموضوع القرار ويعكس هذا النوع من القرارات الأسلوب البيروقراطى والتسلط فى الإدارة.

ب- القرارات الجماعية

فهى ثمرة جهود ومشاركة من جانب متخذ القرار مع أولئك المعنيين بموضوع القرار ويمثل هذا النوع من القرارات الأسلوب الديمقراطى فى الإدارة.

٥- القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة:

القرارات المبرمجة: هى القرارات الروتينية، النمطية، المتكررة التى يمكن اتخاذها بالاستعانة باللوائح والقواعد والسياسات والنظم الخاصة بالمنظمة.

أما القرارات غير المبرمجة: فهى التى تتناول وتعالج موضوعات ومشكلات منفردة غير متكررة، أو لم تحدث من قبل وبالتالى تحتاج إلى حلول ابتكارية

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن للقرارات أنواع عديدة ومن بين هذه الأنواع المتعددة للقرارات فإن مشاركة فقراء الريف فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى تدخل ضمن القرارات الجماعية فهى ثمرة جهود ومشاركة متخذ القرار مع المواطنين المعنيين بموضوع القرار وأن هذا النوع من القرارات يمثل الأسلوب الديمقراطى وذلك لمواجهة البيروقراطية والتسلط فى صنع القرار وهى ما تمثله القرارات الفردية.

رابعاً : طرق وأساليب صنع القرار :

هناك طريقتان أساسيتان يتم استخدامها فى صنع القرار وهما:

١- طريقة التجربة والخطأ

يتم اتخاذ القرار بهذا الأسلوب عن طريق التجربة الشخصية لصانع القرار أو مشاهدته لقرارات تم اتخاذها فى مثل هذه المواقف وهنا تبرز عوامل نجاح أو فشل هذه الطريقة استناداً إلى قدرة الفرد نفسه متخذ القرار ورؤيته للمواقف المختلفة وتحليله لتلك المواقف فترى أن بعض القرارات تكون ناجحة ومؤثرة وفعالة فى مواقف معينة وبعض القرارات الأخرى تكون عديمة الجدوى فى مواجهة نفس المشكلة ولكن مع اختلاف الظروف المحيطة.

٢- الطريقة العلمية (العقلانية)

أن استخدام الطريقة العلمية فى اتخاذ القرار وصف بالعقلانية أى استخدام العقل فى صناعة القرار وبذلك يبتعد عن أسلوب التعرض للتجربة والخطأ ولقد اتفق على خطوات أساسية يتم استخدامها فى هذا الشأن وهى ما تسمى بخطوات عمل القرار وفقاً للطريقة العلمية وهى:

١- تحديد المشكلة.

٢- تشخيص الحالة

٣- جمع وتحليل المعلومات حول المشكلة

٤- التحقق من البدائل المطروحة للحل

٥- تحليل كل بديل على حده.

كما يوجد تصنيف أخر لأساليب صنع واتخاذ القرارات:

١- **الأسلوب التركيبى:** والذى يعتمد على التوصل لأفكار جديدة من خلال وجهات النظر التى تطرح حلولا وكذلك الربط بين وجهات النظر التى تؤيد وتعارض القرار.

٢- **الأسلوب المثالى:** يعتمد على الميل إلى التوجيه المستقبلى والتفكير فى الأهداف والاهتمام باحتياجات الأفراد وعدم الإقبال على المجالات المفتوحة.

٣- **الأسلوب العلمى:** يقوم على التحقق من المعلومة الصحيحة أو الخاطئة واستخدام الطرق العلمية والتخطيط لاتخاذ القرار الصائب بالاستعانة بالبيانات والمعلومات المتاحة وعدم التنبؤ دراسة البدائل المتاحة اختيار البديل الأمثل.

٤- **الأسلوب الواقعى:** ويعتمد على الملاحظة والتجريب.

خامساً : مراحل صنع القرار التخطيطى

عملية صنع واتخاذ القرار ليست عملية جامدة ولكنها عبارة عن خطوات منطقية فى معظم مواقف اتخاذ القرار يمر المديرون بمجموعة من المراحل التى تساعدهم فى التفكير فى المشكلة وتطوير الإستراتيجيات البديلة لحلها ومراحل صنع واتخاذ القرار لا ينبغى أخذها بشكل جامد وإنما تتمثل فائدتها فى قدرتها على جعل متخذ القرار يضع المشكلة فى قالب ذات معنى.

ويؤكد علماء الإدارة على أن هناك مراحل متعددة لصنع القرار حيث أن هناك اختيار بين البدائل ويمثل هذا الاختيار نهاية المطاف أو الهدف الذى تسعى إليه فى صنع القرار فيمر القرار بعدة مراحل حتى يصل إلى النهاية وفيما يلى هذه المراحل بشئ من الإيجاز :

١ – تحديد المشكلة:

وفيها تحدد طبيعة الموقف أو الموضوع الذى يزيد الوصول إلى قرار بشأنه ولابد من تحديد الموضوع تحديداً واضحاً وتحديد أبعاده والنتائج المترتبة على كل جزء وما يتخذ بشان هذا الموضوع.

٢ – تحليل المشكلة:

عن طريق جمع المعلومات والبيانات اللازمة ودراستها وتجميع الحقائق وتصنيفها حيث أن القرار المناسب يعتمد على مدى دقة المعلومات ونظام الاتصالات التى تحمل البيانات والمعلومات للقائمين على صنع القرار.

٣ – تحديد الحلول البديلة:

بعد تحديد المشكلة وتحليلها فإنه يصبح لزاما البحث عن حلول لتلك المشكلة خاصة وأن الحلول تختلف باختلاف المشكلة ولاشك أن الدراسة الجماعية تتيح الفرصة لظهور المزيد من الحلول البديلة.

٤- تقييم الحلول البديلة: فى ضوء عدة اعتبارات هى:

تحديد المزايا والعيوب الخاصة بكل بديل وتحديد مدى الكفاية التى يحققها البديل من حيث الاقتصاد والسرعة والاتفاق لتحقيق الأهداف إمكان تنفيذ القرار فى حالة الاتفاق على اختباره.

٥- اختيار البديل الأمثل:

بعد تقييم البدائل التى اقترحت فى ضوء الاعتبارات الدينية والخلقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فإنه يتم المقارنة بينها لاختيار البديل الأمثل والبديل الذى تتوفر فيه الاعتبارات السابقة يعتبر البديل الأمثل

٦- اتخاذ القرار:

بعد المراحل السابقة يكون من السهل اتخاذ القرار المناسب لمواجهة المشكلة.

٧- متابعة القرار وتقييمه:

نتابع ذلك للتعرف على نواحى النقص أو الضعف فى قرارها فتعمل على تعديل بما يتلائم مع تحقيق أكبر قدر من الكفاية فى العمل.

يرى البعض أن عملية صنع القرار الجيد تعتمد على المشاركة فى الرأى وتجميع البيانات الصحيحة وتحليلها والحفز المعنوى للعالين وبالتالى تتأثر عملية صنع القرار بالمراحل التالية:

- التعرف على المشكلة الرئيسي والفرعية
- تحليل وتقويم المشكلة
- وضع معايير للحكم على البدائل المقترحة
- اختيار البديل الأمثل
- وضع القرار موضع التنفيذ.

ويتضح من العرض السابق أن صنع القرار التخطيطى يمر بعدة مراحل بداية من تحديد المشكلة مروراً باختيار أفضل البدائل واتخاذ القرار وتنفيذه ويمكن أن يضع مراحل صنع القرار من وجهة نظرة كالتالى:

١- مرحلة تحديد المشكلة أو الموضوع التى تحتاج.

٢- تحديد البدائل وتقييمها واختيار أفضلها إلى اتخاذ قرار بشأنها

٣- تنفيذ البديل الأفضل

٤- متابعة وتقييم تنفيذ القرار.

سادساً : نظريات صنع القرار التخطيطى

قسم "ج هل" J. Hall وزملاءه ونظريات صنع القرار عدة أنماط وذلك فى إطار افتراضهم لنموذج مشكلة صنع القرار ويمكن الإشارة إلى هذه النظريات بإيجاز كما يلى:

١- نظرية الاكتفاء الذاتى لصناعة القرار:

تستبعد هذه النظرية رأى الجماعة بصورة نسبية فى عملية صنع القرار خاصة وأن المناقشات المتعددة تفقد قيمة القرار ولذا تجعل عملية صنع القرار منحصرة فى عدد صغير من الأفراد أو فرد واحد على سبيل المثال وتمنحهم الثقة عند إصدار القرار وبإيجاز فإن دور الجماعة يكون سلبياً طبقاً لآراء هذه النظرية.

٢- نظرية الجار الطيب لصناعة القرار:

هذه النظرية عكس السابقة لأنها تؤكد على أهمية العلاقات الطيبة والاجتماعية بين أفراد الجماعة ولذا فإنها تحترم رأى الجماعة (جماعة عمل) ورأيهم فى صنع واتخاذ القرار وعموما تتبنى هذه النظرية هذا الأسلوب للتخفيف

من حدة الصراع ولتحقيق الرضا بين أفراد الجماعة من خ٩لال صناعة القرار والمشاركة فى اتخاذه

٣- نظرية الإهمال لصناعة القرار:

تفترض هذه النظرية أن كثير من الناس غير متهمون أو يهملون صناعة القرار والمشاركة فيه ويرجع ذلك الأسلوب والسلوك البشرى نتيجة لعدم الثقة والخوف أو عدم تحمل المسئولية أو المشاركة فيها ولذا فهم غير مكترسون بصناعة القرار.

٤- النظرية التقليدية لصناعة القرار:

ترى هذه النظرية أهمية المشاركة والحاجة فى صنع القرار والالتزام به إلا أن ذلك يشكل نوع من التفاوض ولذا تطالب هذه النظرية بضرورة التوازن بين المشاركة فى صنع القرار من ناحية والالتزام بنتائج عملية صنع القرار من ناحية أخرى

٥- نظرية الاهتمام لصناعة القرار:

هذه النظرية عكس نظرية الإهمال فى صناعة القرار وتقوم على افتراض مؤداه أن أفضل الوسائل للحصول على قرارات مناسبة وناجحة تم على طريق توظيف جميع موارد المؤسسة المتاحة لاتخاذ القرار المناسب مع الالتزام به من قبل الجماعة (جماعة العمل) والمؤسسة ككل.

١- المدرسة الواقعية:

وهى التى تنظر إلى عملية اتخاذ القرار بطريقة علمية وعملية فى نفس الوقت وتعمد إلى اتخاذ القرارات فى ضوء دراسة المشكلة الحالية والبدائل المتاحة أمام حل هذه المشكلة وتكلفة كل بديل فى ضوء إمكانيات المؤسسة والظروف البيئية المحيطة.

٢ –المدرسة الإستراتيجية:

وهى تنظر نظرة شمولية إلى كافة المواقف التى تمر بها المنظمة وتعتبر كل موقف أو مشكلة دخل المؤسسة يجب أن ينظر إليها فى أثناء عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لاتخاذ القرار وعلى ذلك يمكن أن تتصف القرارات التى تصل إليها المنظمة بعدم الرشد نظراً لوجود متغيرات إستراتيجية تلعب دوراً فى ترجيح البديل الأمثل الذى يتخذ بناء عليه القرار.

٣_ المدرسة المختلطة:

وهى تمثل اتجاه توافقى يساير معطيات الواقع لكل موقف او مشكلة تستلزم اتخاذ القرار المناسب، وذلك ايضا فى ضؤ الاطار العام الاستراتيجى الذى تنتهجه المؤسسة، ولكن حقيقة الامر تؤكد صعوبة هذا الاتجاه خاصة اذا تعارضت معطيات الواقع والاتجاهات الاستراتيجية بطريقة تحول دون تحقيق التوافق الامثل بينهما وهذا بدورة يؤدى الى تعطيل صنع القرار.

ويتضح لنا بعد عرض النظريات التى تناولت صنع القرار ان هذه النظريات تناولت صنع القرار من وجهات نظر مختلفة فمنها من استبعد راى الجماعة بصورة نسبية فى عملية صنع القرار، ومنها ما اكد على اهمية راى ومشاركة الجماعة فى صنع القرار واكدت على العلاقات الاجتماعية الطيبة بين افراد الجماعة، ومنها التى افترضت ان عدم اهتمام مشاركة الناس فى صنع القرار يرجع الى السلوك البشرى نتيجة الخوف من تحمل المسئولية، ومن ثم فان هذه النظريات قد ساعدت على وجود منظورات مختلفة لصنع القرار ويجب على الدولة والحكومات ان تتبنى فى سياساتها ضرورة مشاركة المواطنين وخاصة الفقراء للمشاركة فى صنع القرارات التخطيطية.

سابعاً : العوامل المؤثرة فى صنع واتخاذ القرار التخطيطى

عملية صنع واتخاذ القرارات التخطيطية تؤثر عليها عوامل متعددة ومن أهم هذه العوامل طبيعة المشكلة محل القرار والوقت المتاح لاتخاذ القرار ونوع المنظمة فضلاً عن القوى البشرية والمادية والبيئية المتوافرة لها.

ويتأثر صنع القرار بالعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية وذلك على النحو التالى:

١- الضغوط البيئية فى صنع القرار:

يتعرض صانع القرار لعديد من الضغوط وهناك محددات معينة للضغوط البيئية نوجزها كما يلى:

أ- كلما زادت الضغوط كلما زاد الاحتمال أن يختار صانع القرار بديلاً محفوفا بالمخاطر أو يختار بدائل لم يحن وقتها بعد لتحقيق استجابة سليمة.

ب-كلما زادت الضغوط أدى ذلك على تضاءل فرص النجاح واضطراب الفكر.

ج-بزيادة الضغوط يزداد عدم الوضوح وتقل الرؤيا لإدراك كل التهديدات المحتملة وغالبا ما يكون الحكم ضعيفاً .

د- يدفع الخوف والقلق والإحباط والعداد الذى تسببه الأزمة إلى الميل للعدوان والخروج عن السلوك القويم.

٢- الضغوط النفسية فى صنع القرار:

هناك الكثير من الجوانب التى يتعرض لها الفرد عند قيامه بصنع القرار ويؤدى هذا إلى شعور الفرد بالصراع الداخلى والنفسى وهذا الصراع يكون مصدراً

للضغط الذى يتعرض له الفرد صانع القرار وقد يؤدى إلى منعه من القيام بصنع واتخاذ القرار.

وينشأ الصراع المصاحب للقرار عندما يكون القرار ذو أهمية وله تأثير كبير على المنظمة أو الفرد الذى يقوم بصنعه وتشتد حدة الصراع عندما يعلم الفرد صانع القرار بالخسارة المحتملة والتى قد يتعرض لها عند تعامله مع كل بديل من البدائل المتاحة أمامه وعلى هذا فإن كل القرارات التى تتخذ قد يصاحبها نوعا من الصراع ولكن حالة الصراع الشديد تظهر عندما تكون كل البدائل المتاحة محتوية على جوانب غير مرغوب فيها وتكون الأعراض المصاحبة لمثل هذا النوع من القرارات هى توقع التردد فى صنع القرار وعدم القدرة على التركيز فى القرار.

٣- المؤثرات السلوكية على صنع القرار:

توجد بعض العوامل السلوكية التى تؤثر على قدرة المدير على صنع القرار وبعض هذه العوامل تؤثر على جانب واحد أو أكثر من جوانب المشكلة بينما بعضها الآخر يؤثر على المشكلة من مختلف جوانبها ومن هذه العوامل:

أ- القيم: فمن المتعارف عليه أن المدير يتأثر بالقيم الاجتماعية والفردية لديه عند اتخاذ القرارات المختلفة خاصة عندما يواجه بمواقف تستدعى قرار يقوم على مناهضة أو معارضة قيمة اجتماعية أو فردية يؤمن بها وتمتد عملية تأثير القيم على القرار فى مختلف مراحله وتعتبر القيم هنا بمثابة الأساس الأخلاقى الذى يحكم عملية صنع القرار.

ب-احتمالية وقوع الخطر أو الضرر:فأحياناً نأومن واقع الخبرات الشخصية قد يتسبب القرار ذاته فى وقوع بعض الأخطار أو المضار للمنظمة نتيجة لزيادة كبيرة فى عدم اليقين أو بسبب نقص فى البيانات

والمعلومات المتوافرة عن المشكلة ولعل هذا العامل يؤثر بصفة شخصية على قدرة المدير على اتخاذ القرار الصحيح.

ج- الاضطراب او القلق المصاحبان لاتخاذ وتطبيق القرار فالملاحظ مثلاً أن التركيز ينصب هذا على العوامل التى تؤثر فعلاً على صنع القرار حتى لحظة اتخاذه بالفعل لكن من النادر أن تركز على التأثيرات التى تلى اتخاذ القرار ولعل هذا الاضطراب ما يطلق عليه البعض الاضطراب المعرفى حيث أن بعض المديرين لديهم فجوة بين الواقع المعرفى الذى يعيشونه وبين جملة الاتجاهات والقيم التى يرتكزون عليها لاتخاذ قرار ما ومن ثم تؤثر هذه الحالة فيما بعد على الظروف التى يمر بها هؤلاء المديرين وتؤثر أيضاً ف قدرتهم على صنع القرارات التالية بالمنظمة وتؤثر السمات الشخصية للمدير على قدرته على الثقة بالنفس عند اتخاذ القرار أو حتى عند المفاضلة بين بدائل القرار المتاحة.

د- الهروب من الالتزامات الملقاة على عاتق صانعى القرارات وتظهر هذه السمة عندما يواجه المدير أو نقصاً كبيراً فى المعلومات المتاحة عن المشكلة أو الموارد اللازمة للتصدى لها أو عندما لا تكون الغايات والأهداف التى تسعى المنظمة لها غير واضحة بدرجة كافية بذهنه.

٤ - المشاركة فى صنع القرار:

إذا كانت الضغوط البيئية والنفسية ذات تأثير كبير لدى صانع القرار إلا انه يجب فى نفس الوقت ضرورة التركيز على عنصر مهم أخر إلا وهو عنصر المشاركة أى التفاعل العقلى للفرد والجماعة فى موقف معين والمساعدة فى

تحمل المسئولية والتى قد كون فى غالبيتها إيجابية وأحياناً قد يكتنفها آثار سلبية تحد من كفاءة صانع القرار وذلك على النحو التالى.

الآثار الإيجابية للمشاركة فى صنع القرار:

أ- تحقق المشاركة مستوى عال من الرضا لدى المرؤوسين وتؤدى إلى زيادة فعالية القرار.

ب-تمكن من فهم واستيضاح المرؤوسين بأبعاد القرار.

ج-زيادة التزام العاملين بتنفيذ القرار والشعور بالمسئولية

د- رفع الروح المعنوية للمرؤوسين وزيادة فرص التعاون

هـ-تقريب وجهات النظر بين الرؤساء والمرؤوسين.

الآثار السلبية للمشاركة فى صنع القرار:

أ- قد يترتب على المشاركة فى صنع القرار انخفاض فى كفاءة القرار وشيوع فى تحمل الالتزام والمسئولية.

ب-بالنسبة للمشاركة فى صورة جماعية فإن نجاحها يتوقف على مهارة الرئيس على إدارة الاجتماعات والمناقشات المتعلقة بتشخيص المشكلة.

ج-يحتاج لوقت طويل كذا يؤدى إلى خلق منازعات بين الرئيس والمرؤوسين نتيجة اتساع طموحاتهم.

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن عملية صنع القرارات التخطيطية تؤثر عليها عدة عوامل ويمكن أن يقسمها على عوامل خارجية خاصة بالبيئة المحيطة لصانع القرار وتتمثل فى الضغوط البيئية فى صنع القرار وكذلك عوامل داخلية خاصة بشخصية صانعى القرارات ذاته وتتمثل فى الضغوط النفسية فى صنع القرار والمؤثرات السلوكية ومنها القيم الاجتماعية

والفردية لدى صانع القرار الاضطراب أو القلق المصاحبان لصانع القرار "الاضطراب المعرفى" الهروب من الالتزامات الملقاة على عاتق صانعى القرارات نتيجة نقص المعلومات المتاحة للمشكلة أو عدم وضح الأهداف التى تسعى المنظمة إلى تحقيقها كذلك فإن المشاركة فى صنع القرارات وتمثل "التفاعل العقلى" للفرد والجماعة والمساعدة فى تحمل المسئولية غالبا ما تكون إيجابية فى تأثيرها على صانعى القرارات حيث أن مشاركة المواطنين فى صنع القرارات يجعلهم أكثر تقبلاً للقرار وتنفيذه لأنهم مشاركين فى صنعها.

ثامناً : مشكلات صنع القرار:

يواجه صانعوا لقرارات كثيراً من المشكلات التى تعيق بطريقة أو بأخرى مرحلة صنع القرار وتنفيذه وحتى متابعته ومن هذه العوامل:

١- قيم ومبادئ صانع القرار وشخصيته.

٢- ميل ونزوع صانع القرار للمخاطرة.

٣- تنافر وعدم انسجام معتقدات صانع القرار والواقع الذى يعيش فيه.

٤- وجود بعض العوائق الخارجية مثل الرأى العام (المجتمع) الأوضاع الاقتصادية.

٥- وجود بعض العوائق الداخلية مثل الموارد المالية والموارد البشرية.

٦- مقدرة صانع القرار على استشراف المستقبل وليس فقط اعتبار ما يتصل بالقرار مباشرة.

٧- كفاءة صانع القرار من حيث مؤهله وتخصصه.

٨- مقدرة صانع القرار على الابتكار والمبادرة والتصرف بطريقة سليمة.

٩- خبرة صانع القرار.

١٠- عدم مرونة النظام واللوائح والقوانين التى تحكم العمل.

ويرى البعض أن أهم صعوبات صنع القرار هى:

١- عدم وضوح الأهداف وتعارضها فى بعض الأحيان.

٢- قلة المعلومات أو تضاربها مما ينتج عنه خطأ فى تقدير تقييم البدائل.

٣- ضعف وسائل الاتصال أو عدم كفايتها.

٤- الضغوط النفسية والعصبية على صانع القرار.

٥- ضغوط الوقت التى تدفع صانع ومتخذ القرار إلى التسرع واتخاذ قرار غير سليم.

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن عملية صنع القرار تواجه العديد من الصعوبات والمشكلات منها ما يتعلق بشخصية صانع القرار ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية وداخلية ويمكن من خلال العرض السابق أن يستنتج أهم الصعوبات والمشكلات التى يتأثر بها صنع القرار التخطيطى فى:

١- عدم إدراك صانع القرار للمشكلة أو التشخيص السئ لها.

٢- الفشل فى تقييم البدائل مما ينتج عنه الفشل فى اختيار البديل الأمثل.

٣- تردد صانع القرار نتيجة ضغوط الرأى العام.

٤- تأثير صانع القرار ببعض القيم المجتمعية التى يؤمن بها.

٥- ضيق الوقت لجمع البيانات والمعلومات مما ينتج عنه ضعف المعلومات مما تؤثر على صنع القرار.

تاسعاً : التخطيط على المستوى المحلى وأدوار المخطط الاجتماعى فى صنع القرار:

يعرف التخطيط الاجتماعى بأنه: عملية اتخاذ القرارات التى تربط بين الأهداف الرئيسية للمنشأة والاستراتيجيات التى تمكن من تحقيقها بوضع البدائل واختيار أنسبها ووضع الخطط المناسبة للاستفادة منها.

كما يعنى التخطيط: هو الاختيار، والاختيار يعنى فى طياته، أفضل البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف التخطيطية ويبدو هنا العقلانية فى اتخاذ القرار.

والتخطيط المحلى هو ذلك النوع من التخطيط الذى يواجه مشكلات المجتمع المحلى من خلال ما يعبر عنه أفراد المجتمع من مشكلات وحاجات تحتاج إلى مواجهة، ويتم التخطيط المحلى فى إطار الخطط القومية والإقليمية، فهو جزء لا يتجزأ من الخطة القومية.

- مستويات التخطيط:

ويقصد بمستويات التخطيط هو تحديد المستويات الجغرافية للتخطيط رأسياً مع توضيح الارتباط فيما بينها.

ونجد "عبد العزيز مختار" قد قسم التخطيط من حيث مستوياته إلى ثلاث مستويات هى:

١- التخطيط على المستوى الدولى.

٢- التخطيط على المستوى القومى.

٣- التخطيط على المستوى المحلى.

وسوف نتناول التخطيط على المستوى المحلى كأحد مستويات التخطيط كالتالى:

ويعرف التخطيط المحلى على أنه: التخطيط الذى يقوم على أساس الاهتمام بالوحدات الصغيرة فى المجتمع، من أجل الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المحلى والاستفادة من مشاركة سكان ذاك المجتمع فى وضع وتنفيذ الخطة.

اعتبارات التخطيط على المستوى المحلى:

ولتحقيق نجاح العملية التخطيطية على المستويات المحلية يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

أ- دراسة المجتمع المحلى دراسة شاملة لمعرفة احتياجاته ومشكلاته، وموارده وأساليب التخطيط التى يتم استخدامها وتستخدم نتائج هذه الدراسة فى وضع الخطط الأولية وتحديد المشكلات الرئيسية وتصور الأهالى لمواجهتها، ويتم فى ضوئها وضع البرامج النهائية التى تساعد على تحقيق التنمية ورفع مستوى المواطنين فى هذا المجتمع.

وتشمل دراسة المجتمع المحلى النواحى التالية:

تمييز نوع المجتمع المحلى موضوع الدراسة حيث يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من المجتمعات المحلية هى:

١- مجتمعات ريفية: يقوم غالبية سكانها بمهنة الزراعة وما يتعلق بها من شئون وأعمال ويسكنه أناس يعرفون بعضهم بعضاً فى الغالب وعلاقاتهم فيما بينهم علاقات مباشرة ويمتازون بالبساطة.

٢- مجتمعات حضرية: وهى مجتمعات تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة وعدم التجانس وضعف العلاقات الاجتماعية وفتورها وسيادة العلاقات الثانوية والاتجاه إلى التخصص وتقسيم العمل.

٣- مجتمعات يدوية: وهى مجتمعات لها مجموعة من الخصائص والسمات التى تميزها عن النوعين السابقين ولها عاداتها وتقاليدها الصارمة والتى من الصعب الخروج عنها أو التخلى عنها.

- التعرف على غايات وأهداف هذا المجتمع وتطلعات أفراده.
- التعرف على المعايير المجتمعية السائدة فى المجتمع سواء كانت مكتوبة أو عرفية.
- الوقوف على مشكلات المجتمع المحلى ودراستها دراسة دقيقة.
- التعرف على القيادات الشعبية والمهنية بالمجتمع المحلى حيث التعاون معها يضمن نجاح العمل التنموى الذى يسعى المجتمع المحلى إلى تحقيقه.
- التعرف على الخصائص والسمات السكانية لأفراد المجتمع المحلى تعدادهم- نوعياتهم- فئات السن- الحالة التعليمية- المستوى الاقتصادى والصحى- نسب الموالي والوفيات والخصوبة- معدلات الهجرة ... الخ، وذلك لما لها من أهمية قصوى فى المشروعات التنموية التى يسعى إلى تحقيقها الاجتماعى على المستويات المحلية.

ب- مراعاة أن نجاح التخطيط على المستوى المحلى يرتبط ارتباطاً كبيراً بدرجة مساهمة الأهالى المحليين الذين يتولون أمره ويوكل إليهم تنفيذ الخطة.

ج- مراعاة الخصائص التى تتميز بها المجتمعات المحلية وبصفة خاصة المجتمعات الريفية مثل الحجم ومعايير التنمية البشرية ودرجة التمسك بالقيم والمسائل الدينية.

مميزات التخطيط على المستوى المحلى:

للتخطيط على المستويات المحلية عدة مميزات ووظائف عامة يمكن أن نوجزها فيما يلى:

١- يحقق التخطيط على المستوى المحلى المشاركة الفعلية والديمقراطية السليمة للمواطنين بصورة أوسع من التخطيط القومى.

٢- يمكن أن يحكون التخطيط المحلى حقل تجارب يساعد على تجنب الفشل فى الخطة القومية.

٣- يحدد المشكلات المحلية تحديداً واقعياً وصادقاً بما يضمن مساندة الناس للخطة لأنها تعالج مشاكل حقيقية يلمسونها بأنفسهم وبذلك ينمى الشعور بالمسئولية وعدم إلقاء العبء كاملاً على الحكومة

٤- من خلال التخطيط المحلى يمكن تنمية الوعى التخطيطى بسهولة من خلال المشاركة الشعبية فى تنفيذ الخطة، حيث يمكن الاستفادة من حماس المواطنين والرغبة فى الإصلاح فيقدمون على المساهمة والتطوع والخدمة العامة من أجل نجاح الخطة.

٥- يساعد التخطيط على المستوى المحلى من تنمية الشعور بالتنمية الاجتماعية وإمكانية الاستفادة من القادة المحليين وأهمية تبادل المعلومات بين الهيئات والمؤسسات المختلفة فى منع التكرار من جانب ورفع مستوى الخدمات والإنتاج من جانب آخر.

٦- يعتبر التخطيط المحلى من أهم أسباب تدريب المجتمعات الصغيرة على الحكم الذاتى وعلى حل مشكلاتها بنفسها، فهو تأكيد على مبدأ الديمقراطية واللامركزية.

صعوبات التخطيط على المستوى المحلى:

١- هناك صعوبة تواجه التخطيط على المستوى المحلى تتمثل فى صعوبة التخطيط والتنفيذ على مستوى مجتمع محلى ما دون التعاون مع المجتمعات الأخرى المجاورة وخاصة فيما يتعلق بمسائل الطرق والنقل.

٢- قد لا تتوفر بالمجتمع المحلى القدرات والقوى الفنية والبشرية من أبنائه المقيمين فيه أو القدر الكافى من المشاركة المجتمعية بما يساهم فى نجاح التخطيط على المستوى المحلى.

٣- عدم قدرة التخطيط على المستوى المحلى من الوفاء بجميع الحاجات للمجتمع إذ أن هناك حاجات كبرى تستلزم تعاون السلطة المركزية ومن أهمها الحاجات الخاصة بالأمن والدفاع ومشروعات الطرق الكبرى.

٤- عدم قدرة التخطيط على المستوى المحلى من معالجة المشكلات المحلية التى لها صبغة قومية، حيث يتوقف علاجها جذرياً على التدخل على المستوى القومى فى ذات الوقت وهو ما يوفره التخطيط القومى.

٥- إن موارد المجتمع المحلى قد تكون قاصرة على تلبية جميع حاجاته الضرورية المحلية المختلفة مما يؤدى إلى إعاقة جهود الإصلاح التى تتضمنها الخطة إذا ما انفردت إحدى العائلات بمسئوليات إعداد وتنفيذ الخطة.

وبالرغم من أن ظهور التخطيط على المستوى المحلى كان ضرورة لصعوبة التخطيط على المستوى القومى لمعالجة مسائل وأمور معينة يتميز بها مجتمع محلى عن الآخر، إى أن هذا لا يعنى أن الخطة المحلية تنفصل عن الخطة القومية أو الإقليمية بل يجب أن تكون جزءاً منها تتسق فيها الخدمات المحلية

أدوار المخطط الاجتماعى فى صنع واتخاذ القرار التخطيطى:

يلعب المخطط الاجتماعى دوراً فاعلاً فى صنع واتخاذ القرار التخطيطى فى كل المستويات، ومن هنا يتفاعل مع جماعات اتخاذ القرار سواء الشعبية أو التنفيذية فللمخطط الاجتماعى اهتماماته وقد تتباين هذه الاهتمامات مع متخذى القرار، وكما أن هناك جماعات متخذى القرار فهناك جماعات المخططين وللمخطط الاجتماعى دور فاعل ومؤثر فى أداء وعمل هذه الجماعات التى تتفاعل باهتماماتها وأدوارها مع جماعات متخذى القرار.

ويمكن أن يلعب المخطط الاجتماعى كفنى للقيام بأدوار:

١ – الوسيط:

وهو المسئول أن يتوسط ليقوم بعمليات التنفيذ المتنوعة سواء داخلية أو خارجية فهو يقوم بالمساعدة على تخفيض حدة الهوة بين الأطراف ويعمل على زيادة فرص التطوير، ويسهل مصادر استكشاف الاتصال ويحدد الطرق البديلة لإدارة المشاكل.

كما يقوم بدوره كحلقة اتصال ووسيط بين الهيئات الحكومية والأهلية أو بين جماعات المجتمع لتيسير عملية التوصل إلى صنع أكفأ القرارات.

٢ – المتعاون:

وتدل على فكرة العمل المشترك، ويتضمن المخطط المتعاون الاتفاقيات والمسئوليات التى فيها اثنان أو أكثر يوافقون على صنع خطة يحدد لها أهداف وعندما يقوم المخطط يدور المتعاون فإن المسئولية تظهر وتتوسع المصادر وتتوالد الأفكار، وعلى أى حال فإن التعاون ضرورى لأنه يعطى درجات أكثر قوة والمخطط المتعاون يقوم بعمل التالى:

١- تشجيع وتسهيل تبادل الأفكار الصادقة والخطط والتصورات المستقبلية عبر مجالات وبرامج ومؤسسات.

٢- يمكن أن يقوم المشاركون مع اهتماماتهم الخاصة من قبل بإنجاز أغراض مشتركة بشكل متبادل.

٣- استخدام إجراءات رسمية للمساعدة على توضيح القضايا وبالتالى تحديد المشكلات وتتخذ القرارات.

كما يلعب المخطط الاجتماعى دوراً فعالاً فى صنع القرار من خلال:

إجراء بحوث تقدير الحاجات، وتحقيق السياسات ومقابلات المسئولين الشعبيين والرسميين، وأفراد المجتمع والمسوح الاجتماعية، ودراسات تقييم البرامج والمشروعات التى تساعده على استنتاج:

١- الحاجات الاجتماعية وترتيبها طبقاً لدرجة شدتها.

٢- تحديد النقص فى خدمات الرعاية الاجتماعية ودرجة الطلب عليها.

٣- التحليل العلمى للمشكلات الاجتماعية.

٤- الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لصنع القرار الرشيد.

٥- تحديد الموارد والإمكانيات البشرية والمادية والمالية المتاحة والتى يمكن إتاحتها.

٦- تحديد أساليب مقابلة الحاجات المجتمعية والبرامج والمشروعات التى تقابل هذه الحاجات.

ويلعب المخطط الاجتماعى دوراً فعالاً أثناء اتخاذ القرار التخطيطى من خلال تفاعله مع المشاركين الآخرين فى اتخاذ القرار وتوجيههم للخيارات البديلة ومقارنة الخيارات والبدائل المتاحة بعد تحديد أثر كل بديل على حدة، وإدارة الصراع أثناء اتخاذ القرار التخطيطى نحو البديل الأنسب.

عاشراً : مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلى والفرق بينهما:

١ – مفهوم الإدارة المحلية:

تعتبر الإدارة المحلية طريقة من طرق الإدارة تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية (التنفيذية) بين الحكومة وبين هيئات منتخبة محلية، ومصلحية تباشر اختصاصاتها فى هذا الشأن تحت رقابة الدولة وهذا يعنى أن الإدارة المحلية طريقة إدارة لا طريقة حكم فهى تختص بنوع واحد من السلطة التى تمارس فى الدولة وهى السلطة التنفيذية ولذلك ليس للإدارة المحلية حق فى ممارسة السلطة التشريعية أو السلطة القضائية أو التدخل فى اختصاصات أى منهما والهدف منها تسهيل وتوفير الخدمات إلى المواطنين

ويعرفها البعض الآخر بأنها أسلوب من أساليب الإدارة يتم بمقتضاها إعطاء المحليات بعض الاختصاصات طبقاً لتوزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين المحليات والسلطات المحلية بصورة بعيدة عن البيروقراطية المركزية والتعقيدات الإدارية فى اتخاذ القرارات.

٢ – مفهوم الحكم المحلى:

الحكم المحلى هو أسلوب من أساليب الإدارة العامة، يقوم طبقاً للتشريعات والدستور المعمول بهما فى تلك الدولة على منح المستويات المركزية بالدولة حق الرقابة على المستويات المحلية ومن خلال الحكم المحلى تتنازل الدولة عن جزء من وظائفها التشريعية والتنفيذية على المستوى المحلى إلى مجلس شعبى منتخب له شخصية معنوية، ويتمتع بصورة من الاستقلال الذاتى، وله السلطة الكاملة لإهدار القرارات المحلية وتنظيم وإدارة الخدمات والشئون المحلية.

ويعرف بأنه "نظام سياسى وأسلوب وطريقة فى الحكم الداخلى وأنه طريقة من طرق الإدارة لتنظيم وإدارة الشئون المحلية لكل منطقة فى الدول بواسطة اعتماد سكان هذه المنطقة على أنفسهم على نحو يتفق مع مصالحهم، ويتم هذا عن طريق هيئات محلية مسئولة ولها شخصياتها الاعتبارية، وتتمتع بالاستقلال الذاتى، ويتم اختيار أعضائها أو معظمهم على ألأقل بطريقة الانتخاب وتباشر هذه الهيئات المحلية الوظائف المخولة لها بحكم القانون، وهى وظائف ذات طابع محلى، وترتبط باحتياجات الأهالى فى المجتمعات المحلية التى تخدمها هذه المجالس.

أهمية المجالس الشعبية المحلية:

للمجالس الشعبية المحلية أهمية كبيرة حيث:

١- تتيح فرصة اكبر فى اتخاذ القرارات على المستويات المحلية.

٢- تتدرج على مستويات مختلفة (المحافظة- المركز- المدينة- الحى- القرية) أى أنها تسهل التحول الأفقى والرأسى معاً فى تدرج منطقى.

٣- تساعد على ابتكار الحلول الملائمة مع ظروف المجتمعات المحلية.

٤- تساهم فى التعرف على مشكلات واحتياجات المجتمعات المحلية.

٥- لا تلقى العبء الأكبر على الموارد القومية بل تساعد على استثمار الموارد المحلية بجانب الموارد القومية.

وللمجالس المحلية دور تخطيطى بالغ الأهمية فى التنمية المحلية ويمكن عرضه فيما يلى:

فالمجالس المحلية على مستوياتها المختلفة لها دور أساسى فى التخطيط للتنمية ولعل من أهم العوامل التى أدت إلى أن يناط بالمجالس الشعبية المحلية مسئولية التخطيط المحلى ما يلى:

١- أن لكل مجتمع محلى احتياجاته ومشاكله المتميزة التى قد لا تستطيع الخطط العامة للدولة أن تواجهها فى نظام أولوياتها ومطالبها الشعبية لذلك يأتى الجهد الأهلى من خلال المجالس المحلية للتصدى لهذه الاحتياجات وتلك المشاكل بما لديها من إمكانيات وطاقات ووسائل حتى تسد النقص فى نصيبها من مشروعات الخطة.

٢- أن السلطات المحلية عندما تشارك فى وصع الخطط القومية وفى تنفيذها تشعر بأنها أكثر تضامناً مع السلطات المركزية ومع الأهالى من إنجاح هذه البرامج مما ينهى الشعور بالمصير المشترك وهو الشعور الذى لابد منه لتدعيم الوطنية.

٣- أن الجهود التى تبذلها السلطات المركزية فى سبيل التنمية يمكن أن تلامس الحقيقة إذا ما أسهم الأهالى على المستوى المحلى فى اتخاذ القرارات الهامة، إذ يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات ومصالح الأهالى وأن يتم تنفيذها بما يتلائم وظروف المجتمع.

٤- وجد بالتجربة أن التنمية المحلية النابعة من المحليات يتقبلها الجمهور ويدعمها ويناصرها ويستغلها لصالحه بخلاف المشروعات التى أعطيت له أو فرضت عليه.

حادى عشر: تشكيل المجالس الشعبية المحلية:

المجالس الشعبية المحلية تمثل الإدارة العامة لمواطنيها وتمارس السلطات المخولة لها بمقتضى الدستور والقانون فى نطاق رقعتها المكانية وتتمثل هذه السلطات فى الرقابة على مختلف المرافق والعمل فى نطاق المحافظة والإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية.

وتشكل المجالس الشعبية المحلية من:

اختصاصات المجالس الشعبية المحلية:

هناك اختصاصات عامة للمجالس الشعبية المحلية فى جميع الوحدات بينما هناك اختصاصات خاصة بالمجلس الشعبى المحلى للمحافظة.

وهذا ما يمكن توضيحه على الوجه الآتى:

١- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات كجهاز تخطيطى:

يتولى المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التى تدخل فى نطاق واختصاص المحافظة وله أن يطلب عن طريق المحافظ أية بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الأخرى الإنتاجية والاقتصادية وغيرها فى دائرة المحافظة ويختص المجلي بما يلى:

أ- إقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة ومتابعة تنفيذها والموافقة على مشروع الحسابي الختامى.

ب- تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية للمعاونة فى المشروعات المحلية.

ج- الموافقة على المشروعات العامة مثل متطلبات الإسكان والتشييد واقتراح مشروعات التخطيط العمرانى والتعمير.

د- الموافقة على إنشاء المرافق التى تعود بالنفع العام على المحافظة.

هـ- دراسة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتنظيم الأسرة فى نطاق المحافظة وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها

٢- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمراكز كجهاز تخطيطى:

يتولى المجلس الشعبى المحلى للمركز فى نطاق السياسة العامة للمحافظة الإشراف والرقابة على أعمال المجالس الشعبية المحلية للمدن والقرى فى نطاق المركز، ويختص المجلس فى حدود القوانين واللوائح ما يلى:

أ- إقرار مشروع الخطة ومشروع الموازنة السنوية للمركز ومتابعة تنفيذها وإقرار مشروع الحساب الختامى.

ب- تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية على مستوى المركز فى المشروعات المحلية ومتابعة تنفيذها.

ج- اقتراح إنشاء مختلف المرافق التى تعود بالنفع العام على المركز.

د- تحديد وإقرار القواعد العامة لإدارة واستخدام ممتلكات المركز والتصرف فيها.

هـ- الموافقة على القواعد العامة لتنظيم تعامل أجهزة المركز مع الجماهير فى كافة المجالات.

و- اقتراح خطط رفع الكفاية الإنتاجية

٣- اختصاصات المجلس الشعبى المحلى للقرية كجهاز تخطيطى:

يتولى المجلس فى نطاق السياسة العامة للمركزم الرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى نطاقه ويختص فى حدود القوانين واللوائح ما يلى:

أ- اقتراح خطة تنمية القرية اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً .

ب- اقتراح مشروع الموازنة وإقرار مشروع الحساب الختامى.

ج- اقتراح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية فى نطاق القرية لرفع مستواها.

د- العمل على نشر الوعى الزراعى بما يحقق تحسين وتوزيع الإنتاج الزراعى.

هـ- اقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية.

و- العمل على محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية

الفصل الثالث

المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية

أولاً : مفهوم المشاركة وخصائصها.

ثانياً : متطلبات المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية.

ثالثاً : أهداف المشاركة.

رابعاً : أهمية المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية.

خامساً : دوافع المشاركة ومكوناتها.

سادساً : قياس مشاركة المواطنين.

سابعاً : صور وأشكال المشاركة.

ثامناً : معوقات المشاركة.

تاسعاً : استراتيجيات المشاركة.

عاشراً : النظريات المفسرة للمشاركة.

حادى عشر: مداخل التخطيط ومشاركة المواطنين.

ثانى عشر: الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى والمشاركة.

أولاً : مفهوم المشاركة وخصائصها:

يتصل مفهوم المشاركة بمفهوم التنمية البشرية اتصالاً وثيقاً فلا تنمية حقيقية دون مشاركة الأفراد فى صنعها وفى جنى ثمارها، والمشاركة والتمكين وجهان لعملة واحدة، فإذا كانت المشاركة تستهدف تنمية المجتمع، فهى أيضاً تنمى الذات المشاركة، وتطور قدراته وإمكانياته لوجودها الفاعل والمؤثر فى المجتمع.

لذلك تعتبر المشاركة العمود الفقرى لأى جهد تنموى يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً .

ويعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها: عبارة عن المشاركة فى الجماعات الاجتماعية من جانب والمشاركة فى المنظمات التطوعية من جانب آخر، وخاصة ما ينصب دورها على النشاط المجتمعى المحلى، وتتم المشاركة خارج مواقف العمل المهنى للفرد.

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية المشاركة بأنها: انغماس وارتباط أعضاء من الجمهور العام المحتمل تأثيرهم بالتغير الحادث فى السياسة الاجتماعية والقانون فى ظل ظروف معينة فى عملية تنفيذ وتخطيط التغيير.

كما تعرف المشاركة على أنها: الوسيلة التى تمكن بها سكان مجتمع محلى فى التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسة والبرامج المؤثرة على حياتهم.

وتعرف ايضاً بأنها:العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

كما تعرف المشاركة بأنها: العملية التى بواسطتها تقوم جماعات المجتمع المحلى بأخذ زمام المبادأة فى تشكيل مستقبله وتحسين مستويات حياتهم وتحملهم كافة المسئوليات لإنجاز ذلك، ويتوقع أن يتم من خلال هذه العملية تنمية مهارات المواطنين وإمدادهم بالمعرفة الجديدة وتدريبهم على اتخاذ قراراتهم ووضع أولوياتهم ورسم خططهم وتنفيذها مع بناء نظم تقويمية وحصولهم على عائدات مشاركتهم.

وأشار البعض إلى أن المشاركة بمعناها الكامل تتضمن: التفكير وتصميم خطط العمل وتنفيذ هذه الخطط ومتابعتها وتقويمها أى لا تقتصر على ناحية واحدة وإغفال بقية النواحى بل تصمم خطط النهوض بالمجتمع ويشارك الأهالى فى هذه الخطط منذ أن يتم التفكير فى تنفيذها فى مراحلها النهائية كما يتابعون ويقيمون نتائجها.

وتشير إلى الاعتقاد بأن الحكومة يجب أن تكون أداة يمكن أن تعبر عن رغبات المواطنين وتختار لهم البرامج وتخدم المجتمع بطريقة أفضل، حين يتم اشتراك كل فرد مباشرة فى اتخاذ القرارات التى تمس حياته فالمشاركة هى إسهام قيادات بالجهود الذاتية لما فيه مصلحة المجتمع والذى ينمو به.

وفى ضوء ما سبق يرى أن المشاركة فى صنع القرارات تؤدى إلى تفاعل قوى بين الفرد والمجتمع أو الجماعة التى ينتمى إليها، فالمشاركة تحقق للفرد ذاته وتحقق للمنظمة أهدافها وتحقق للمجتمع تماسكه وقوته.

وفى إطار التعريفات السابقة يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التى تتسم بها المشاركة والتى تتمثل فى:

١- المشاركة سلوك تطوعى ونشاط إرادى حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسئولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.

٢-المشاركة سلوك مكتسب فهى ليست سلوكاً فطرياً يولد به الإنسان أو يرثه.

٣- المشاركة عملية اجتماعية شاكلة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع فى كل مرحلة من مراحل التنمية.

٤- المشاركة سلوك إيجابى واقعى يقوم على أداء أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة المجتمع وواقعه ومن ثم فهى ليست فكرة مجردة تبعد عن إمكانية التنفيذ داخل المجتمع والتحدث مع أفراده.

٥- الإحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلى نتيجة للتفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.

هذا وقد يرى البعض أن سمات وخصائص المشاركة تتمثل فى التالى:

١- أنها شعبية: حيث أنها تعبير عن إرادة شعبية تقوم على أساس تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات، وهى بهذا تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل الاجتماعى.

٢- ديمقراطية: فالمشاركة الشعبية تعبير ديمقراطى لممارسة العمل الاجتماعى مفهوماً وعملاً من خلال التنظيمات المجتمعية، ما يجعلها أكثر صدقاً فى التعبير عن احتياجات المجتمع وأقوى تأثيراً فى تحقيق أهدافه.

٣- إيجابية فى طبيعتها: خاصة وأن المشاركة الشعبية تترجم إلى أعمال منهجية تطبيقية وثيقة الصلة بحياة الجماهير.

٤- إنسانية: فى قيمها وأهدافها وفى بواعثها ومنهج تنفيذها، وهى إنسانية فى الحكم لها أو عليها، كما أنها تخضع لحكم العقل وقواعد العلم وتمتد أيضاً للضمير الإنسانى فترقى بذلك إلى مستوى الواجب الذاتى الذى يحرك الجهود تلقائياً لأدائه مع الشعور العام بالرضا عند إتمام هذا الأداء

ويتضح مما سبق تعدد الخصائص والسمات للمشاركة فهى سلوك مكتسب وعملية اجتماعية شاكلة ونشاط إرادى وتطوعى ولكن المشاركة تحتاج إلى متطلبات تفيد فى زيادتها وسنعرضها فيما يلى.

ثانياً : متطلبات المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية:

لعله من المفيد أن نتعرض لكافة المتطلبات التى من شأنها تفيد فى زيادة المشاركة والتى يمكن أن نجملها فيما يلى:

١- ارتفاع مستوى وعى المواطنين بأبعاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمر بها المجتمع ويكون هذا الوعى عاماً ويشتق منها لوعى تجاه قضية محددة بذاتها.

٢- توافر الأطر التى يتم من خلالها تعبير الأفراد عن آرائهم تجاه القضايا المتجددة بمجتمعهم، سواء أكانت هذه الأطر حكومية أو أهلية يقوم الأفراد بابتكارها لتنظيم حركتهم، وتيسير سبل التعبير عن آرائهم وتوصيلها إلى مراكز صنع القرار، على أن يتوافر فى هذه الأطر –

موضـوعية وجودهـا – وسـهولة ممارسـتها، وهـذا لا يتـأتى إلا بسـيادة الديمقراطية داخلها.

٣- ألا يقتصر دور الفرد (المشارك) على إبداء الرأى فى صياغة الأهداف العامة للمجتمع، بل من الضرورى أن يمتد هذا الدور إلى بعد عملى يسنح للفرد بالمشاركة الجادة فى وضع الأهداف والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لعائد المشاركة وفقاً لإمكانياته الذاتية ووعيه ورغبته فى المشاركة

٤- تتوقف درجة المشاركة الشعبية على طبيعة المناخ العام السائد فى المجتمع الذى يحكم علاقات الأفراد فيما بينهم أو بينهم وبين الحكومة ومع سيادة مناخ الديمقراطية والعلاقات الإنسانية الطيبة تزيد المشاركة التلقائية للأفراد فى الحياة العامة – والعكس صحيح.

٥-يدخل ضمن مفهوم المناخ العام أيضاً بعامل من عوامل تحديد المشاركة مجموعة القيم والعادات والتقاليد السائدة فى كل مجتمع فى مرحلة زمنية محددة.

٦- أساس تنظيمى حيث يستلزم ذلك تنظيم المواطنين أنفسهم داخل جماعات وتنظيمات محلية حتى يتسنى لهم المشاركة فى تنمية مجتمعاتهم المحلية.

٧- إعطاء المواطنين سلطة اتخاذ القرارات: إن إعطاء المواطنين سلطة اتخاذ القرارات على المستوى المحلى لها أهميتها لأنها تدفع المواطنين للعمل نحو تحقيق الأهداف التى سبق أن حددوها فى قراراتهم لكى يشبعوا احتياجاتهم الفردية والجماعية والمجتمعية.

٨- المناخ السياسى: حيث أن بعض الأنظمة السياسية لديها مجموعة من القوانين والآليات لمشاركة المواطنين لكن لا يمتلك البعض الآخر تلك الآليات وبالتالى فمشاركة المواطنين تزداد فى المجتمعات التى لديها آليات لمشاركة المواطنين أى فى ظل احترام حرية الرأى والتعبير وحرية تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها وكل ذلك يؤدى إلى خلق مناخ سياسى يدعم مشاركة المواطنين.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن توفير تلك المتطلبات فى المجتمع وخاصة المجتمع الريفى يساعد على زيادة مشاركة المواطنين وخاصة الفقراء فى المشاركة فى صنع القرارات على المستوى المحلى فالمناخ السياسى العام والديمقراطية وخاصة بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيه وارتفاع مستوى وعى المواطنين بأبعاد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يمر بها المجتمع كل ذلك يزيد من درجة مشاركة المواطنين.

ثالثاً : أهداف المشاركة:

فى إطار ما تقدم تتلخص أهداف المشاركة الشعبية لأحداث التنمية فى:

١- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

أ- تعرف أبناء المجتمع المحلى على الإمكانيات المتاحة للتنمية البشرية والمادية الأمر الذى ينعكس معه تقبلهم للسياسات والقرارات التى يشاركون فى وضعها وفى نطاق الموارد المتاحة وبالتالى لا يغالون فى مطالبهم ويقتنعون بإشباع حاجاتهم وفق برنامج الأولويات التى يقررونها بأنفسهم.

ب- تكملة الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ الخطة وذلك بالتعاون بين الجهود الشعبية والجهود التنفيذية المحلية لتحقيق الأهداف فإذا قصرت الإمكانيات الحكومية، بادر المواطنون المحليون بتكملة العجز وهذه خاصية أساسية من خصائص المشاركة وخاصة فى الدول النامية، حيث تعانى معظم مجتمعاتهم المحلية من نقص شديد فى الخدمات.

ج- الحرص على المال العام، والذى تتعرض له الدول خصوصاً للهدر وسوء الاستخدام من جانب المواطنين والسلطات المحلية على السواء ويرجع ذلك إلى قصور الإحساس والإدراك بأن هذا المال فى حقيقته ناتج من أموالهم الخاصة (كدافعى الضرائب)، وإذا شارك المواطنون بالفكر والجهد والمال فى إنشاء المرافق حرصوا على حسن استخدامها حرصهم على أموالهم

٢- أهداف إدارية: وتتمثل فى:

أ- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية المحلية نتيجة لإلمام ومعرفة المواطنين بظروفهم البيئية - مما يجعل مشاركتهم فى تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها له أثر هام فى ترشيد السياسات والقرارات وتلافى الأخطاء قبل حدوثها إذا كانت فى المراحل الأولى أو إلى عدم تكرار الخطأ إذا ما وقع فى بعض الأحيان.

ب- كما تهدف إلى الإسراع بإحداث تغيرات سلوكية ضرورية لنجاح التنمية كما أن تغيير السلوك لا يتحقق بإصدار قوانين ولكن بقناعة المواطنين.

كما يمكن أن تتركز أهداف مشاركة المواطنين فى:

١- التعاون والتنسيق بين الحكومة والشعب فيما يتعلق بمشكلات المجتمع واحتياجاته من خلال تدعيم الفكر الحكومى للآراء المواطنين الصالحة التى لا تتأثر بالبيروقراطية.

٢- إكساب المواطنين الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة للتعرف على المشكلات والاحتياجات والمشاركة فى إيجاد الحلول عن طريق التخطيط وتحديد الأهداف وتنفيذ البرامج وصولاً للنتائج المرجوة.

٣- تدعيم الرقابة الشعبية، لتوجيه الرغبة فى التعبير وترشيدها حتى لا تتسع الفجوة بين حجم التغيير الذى يرغبه المجتمع وبين قدرته على تنفيذه كماً وكيفاً ، لكى يؤدى التغيير دوره فى تدعيم الأهداف العامة للمجتمع.

٤- إن مشاركة المواطنين تتيح فرصة وجود التنظيمات الأهلية المعاونى للتنظيمات الحكومية وصولاً للتغيير الأفضل للمجتمع،

٥- تغيير اتجاهات المواطنين وتنمية قدراتهم لاكتساب قيمة المشاركة والمساهمة فى صنع القرارات التخطيطية.

ومن خلال العرض السابق لأهداف المشاركة يمكن أن يستخلص أهداف المشاركة فى النقاط التالية:

١- تتيح الفرصة لممارسة الديمقراطية الحقيقية.

٢-تساعد على إتاحة الديمقراطية السياسية إذا يجب أن يكون القرار معبراً عن الرغبة الشعبية وفق مطالب مواطنيهم وهذا الأمر يستدعى المشاركة فى جميع مراحل صنع بدءاً من التعبير عن المطالب والحاجات ومناقشة البدائل ثم اتخاذ القرار فهى عملية تتسم بالاستمرار.

٣- توسيع قاعدة العمل وإشراك الأهالى فى المشروعات المحلية.

٤- وسيلة لتنظيم الناس أنفسهم حيث يتعلمون النضال الجماعى والكفاح لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٥- ترشيد القرارات من خلال العمل مع الحكومة المحلية.

٦- تدعيم العلاقة بين الحكومة المحلية والمواطنين عن طريق تحسين قنوات الاتصال وبذلك تزداد الثقة المتبادلة بينهما الأمر الذى ينعكس بالضرورة على شعور المواطنين بالانتماء للوطن.

٧- فرز قيادات شعبية جديدة تسهم فى عمليات التنمية.

٨- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة وبذلك يتقبلون القرارات التى يشاركون فى صنعها.

٩- تهدف إلى إقناع أفراد المجتمع بالتغيير ومن ثم تكون الفرصة أكبر فى نجاح القرارات التى يشاركون فى صنعها.

رابعاً : أهمية المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية:

إن مشاركة المواطنين فى صنع واتخاذ القرارات عملية لها مزايا متعددة ويمكن أن نستطيع الكثير منها بالنظر إلى القيادة الديمقراطية، حيث أن توسيع نطاق المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات يؤدى دائماً لإثراء القرارات لأنها حينئذ تصبح متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة، كما تظهر أهمية الشورى والتى تتجسد فى توسيع نطاق المشاركة فى صنع القرار وما تحققه من مزايا متعددة نتيجة لتعاونهم والتزامهم.**ويمكن تلخيص هذه المزايا فى الآتى:**

أ- الشعور بالأهمية: تعد تجربة مشاركة المواطنين فى صنع واتخاذ القرارات ليست تجربة ناجحة فحسب ولكنها تعطى المشاركين الشعور بالأهمية وأنهم يكونون من العناصر الهامة.

ب- تقبل التغيير :كثيراً ما يواجه المواطنين أو تغير بشئ من التردد والتحفظ، بل قد يحاولون إعاقة هذا التغير ويمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق اشتراك المتأثرين بهذه القرارات ومشاركتهم فيها والتخطيط لها وفى تحديد خطواتها.

ج- سهولة توجيه الآخرين: حيث تقل الحاجة للإشراف والمراجعة ويزيد الشعور بالمسئولية.

وتتضح أهمية المشاركة فى التالى:

١- المشاركة مبدأ أساسى من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة المواطنين.

٢- من خلال المشاركة يتعلم المواطنين كيف يحلون مشاكلهم.

٣- يعتبر المواطنون فى المجتمع المحلى فى العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.

٤- تجعل المشاركة المواطنين أكثر إدراكاً لحجم مشاكل مجتمعهم والإمكانيات المتاحة لحلها.

٥- تعود المشاركة المواطنين على الحرص على المال العام وهى مشكلة تعانى منها الدول النامية.

٦- تعتبر المشاركة أفضل وسيلة لتنمية الشخصية الديمقراطية، كما أنها تعمل على تحقيق رضا المشاركين عن الخدمات التى يشتركون فى التخطيط لها وتنفيذها.

٧- تؤدى المشاركة إلى الاقتناع بالتغيير فقبول الفرد المشاركة فى العمل يعنى الاقتناع به مما يجعل فرص نجاح المشروعات والبرامج أكبر.

٨- تؤدى المشاركة إلى تجنيد طاقات المجتمع وتوسيع قاعدة العمل.

٩- المشاركة تساعد على ترشيد السياسات والقرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لأن الموظفين الحكوميين مهما كانوا على درجة من التعليم والتخصص لا يمكنهم أن يتوافر لديهم الإدراك الكامل للهدف الذى من أجله وضعت مشاركة المواطنين فى أمور ومجالات الحياة المختلفة للمجتمع ذلك أن السياسات والخطط والبرامج والمشروعات يجب أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً باهتمامات الأفراد ومصالحهم.

١٠- إن اشتراك المواطنين فى تنمية المجتمع يؤدى إلى تنمية العلاقة بين الشعب والحكومة، فتعاون الجهود الشعبية والجهود الحكومية فى التنمية يحقق أهداف الخطة.

ومن خلال استعراض أهمية مشاركة المواطنين فى صنع واتخاذ القرارات وما يعود عليهم من نفع ومزايا الأمر الذى يدفعنا إلى التعرف على دوافع المشاركة ومكوناتها.

خامساً : دوافع المشاركة ومكوناتها:

تختلف دوافع مشاركة المواطنين لسبب ما قد يكون اشتراك بعضهم فى عدد من القيم والعقائد والاهتمامات المتشابهة أو لإشباع برنامج المنظمة لاحتياجات المواطنين، أو الحاجة للشعور بالاندماج مع الغير، والقدرة على التأثير فيهم، بالإضافة إلى الدوافع الشخصية.

وفيما يلى أهم النقاط التى اتفق عليها المتخصصون فى تحديد دوافع المشاركة وهى:

١- المصلحة أو الفائدة الشخصية: وتعنى أن مشاركة المواطن فى صنع القرار يكون بغرض إشباع احتياجاته ورغباته الشخصية.

٢- المصلحة العامة: وتعنى أن يكون اهتمام المواطن بالصالح العام أولاً، وأن يكون اتخاذ القرارات الهدف منها أن تعود نتائج وعوائد التنمية بالنفع على المجتمع المحلى كله.

٣- دافع نفسى: من أهم جوانب المشاركة أن المواطنين يجب أن يشعروا أن لهم دوراً ملموساً، وأن القرارات المتخذة تكون نتيجة لمقترحاتهم وأنهم قد أتيحت لهم الفرصة ليعبروا عن أفكارهم وآرائهم ومطالبهم.

٤- الإحساس بالمسئولية: لأن المشاركة وتحمل المسئولية تجاه المجتمع أمراً يجب أن يساهم فيه الأفراد جميعاً وبذلك يشعر المواطن بأن المشاركة واجب وحق ديمقراطى.

٥- حب العمل مع الآخرين: والرغبة فى كسب شعبية بين المواطنين

٦- الدافع الذاتى: للمشاركة والعمل ويتمثل فى وجود حاجات للإنسان من بينها حاجات اجتماعية تتمثل فى الانتماء حاجات المركز حاجات التقدير حاجات تحقيق الذات.

دوافع المشاركة الاجتماعية:

- الرغبة فى حل مشكلات المجتمع
- الحصول على مكانة وتقدير واحترام من جانب أفراد المجتمع
- الرغبة فى تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين سواء أفراد أو القيادات المسئولة.
- العمل على تحقيق مصالح شخصية.

ومن خلال العرض السابق نجد أن هناك عدة عوامل تساهم فى مشاركة المواطنين فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى تتمثل فى:-

١- إيجاد قنوات اتصال بين المواطنين والحكومة وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة ومنظمات المجتمع المدنى من القنوات الشرعية يمكن من خلالها تشجيع المواطنين على المشاركة.

٢- تعميق وتأكيد الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأى المواطنين ومشاركتهم فى صنع واتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع الذى يعيشون فيه.

٣- وضع التشريعات اللازمة التى تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة على المستوى المحلى.

٤- وضع إستراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة المعوقات والعقبات مشاركة المواطنين.

٥- تقوية روح المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات وذلك من خلال المؤسسات المختلفة مؤيدة أو معارضة سياسية وتعليمية وثقافية.

أ- مكونات المشاركة:

أن للمشاركة مكونين أساسيين

١- المكون الوجدانى:

أ- شعور أفراد المجتمع بأن المشاركة تحقق أمالهم وطموحاتهم.

ب- إحساس أفراد المجتمع بالبعد الإنسانى فى المشاركة وأنها ليست استغلال لجهودهم وأفكارهم.

ج- إدراك أفراد المجتمع بأن كل جهد يبذل من جانبهم يقابله جهد يبذل من جانب المجتمع ومؤسساته وقيادته وأنهم يحصلون على مكاسب معاونة أو أكثر عن ما يبذلون من جهد.

٢- المكون المعرفى "العقلى"

أ- يسعى أفراد المجتمع إلى البحث والتعرف على الأساليب التى يمكن من خلالها مواجهة مشكلاتهم.

ب- تحرك أفراد المجتمع أنفسهم وحث الآخرين للمشاركة معهم فى مواجهة المشكلات.

ج- تدعيم القيادات لجهود المجتمع وتوظيفها واستثمارها الاستثمار الأمثل لحل المشكلات.

د- وضع الخطط التنموية الكفيلة بمواجهة مشكلات المجتمع والعمل على تنفيذها

سادساً : قياس مشاركة المواطنين

هناك محورين أساسيين لقياس مشاركة المواطنين

المحور الأول:

مقياس النواحى الذاتية لمشاركة المواطنين تعتمد فى المقام الأول على جهود الأفراد وتعاونهم فى اتخاذ القرارات المختلفة وتنفيذها ومراقبة استمرارها مما يساعد فى تحسين أوضاع المجتمع وتطوره وتحقيق التنمية المستهدفة.

ويقوم الخبراء بتحديد مشاركة المواطنين فى أربعة أبعاد هى:

أ- الإدراك: يعنى إحساس الفرد الداخلى بالمشكلات المحيطة به ليس هذا فحسب بل وإنما إدراك الفرد لدوره وأدوار الآخرين المحيطين به.

ب- المعرفة: تعنى معرفة الفرد بحجم المشكلات التى تواجه مجتمعه المحلى بالإضافة إلى المعرف بأهمية المشاركة فى الحلول وجهود التنمية واستمرارها.

ج- القدرة: تعنى بتوفير الموارد للفرد للمشاركة فى جهود التنمية سواء كانت موارد عينية أو مادية واستعداد الفرد للمشاركة بها فى جهود التنمية.

د- المساهمة: وهى تعنى المشاركة الفعلية من خلال الجهود والمهام التى يبذلها المواطنين فى المراحل المختلفة فى برامج التنمية بجهد (مادى- مالى- ذهنى).

وتمثل المساهمة أعلى مستويات المشاركة ويمكن تقسيمها إلى عدة مستويات على النحو التالى:

أ- التخطيط: ويتمثل فى إبداء الرأى وعضوية اللجان وحضور اللجان.

ب- الفاعلية: ويتمثل فى تقديم مقترحات وإضافة تعديلات وحل المشكلات

ج- التنفيذ: ويتمثل فى الاشتراك بالجهد أو المال أو الآلات أو المعدات أو بأى شكل من الأشكال فى جهود التنمية وكذا حث الآخرين على المشاركة الفعلية.

د- المتابعة: وتتمثل فى عمليات ما بعد المتابعة والصيانة والإدارة الفعلية.

المحور الثانى:

مقياس نواتج المشاركة فى المجتمع:

ولقياس المشاركة الشعبية من خلال نواتج المشاركة فى المجتمع من خلال ثلاثة أبعاد وهى:

١- اتجاه اتساع قاعدة المشاركة:

أ- وهو يعنى تطور اتجاهات المشاركة وذلك فيما يتعلق بـ:

- إعداد الجمعيات المتصلة بعملية المشاركة واتجاه تطورها.
- إعداد المنضمين الجدد للجمعيات العمومية لإجمالى الأعضاء.

ب- نسبة المشاركين فى حضور الجمعية العمومية لإجمالى الأعضاء.

ج- عدد مرات حضور الجمعية العمومية لإجمالى عدد مرات الانعقاد

د- عدد مرات المشاركة بالرأى بالنسبة لإجمالى عدد مرات الحضور أو الانعقاد.

٢- اتجاه عمق المشاركة:

أ- إعداد العمالة فى القطاع غير الحكومى بالنسبة لإجمالى العمال فى المجتمع

ب- حجم استثمارات القطاع الحكومى بالنسبة لإجمالى الاستثمارات فى المجتمع

ج- حجم استثمارات القطاع الأهلى والخاص بالنسبة لإجمالى الاستثمارات فى مشروعات المشاركة.

د- مدى النجاح أو الفشل لمشروعات المشاركة بالمقارنة بالمشروعات المماثلة مثلا (مجال الإسكان- الزراعى- التعليم).

٣- اتجاه نواتج المشاركة

- حجم الزيادة فى دخول الأفراد المشاركين فى مشروعات التنمية.
- إعداد الأفراد المستفيدين من مشروعات المشاركة
- بعض المؤشرات الاجتماعية
- انخفاض معدلات الوفيات
- انخفاض معدلات البطالة
- انخفاض معدلات الهجرة للمدن.

سابعاً : صور وأشكال المشاركة:

١- المشاركة المباشرة للمواطنين:

وتتمثل فى قيام المواطن بتقديم آرائه ومقترحاته مباشرة للسلطات المحلية أو أن يجتمع مع ممثليه المنتخبين وله أيضاً ان يطلب عقد جلسة استماع أو مؤتمر شعبى للتعرف على آراء أبناء المجتمع المحلى وآماله ومقترحاته.

٢- المشاركة من خلال المجالس الشعبية المنتخبة:

ويتمثل ذلك من خلال ممارسة المجالس الشعبية المحلية ولجانه لدورهم فى إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة ولكى يحقق المجلي الشعبى المحلى أكبر وأوسع أشكال المشاركة المجتمعية فله فى ذلك تشكيل مجموعات تمثل مكونات المجتمع المحلى من الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدنى وقيادات الرأى والقادة الطبيعيين تعمل معاً فى صياغة خطة التنمية المتكاملة.

٣- هيئات تنمية المجتمع:

وهى منظمات تقوم على المشاركة الاختيارية التطوعية وتشهر وفق القوانين المنظمة لها وتضطلع بدور رئيسى فى إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة بالتفاعل مع أبناء المجتمع المحلى وتقوم بأنشطة متنوعة يحتاج إليها المجتمع سواء أكانت خدمية أو مشروعات إنتاجية صغيرة أو متناهية الصغر وتعمد فى تنفيذ أنشطتها على التبرعات والهبات التى تقدم بها المواطنون

يمكن أن تأخذ المشاركة الشعبية أشكال وصور كثيرة فقد يشارك الناس مباشرة فى صنع القرار أو بطريقة غير مباشرة من خلال توسط أو تدخل الأفراد والجماعات أو المؤسسات ويمكن تحقيق المشاركة من خلال الهيئات الرسمية أو من خلال العمليات الغير رسمية ذلك أن توزيع القوى والموارد والبناء الاجتماعى سوف يحدد الأشكال المحددة للمشاركة.

وهناك أكثر من مظهر للمشاركة هى:

- المشاركة بالمال
- المشاركة بالرأى
- المشاركة بالجهد
- المشاركة بحث الآخرين على بذل جهد
- المشاركة بالحضور

وقد تأخذ المشاركة صوراً وأنماطاً أخرى مثل:

- المشاركة فى دراسة المشكلات التى يعانى منها المجتمع
- المشاركة فى وضع الخطط لمواجهة تلك المشكلات
- المشاركة فى تنفيذ الحلول التى تم التوصل إليها.
- المشاركة فى عملية صنع القرار
- المشاركة فى اتخاذ القرارات المتصلة بحاجات المجتمع
- المشاركة فى إبداء الرأى وإثراء القرارات
- المشاركة فى متابعة تنفيذ البرامج وتقويمها.

ثامناً : معوقات المشاركة:

تعددت أسباب العزوف عن المشاركة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ويمكن أن نجمل أهم المعوقات التى تؤثر فى تحقيق المشاركة فيما يلى:-

١- سيادة مناخ غير ديموقراطى فى المجتمع يؤثر سلباً على المشاركة ويقلل من فرصها ويفرض عليها قيودا على مستوى التخطيط وإصدار القرار.

٢- سيادة علاقات الصراع بين أجهزة الإدارة المحلية يؤدى فى كثير من الأحيان إلى تعطل المشاركة الشعبية ومشروعاتها ويؤثر سلباً على المشاركة الشعبية للمواطنين من كافة القضايا المتصلة بتنمية مجتمعهم.

٣- الاغتراب ويقصد به شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة فيه لا يشعر ان ولا يعنيها مره وبأنه لا قيمة له فى هذا المجتمع ومن ثم يفقد الدافع للمشاركة الفعالة فى الحياة العامة.

٤- عدم استقرار القوانين التى تنظم طبيعة المشاركة

٥- الضعف فى حيز السلطات المسئولة من حيث إيمانها بضرورة المشاركة فى عملية التخطيط والتنمية.

٦- عدم القدرة على التعبير وحرية الرأى لجميع أفراد المجتمع بشكل كاف بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

٧- هناك بعض الانتماءات القبلية والعائلية التى تؤثر فى المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن أن تمثل عائقاً واضحاً أمام المشاركة.

٨- قلة عدد المتعلمين وزيادة الأمية.

٩- وجود بعض الأمراض الاجتماعية مثل اللامبالاة السلبية والاتكالية والنزعة الفردية بين أفراد المجتمع.

١٠-عدم استقرار أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية مما ينعكس على ضعف المشاركة.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن هناك العديد من المعوقات التى تقف أمام عملية المشاركة وتحد منها وتؤدى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة بكافة صورها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية الأمر الذى يدفعنا على التعرف على أساليب مواجهة هذه المعوقات والاستراتيجيات المستخدمة لزيادة المشاركة من اجل تحقيق تنمية المجتمع.

وهناك أساليب لمواجهة معوقات مشاركة المواطنين فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى:

يمكن من خلال البحث عن الممثلين الحقيقيين لكل فئات المجتمع وحثهم على المشاركة الفاعلة فى عملية التنمية وكذلك إعداد برامج تدريب لهم.

ويمكن تحديد بعض أساليب مواجهة معوقات مشاركة المواطنين من خلال:

- الاستماع العام
- المقابلات العامة
- العمل مع الجماعات المؤثرة كجماعات الضغط
- مقابلات الشخصيات الهامة
- جماعات التركيز والاهتمام
- المسوح
- الحوار والمناقشات الهادفة
- مجموعات العمل

تاسعاً : استراتيجيات المشاركة:

هنـاك بعـض الاسـتراتيجيات التـى تسـتخدم لزيـادة مشـاركة المـواطنين وتتضمن تلك الاستراتيجيات:

١- إستراتيجية العلاج التعليمى:

وترمـى هـذه الإسـتراتيجية إلـى العمـل علـى تقويـة الشـعور بالثقـة لـدى المواطنين وتقوية الاعتماد على النفس إذ أن الأفراد سوف يكتشفون من خلال تعاونهم مع بعضهم البعض أنهم سيتمكنون من تحقيق أهدافهم.

٢- إستراتيجية تغيير السلوك:

وتعتمد هذه الإستراتيجية على أنه من السهل تغيير سلوك الأفراد عندما يكونوا أعضاء فى جماعة أكثر من تغيير سلوك كل فرد بمفرده كما أن هناك ضرورة ملحة لمشاركتهم فى صنع القرار والمساهمة فى حل المشكلة والتى يمكن حلها عن طريق تغيير السلوك.

٣- إستراتيجية المشاركة الشعبية الديمقراطية

تقـوم علـى إتاحـة كافـة الفـرص الممكنـة ولتهيئـة المنـاخ أو الظـروف المواتيـة لتنشـيط أو تعظـيم وتنـامى مشـاركة المـواطنين فـى عمليـات اتخـاذ القرار وضع القرارات المتصلة بتحسين مستويات معيشتهم اجتماعياً واقتصاديا وسياسياً وذلك عن طريق الارتقاء بكل من كفاءة وفاعلية المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية القائمة فى مجتمعهم.

٤- إستراتيجية التعاون:

تقوم هـذه الإسـتراتيجية علـى أسـاس أن المشـاركة الأهليـة تمنـع وجـود بعـض العقبـات المتوقعـة عنـد تنفيـذ خطـة التنميـة وأن تعـاونهم وإسـهامهم أمـر ضرورى للتغلب على بعض الصعوبات وبذلك فإن إستراتيجية التعزيز والتعاون

تعتبر عملية يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة تسهم فى بناء سياسة المنظمة بما يحول دون وجود ما يهدد استقرارها واستمرارها.

٥- إستراتيجية سلطة أو قوة المجتمع

وهى تقوم على أساس أن الأفراد يسعون إلى الحصول على القوة والتأثير من خلال اقتناء أو امتلاك الثروة أو المكانة ولذلك فإنه يمكن أن تكون المشاركة وسيلة لتكوين تنظيمات اجتماعية تضفى قوة على أعضائها للتأثير فى القرارات المجتمعية

٦- إستراتيجية الإقناع

تفترض هذه الإستراتيجية افتراضا مؤداه أنه كلما كانت جماعات المجتمع متشابهة فى القيم والاتجاهات والمعتقدات التى تعتنقها كلما أدى ذلك على سهولة إيضاحها.

ونفترض هذه الإستراتيجية أنه يسهل اتفاق الجماعات المختلف فى الرأى على أساس القيم التى تعتنقها كما أن اى تغيير أولاً وأخيراً هو تغيير فى اتجاهات الناس.

عاشراً : النظريات المفسرة للمشاركة:

وفى ضوء دوافع المشاركة يمكن تحديد مجموعة من النظريات المفسرة لمشاركة المواطنين:

١- النظرية التفاعلية Instrumental theory

تنظر هذه النظرية إلى المشاركة كأداة لتحقيق الأهداف كما يرى أصحاب هذه النظرية أن المواطنين هم الأكثر قدرة على الدفاع عن مصالحهم الخاصة والحكومة تساهم فى تيسير شئون المواطنين كما أن شرعية الحكومة

تستند إلى المشاركة والتأييد من جانب المواطنين لذا ينبغى أن يشارك المواطنون فى صنع القرارات فى المجتمع.

٢- النظرية التطورية Evolutionary theory

يرى دعاة هذه النظرية أن المواطن المثالى هو المواطن المشارك ولذلك تعتبر المشاركة من ضمن ممارسة المواطن لمسئولياته الاجتماعية كما تنظر هذه النظرية أيضا إلى أن المشاركة هى تجربة تعليم المواطنين ليس فقط بحقوقهم ولكن أيضاً تطور وعيهم بواجباتهم ومسئولياتهم.

٣- النظرية المعيارية normative theory

يؤكد هذه النظرية أن عملية المشاركة تتم وفقا لنظام الضبط الاجتماعى فى المجتمع حيث تعتبر المشاركة التزام من المشارك تجاه مجتمعه بشتى صورها باعتبار أن المشاركة واجب والتزام اجتماعى على كل مواطن تجاه وطنه.

٤- النظرية البيئية Ecological theory

تفسر هذه النظرية اتجاهات المشارك نحو بيئته من استغلال الموارد المتاحة فى البيئة والتعرف على مشكلات البيئة والمساهمة فى إيجاد الحلول لها وذلك من خلال برامج تنمية المجتمع.

٥- نظرية الاختيار الرشيد:

ترى أن المواطنين يزنون الأمور بميزان المنفعة والتكلفة قبل اتخاذ قرار المشاركة فالأفراد لديهم أهداف معينة يسعون إلى تحقيقها بأقل قدر من الموارد المملوكة لديهم وطبقا لذلك فإن كل مواطن يدخل النشاط السياسى وإحدى عينة على المكاسب التى سوف يحصل عليها والعين الأخرى على التكاليف التى يوف يتحملها ثم يوازن بينها وتكون النتيجة بحسب الاختيار الرشيد وما يؤدى إليه.

الحادى عشر: مداخل التخطيط ومشاركة المواطنين:

تختلف المداخل المستخدمة فى المشاركة من مجتمع لآخر حيث يصمم مدخل المشاركة طقاً لحاجات المجتمع وبذلك يتفق مع الواقع الحقيقى للمجتمع ويحث على المشاركة وتتحدد هذه المداخل فى:-

١- مدخل تغيير الاتجاهات:

يعتمد المدخل على التخطيط بصفة أساسية ويراعى القيم المجتمعية وحاجات السكان ويعطى هذا المدخل للمواطنين دوراً أقل ما يمكن ويؤكد هذا المدخل أيضاً على أن المواطنين ليس لديهم القدرة على الاختيار الرشيد وبناء وتصميم الخطة وليس لديهم القدرة على التنبؤ ودور التخطيط التمهيد ويزود أفراد المجتمع بأهداف الخطة والآثار السلبية كغياب الخطط لمتابعة حاجات الأفراد ويعتبر التخطيط عملية يمكننا من التنبؤ بمستقبل المجتمع وحاجات أفراده.

٢- مدخل تغيير فرص الاختيار بين البدائل:

توجد فى المشاركة عملية تغيير أو تبديل الفرصة حيث يقرر المجتمع مستقبله المبنى على حسن الاختيار بين البدائل المتاحة ولا يكون تغيير الفرصة عملية للمشاركة ذاتها وقد يحتاج المدخل مثلاً لتدريب أفراد المجتمع لفرص أخرى جديدة طبقاً لموارده وإمكاناته أو إتاحة الفرص لآخرين أكثر فعالية ودراية ومهارة لأداء مهام محدودة وقد تختار بعض المجتمعات وهى على دراية ووعى بأن مشاركة المواطنين فى عملية تغيير الفرص عادة ما تكون بطريقة فعالة وقد يحدد المجتمع العديد من فرص الاختيار غير الواقعية ويجب على المجتمع استخدام عملية ما لإجراء اختيارات بين البدائل ويمكن استخدام تحليل الفرص والبدائل فى منهج يمتزج مع تغيير الأهداف وفى هذه الحالة فإن عملية وضع وتحديد الأهداف تحدد أدوار المواطنين.

٣- مدخل تحديد القضية:

يحدد المجتمع القضايا الحرجة التى تواجهه ويركز على المجهودات لمخططة لمعالجة تلك القضايا وهذا المنهج يكون بسيطاً وعمليا فى عملية المشاركة ولأن المواطنين فى المجتمع هم الذين يحددون القضايا وتستخدم المجتمعات العديد من الأساليب والتقنيات لتحديد القضايا والتى تتراوح ما بين المقابلات العامة وورش العمل والتركيز على الاستطلاعات التى تتم بالتليفون أو البريد وتتضمن هذه العملية المشاركة المبكرة للمواطنين.

٤- مدخل تغيير الهدف:

يعتبر مدخل تغيير الهدف من المداخل التقليدية حيث يتم تحديد أهداف المجتمع وتوجه هذه الأهداف عمليات التخطيط الأخرى ويعتبر من أبسط المداخل التخطيطية فهماً للحياة العملية المعقدة حيث تتطلب موافقة الجميع على أهداف المجتمع المستقبلية.

وتحديد الأهداف فى عملية التخطيط (المشاركة) أسهل من تحديد القضايا حيث ترتبط القضايا بالعديد من التغيرات المحتملة الواقعية وغير الواقعية بينما تتطلب عملية تحديد لأهداف المستقبلية والقضايا المجتمعية والمشاركة الفاعلة للأفراد فى الحوارات والمناقشات العامة لتحديد الأهداف المستقبلية والقضايا المجتمعية.

أن مشاركة المواطنين فى عملية التخطيط بكل مراحلها وتحديد الأهداف وتحليل الفرص يجعل مدخل تغيير الهدف أكثر المداخل بناء خطة واقعية.

٥- مدخل تغيير الرؤية والاتجاه:

تتحكم الرؤية والتصور الصحيح الصائب فى عملية التخطيط لارتباطه بالمستقبل وكذلك تؤثر على المجتمعمن خلال قياداته وخاصة الشعبية لالتحامهم المباشر بسكان المجتمع ومن ثم فإن هذا المدخل من اقل المداخل فى فرص مشاركة الأفراد ودور الأفراد فى هذا المدخل الاعتراضى على الرؤية أو التصور ومحاولة تغييرها وتساهم المشاركة العامة فى إعادة بناء وتغيير الرؤية أو التصور او قد يكون للقادة المحليين الدور فى إحداث التغيير فى الرؤية أو التصور أو تعديلها وقد يبدأ التعديل أو التغيير من قائد واحد أو أكثر أو مشاركة مجموعة من الأفراد.

٦- المدخل المختلط:

ويميل المدخل التخطيطى المختلط للخطط اللامركزية المحلية حيث يتحدد مشاركة أفراد المجتمع وأدوارهم فى التخطيط ومسئولياتهم وتحديد نقاط القوة والضعف لمدخل تغيير الأهداف من خلال تغيير الفرص وتحليلها ويرتبط مستوى مشاركة إفراد المجتمع بعملية تغيير الأهداف.

ثانى عشر: الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى والمشاركة

مهنة الخدمة الاجتماعية تقاوم بشدة كل ما يعطل قدرات الإنسان ويمنعه من الانطلاق نحو تحقيق ذاته ونحو خدمة المجتمع الذى ينتمى إليه كما أنها تحارب نزعات التواكل والتكاسل والسلبية وتغذى نزعات المبادرة والمشاركة الإيجابية.

وعليه فإن الخدمة الاجتماعية تساند التغير وتعمل على تهيئة أسبابه متى كان ذلك فى صالح المجتمع.

وفى إطار ما تقدم يتبين لنا مدى أهمية المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية الشاملة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ومن ثم نجد أن مهنة الخدمة

الاجتماعية تعمل فى المجتمعات وتشارك ويجب أن تساهم فى عمليات التنمية ولها بالضرورة دوراً فى تحقيق أنسب الوسائل والأساليب التى تمكن من تحقيق تلك المشاركة الجماهيرية بأعلى كفاءة وفعالية ممكنةخاصة فيما يتعلق منها بالمشاركة فى صنع القرارات التخطيطية على المستوى المحلى.

التخطيط الاجتماعى والمشاركة:

لما كان التخطيط بمفهومه البسيط عبارة عن تصميم لبرنامج ما مستقبلى لتحقيق أهداف معينة من خلال الموارد المتاحة ومواجهة المشكلات المتوقعة.

لذا نشير للكتابات التى تناولت التخطيط بأنه من الصعب للتنمية تخطى المواطنين المستهدفين ومشاركتهم فى العملية التخطيطية قد أشار أحد المتخصصين إلى مبدأ تخطيطى هام هو مشاركة المواطنين والقادة المحليين مع الخبراء الفنيين جنبا على جنب فى عملية التخطيط الواعى السليم

ولأن التنمية تمس صميم حياة الأهالى وتؤثر على مصالحهم الحالية والمستقبلية فضلاً عن نجاح مشروعاتها تتطلب تضافر الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية حتى تتوفر البيئة الملائمة لتحقيق الأهداف:

وقد ترسخ فى فكر المجتمع المحلى أن المشاركة تنحصر فى التبرعات العينية والمادية إلا أن المشاركة بمفهومها الشامل أسلوب لتحديد الأهداف وترتيب الأولويات وتقرير الموارد لتحقيق تلك الأهداف وهى أيضاً وسلة لتحديد احتياجات أبناء المجتمع المحلى الحقيقية وطموحاتهم

يعتبر التخطيط الاجتماعى مسئولية مجتمعية يشارك فى جميع مراحل العملية التخطيطية أفراد المجتمع وجميع فئاته باعتبار أن المشاركة حقاً ديمقراطياً لجميع الأفراد.

ويعتبر مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع فى العملية التخطيطية مؤشراً هاماً لواقعية الخطة وقدرتها على التعبير الحقيقى عن الحاجات والمشكلات التى يعانى منها أكبر عدد من سكان المجتمع ومن ثم فإن المشاركة تؤدى إلى فعالية الخطة ونجاحها وهى وسيلة للحصول على بيانات ومعلومات تساعد فى صنع وصياغة الخطة.

كما أن المشاركة الشعبية تعتبر فى الحد ذاته مورداً من موارد المجتمع من خلال صور وأنماط المشاركة المختلفة.

وتؤدى مشاركة أفراد المجتمع إلى ترشيد القرار التخطيطى وتوجيه هذا القرار تجاه تحقيق الأهداف المجتمعية ومقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات خاصة إذا ما كان هناك اتفاق حول الآراء المتعلقة بحاجة أو مشكلة ما.

وكما أن المشاركة أفراد المجتمع دورها المؤثر والفاعل فى ترشيد القرار التخطيطى وصنع الخطة فإن دورها لا يقل أهمية وتأثيراً فى تنفيذ الخطة والمراقبة والمتابعة والتقييم مما يؤدى إلى إثراء وتوجيه المراحل التخطيطية ويساعد بشكل مباشر فى تحقيق أهداف الخطة.

وتزداد المشاركة الشعبية وتتضح فى التخطيط المحلى أكثر من أنواع التخطيط الأخرى وأن كانت المشاركة الشعبية أكثر أهمية فى التخطيط فإنها تكون عن طريق ممثلين لكل فئات المجتمع المختلفة باعتبار أن الممثلين أكثر دراية بقيم وحاجات ومشكلات مجتمعهم كما يتيح ذلك زيادة فرص المشاركة فى كل المستويات التخطيطية.

وتعتبر المشاركة الشعبية حق ديمقراطى ويشعر الأفراد أن لديهم الحق فى أن يقرروا أنواع الحاجات التى تخضهم ونوعية الحياة التى يتطلعون إليها فى مجتمعهم المحلى

أن الديمقراطية هى أن أفراد عامة الشعب يجب أن يكون لديهم فرصة المشاركة فى عملية اتخاذ القرار كما أوضح العالم "كوينرز" ١٩٨١ Conyers على أنه يوجد على الأقل ثلاثة أسباب لتشجيع المشاركة العامة فى التخطيط هى:

الأول: أنها تعمل كوسيلة للحصول على وضوح الرؤية لظروف المجتمع المحلى واحتياجات الناس المحلية.

الثانى: من المنطقى أن نفترض أنه من المحتمل أن الأفراد يلتزمون بتنفيذ الخطط لو اشتركوا فى وضعها.

الثالث: هناك سبب فلسفى كبير هو أنها تعتبر حق ديمقراطى أساسى يجب أن يكون مستخدما فى تنميتهم الذاتية

ويتضح من خلال العرض السابق أن مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة والتخطيط الاجتماعى بصفة خاصة أنها تنمى مشاركة المواطنين من أجل تحقيق التنمية فالتنمية تحتاج إلى تضافر جميع جهود الأهالى وتزداد المشاركة الشعبية على مستوى التخطيط المحلى أكثر من أنواع التخطيط الأخرى وتؤدى مشاركة أفراد المجتمع فى صنع القرارات التخطيطية إلى ترشيد القرارات التخطيطية وتوجيه هذه القرارات تجاه تحقيق أهداف المجتمع لتنميته.

الفصل الرابع

تحليل خطط التنمية

(١) مفهوم التحليل: Analysis

في اللغة: حلل الشئ: رجعه إلي عناصره. ويقال حلل الدم وحلل البول، ويقال حلل نفسية فلان: درسها لكشف خباياها.

ويعرف قاموس وبستر التحليل علي أنه تصميم شامل لجميع الأجزاء أو العناصر أو أنه عرض لنتائج الشئ بإيجاز منطقي، كما يعرف علي أنه طريقة تحديد أو وصف طبيعة الشئ عن طريق تحليل أجزاؤه.

ويعرف أحمد زكي بدوي التحليل بأنه رد الشئ إلي عناصره المكونة له مادية كانت أو معنوية في مقابل التركيب الذي يعني إعادة بناء الأجزاء في وحدات كلية، وأن التحليل يشير إلي عمليات تجزئة الكل إلي مكونات البسيطة في مقابل التركيب الذي يعني إعادة بناء الأجزاء من وحدات كلية ويستخدم في علم النفس بمعني تحديد معطيات الخبرة أو العمليات العقلية وأحياناً يشير إلي إجراءات ونظريات التحليل النفسي أو يستخدم كمرادف لها، ويعرف قاموس العلوم الاجتماعية للتحليل بأنه الدراسة والبحث المنظم للعناصر أو الأجزاء المكونة لأي شئ، وعلاقة هذه العناصر أو الأجزاء ببعضها البعض، وهذا التعبير شائع الاستخدام في الإشارة إلي التحليل النفسي.

كما يري باركر أن التحليل هو تعبير منظم عن الشئ والأجزاء الخاصة به وعلاقة تلك الأجزاء ببعضها البعض، والمصطلح عموماً يدل علي التحليل النفسي، ويري يحيي درويش أن مصطلح التحليل يستخدم في التحليل النفسي ويدور هذا التحليل في ضوء علمي يركز علي العلاقات المترابطة بين أجزاء الشخصية.

(٢) أنواع التحليل:

تنقسم أنواع التحليل حسب وجهة نظر العلماء علي النحو التالي:

ويري أحمد زكي بدوي أن التحليل ينقسم إلي التحليل التجريبي والتحليل العقلي:

(أ) التحليل التجريبي: Experimental Analysis

هو المعول عليه في الطريقة التجريبية بمراحلها المختلفة من ملاحظة وتجربة واستقراء.

(ب) التحليل العقلي أو الرياضي: Rational Analysis

ويستخدم قضايا المنطلق الصوري للوصول إلي إثبات الحقائق.

كما يوجد أنواع أخري من التحليل تتمثل في:

(أ) التحليل النفسي:

هو فرع من علم النفس الحديث يبحث في العقل الباطن وما فيه من عقد ورغبات تمهيداً لعلاجها.

(ب) التحليل الاجتماعي:

هو فحص شامل للوقائع الاجتماعية المعقدة للتميز بين أجزائها المختلفة وتحديد علاقة كل جزء بالآخر، وعلاقة كل جزء بالكل مما ينتج عنه وصف منهجي للعلاقات الاجتماعية مع بعضها البعض وفقاً للتصنيف الشكلي والموضوعي.

*** أداة التحليل: Analysis Tool**

أداة تساعد متخذ القرار في تحليل الأجزاء المكونة للمشكلة وعلاقات السمات الأساسية لها حتي يمكن فهمها فهماً جيداً .

*** تحليل تكلفة العائد: Cost benefit Analysis**

تقييم منظم لأهداف المنظمة مقارنة بالنفقات والموارد المطلوب تحقيقها.

١) تقدير التكاليف الاجتماعية والعائد الاجتماعي للمشروع أو الخطة حتي يمكن أن يتقرر إنشاء المشروع.

٢) طريقة من طرق القياس الفوائد أو المنافع المتوقعة والمترتبة علي اتخاذ القرارات.

وأسلوب تحليل الفائدة والتكلفة من الأساليب التخطيطية الحديثة التي تستخدم في فعالية البرامج الاقتصادية والاجتماعية من خلال طريقة مقبولة لمقارنة تكاليف البرامج بالعائد منها، وأثره علي تنمية المجتمع ويتركز الهدف دائماً من استخدم هذا الأسلوب في الوصول إلي الحد الأدني من التكلفة، والحد الأقصي من الفعالية وترتبط فائدة التكلفة بتطور نظم التحليل.

* العملية التحليلة:

لها أساليب متنوعة مثل:

١. تحليل التكلفة والفائدة. Cost benefit Analysis

٢. تحليل فعالية التكلفة. Cost effectiveness Analysis

٣. تحليل الأنساق. System Analysis

٤. بحوث العمليات Operations Rerearches

(٣) مفهوم الخطة: Plan

في اللغة: نظام يصنعه أولوا الأمر لما يستقبل من شئون الحياة العامة في الاقتصاد والتصنيع وأنواع الإنتاج كافة، ونحو ذلك يقولون الخطة الخمسية والخطة العشرية.

وقد ذكر في معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية أن تتضمن عدة خطوات لتحقيق أهداف معينة، وهي بمثابة أسلوب لرقابة نواحي النشاط.

ويعرفها قاموس وبستر أنها ترتيب أو تنظيم للقيام بأي عمل.

وتعرف أيضاً علي أنها أسلوب عمل أو ترتيب للمعاني أو الخطوات لتحقيق أعراض معينة.

والخطة هي مجموعة من البرامج والمشروعات الخدمية أو الأنتاجية التي تصمم بحيث تحقق أهداف التنمية الاجتماعية، والتنمية الأقتصادية، وذلك يؤدي بدروه إلي تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية.

وتعرف الخطة علي أنها مجموعة من القرارات التي أمكن الوصول إليها والتي تتضمن كلاً من الأهداف والوسائل المختارة لتحقيق هذه الأهداف، أو أنها وثيقة تحدد الأهداف يرجي تحقيقها وكذلك تحدد الوسائل التي تستخدم لبلوغ هذه الأهداف، ولابد أن تكون شاملة لمجموعة من القطاعات أو لقطاع معين.

ويري "تتمس" أن السياسة عبارة عن خطة حكومية.

فالسياسة الاجتماعية تعتبر الدليل أو الأطار العام الذي يتم من خلاله وضع الخطط والبرامج والمشروعات، وهذا يعني حسب الترتيب الزمني المنطقي بمعني أن توضع السياسة الاجتماعية أولاً ثم توضع خطط التنمية بعد ذلك لتحقيق الأهداف الكبري بعيدة المدي للسياسة.

(٤) مفهوم الخطة القومية: National Plan

هي إطار يترجم الغايات والأهداف القومية بعيدة المدي من خمس إلي عشرة سنوات إلي أهداف محددة مرحلياً مع تحديد للسياسات اللازمة لتحقيقها، وبالتالي يتحدد وفقاً لمسار برامج التنمية خلال فترة مقبلة محددة، ويستهدفها الجهد الأنمائي ويتضمن هذا الإطار الترجمة الكيفية والكمية لأهداف المجتمع علي مدي الأفق الزمني الذي تسمح به لتحقيق الأهداف.

وبذلك فإن الخطة القومية تقدم صورة متسقة للمستقبل تبرز من خلالها الوضاع المستهدفة لكافة المتغيرات المادية والبشرية علي المستويين الكلي والقطاعي وعلي مستوي الوحدة.

(٥) مفهوم الخطة الإستراتيجية: Strategy Plan

تعبر عن مجموعة الأفعال والإجراءات التي تصمم لإنجاز الأهداف الإستراتيجية، وهي خطة طويلة الأجل يضعها مديري الإدارة العليا ويتشاورون مع مديري المستوي المتوسط، ويمكننا أن نطلق عليها خطة بعيدة المدي.

وفي ضوء ذلك نشير إلي مفهوم التخطيط الإستراتيجي وهو أداة تستخدم لتحقيق غرض واحد محدد وبما يمكن للمنظمة من أن تكون أكثر فاعلية في بلوغ الأهدافها.

(٦) مفهوم الإستراتيجية: Strategy

كلمة استراتيجية هي كلمة حديثة الاستخدام مستعارة أساساً من علوم الحرب والسياسة، وكانت تعني فن استخدام القوات المسلحة لتحقيق الأهداف التي تحددها السياسة.

وفي التخطيط الاجتماعي تعرف علي أنها إطار عام ومنهج متناسق ومنسجم مع أهداف المجتمع وقيمة، ويعكس فن العلاقات التي تربط بين السياسات والتخطيط والممارسات، وكحلقة بين السياسة الاجتماعية والمنهج ونتيجة نهائية لدراسة المواقف وتحديد الأهداف وأساليب تطبيقها للانتقال من وضع قائم إلي آخر أفضل تستهدفه السياسة الاجتماعية.

وهي أيضاً أسلوب مترابط وموحد يتم من خلاله تحقيق الأهداف الرئيسية مع الربط بين الماضي والمستقبل.

(٧) مستويات الخطط:

١- الخطط الاستراتيجية:

وتعبر عن مجموعة الأفعال والأجراءات التي تصمم لإنجاز الأهداف الاستراتيجية، وهي خطط طويلة الأجل يضعها مديري الإدارة العليا ويتشاورون مع مديري المستوي المتوسط.

٢- الخطط التكتيكية:

مجموعة من الأعمال التي توضع وتصمم للوصول إلي الأهداف التكتيكية ولدعم الخطط الاستراتيجية.

٣- الخطط التشغيلية:

هي مجموعة الأعمال التي تصمم الأهداف التشغيلية ولمساندة ودعم الخطط التكتيكية والتنسيق بين المستويات الثلاثة للخطط يعد أمراً ضرورياً .

(٨) أنواع الخطط:

(أ) حسب موضوع الخطة:

خطة إنتاج، خطة البحوث، خطة منتجات جديدة، خطة مالية، خطة تسويق، خطة مشتريات أو توريدات، خطة القوي العاملة، خطة الخدمات المعاونة.

(ب) تقسيم حسب الوقت:

١. خطط بسيطة أو معقدة أو مركبة.
٢. خطط شاملة أو محدودة.
٣. خطط رئيسية أو فرعية.
٤. خطط إستراتيجية أو تكتيكية.

٥. خطط سرية أو خطط منشورة.

٦. خطط مكتوبة أو غير مكتوبة.

٧. خطط رسمية أو غير رسمية.

٨. خطط سهلة التطبيق أو صعوبة التطبيق.

٩. خطط اقتصادية أو مكلفة للغاية.

١٠. خطط مرنة أو غير مرنة.

(ج) التقسيم حسب المنظمات:

خطط مشروعات، خطط الفروع أو الشركات التابعة، خطة أنشطة، خطط مجموعة قطاعات، خطط إدارات، خطط منتجات.

(٩) عناصر الخطة:

م	عناصر الخطة	القرارات الرئيسية المطلوبة
١	الأهداف.	١. أي الأهداف المطلوب تحقيقها؟ ٢. ما هي الأهمية النسبية لهذه الأهداف؟ ٣. ما هي العلاقة بين هذه الأهداف؟ ٤. متي يتم تحقيق كل هدف؟ ٥. كيف يمكن قياس كل هدف؟ ٦. ما هي الوحدة التنظيمية أو الشخص المسئول عن تحقيق كل هدف؟
٢	الأساليب الخاصة بالتنفيذ.	١. أي الأساليب يضمن تحقيق الأهداف بنجاح؟ ٢. ما هي البيانات المتاحة عن كل أسلوب؟ ٣. ما هي الأساليب المناسبة لتنبؤ الحالة

		المستقبلية؟
		٤. من هو الفرد أو الوحدة التنظيمية المسئولة عن استخدام كل أسلوب؟
٣	الموارد.	١. ما هي الموارد التي تلزم الخطة؟ ٢. ما هي العلاقة بين مختلف الموارد؟ ٣. ما هي أساليب البرمجة أو وضع الميزانيات التقديرية التي يلزم استخدامها في كل مورد؟ ٤. من هو الفرد أو الوحدة التنظيمية المسئولة عن إعداد الموازنة التقديرية في حالة كل أسلوب؟
٤	التنفيذ تطبيق الخطة.	١. هل يمكن تطبيق الخطة استثناءاً إلي السلطة أم للإقناع؟ ٢. ما هي السياسات اللازمة لتطبيق الخطة بنجاح؟ ٣. إلي أي حد تتميز الخطة الموضوعة بالشمول والمرونة والتكامل والوضوح أو الاختلاف؟ ٤. من هو الفرد أو الوحدة التنظيمية المسئولة عن التنفيذ أو تطبيق الخطة؟

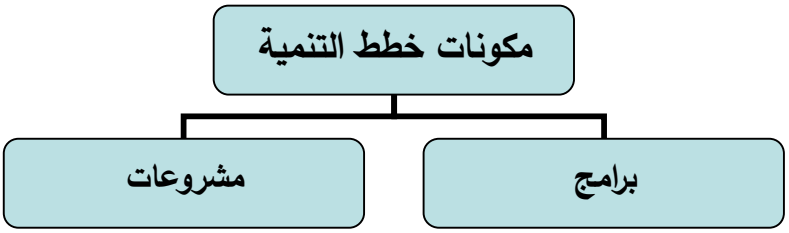

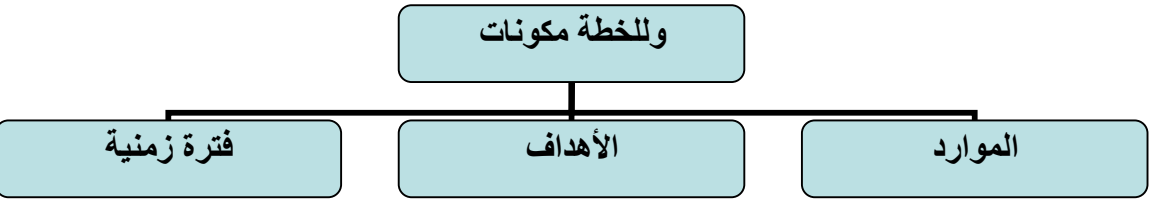

*** وينطلق تحليل خطط التنمية:**

من خلال تحليل أبعاد الخطة والتي تشمل:

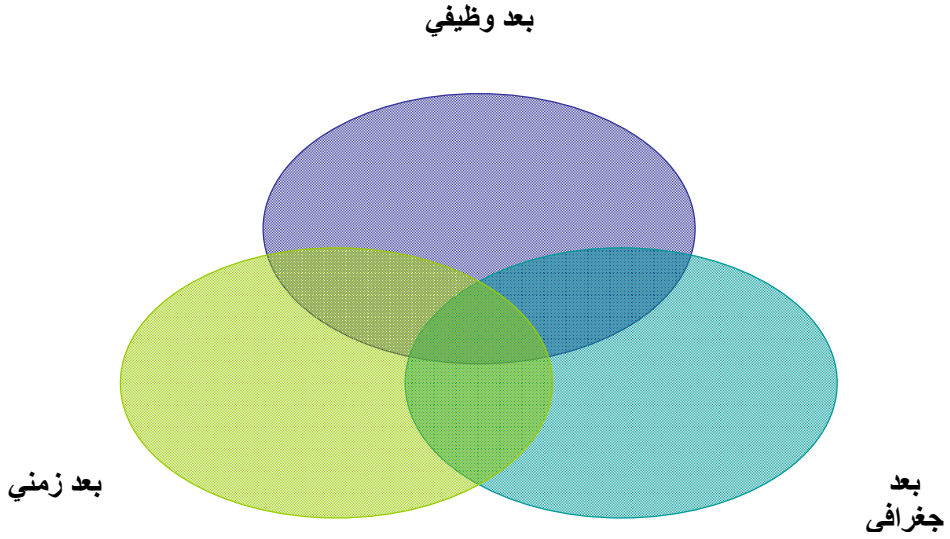

١) **بعد وظيفي:** يحدد القطاعات المختلفة في المجتمع.

٢) **بعد جغرافي:** يحدد المنطقة التي يتم توجية الخطة إليها.

٣) **بعد زمني:** يحدد مدي مناسبة التوقيت الزمني لتنفيذ الخطة.

*** كما أنه عند التحليل يجب التطرق إلي:**

- ✓ المستفيدين من الخطة.
- ✓ الموارد المتوفرة.
- ✓ طبيعة التوزيع الجغرافي للخدمات المقدمة.
- ✓ هل هناك تميز في توزيع الخدمات سواء في المجتمعات أو بين فئات المجتمع.

(١٠) تحليل الخطة (مؤشرات الخطة):

اننا لا نحلل العملية لأننا لم نشارك فيها، وإنما نحلل ناتج محتوي الخطة الموجودة بالفعل في ضوء ما يلي:

١. هل الخطة التي تم وضعها صالحة لكل المشكلات المجتمعية التي وضعت من أجلها (أي ارتباط الخطة بالقضايا المجتمعية).
٢. الإطار القيمي للمجتمع.
٣. الفترة الزمنية التي تمت ونفذت الخطة في نطاقها.
٤. الأهداف التي وضعت من أجلها الخطة (الأهداف التي حققتها الخطة).
٥. الموارد المجتمعية المتاحة سواء كانت (بشرية، مادية، مالية).
٦. التوزيع الجغرافي والقطاعي للخدمات.
٧.مدي تحقيق الخطة للعدالة الاجتماعية سواء جغرافياً أو قطاعياً .
٨. الفئات المستفيدة.

(١١) مفهوم التنمية: Development

في اللغة: نما الشئ نماًء ونمواً أي زاد وكثر، ونمي المال وغيره ينمي بالكسر نماًء بالفتح والمد وربما جاء من باب سما.

ونجد أن التنمية لها معني متباينة ومختلفة، ولكن بالرغم من اختلاف المعني لا يختلف الجوهر، فكلها معنية بتحقيق وإنجاز أهداف واحدة.

وفي قاموس وبستر عرفت التنمية علي أنها تقويم تدريجي أو النتائج التي تؤدي إلي تقويم أي عمل.

أما في معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية عرفت التنمية علي أنها عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلي مجتمع متقدم صناعياً بما يتفق مع احتياجاته الاقتصادية والفكرية، وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

(١٢) أشكال التنمية:

(أ) التنمية الاقتصادية:

أحياناً ما يستخدم اصطلاح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تبادلياً ، إلا أن هناك تمايز أساسي بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير لزيادة في الدخل القومي والإنتاج حيث تعد زيادة السلع والخدمات نمو اقتصادي Economic Growth.

بينما تعرف التنمية الاقتصادية Economic Development أنها عملية بموجبها تستخدم دولة نامية مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يئدي إلي زيادة مطردة في دخلها القومي، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، وتتطلب التنمية التغلب تدريجياً علي المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجيا.

وتعتمد التنمية الاقتصادية لدولة ما علي عاملين هامين:

- ✓ التنمية الصناعية.
- ✓ البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(ب) التنمية البشرية:

أن المفهوم الحديث للتنمية أوسع من مجرد إنتاج للسلع والخدمات أو رفع مستوي دخل الأفراد وتحسين توزيع الدخل والثروة في المجتمع، فالتنمية الحقيقية تشتمل علي كل ذلك وأكثر إذ أن المفهوم الحديث للتنمية ينطلق من تصور أساسي وبديهي في الوقت ذاته للإنسان إلا وهو أن الإنسان الثروة الحقيقية للأمة وهو صانع الرفاه الإنساني الذي هو غاية الحياة الإنسانية.

وتنمية الموارد البشرية مفهوم معقدة متعدد الأوجه، وكذلك هو عملية مستمرة تتطلب الإحساس بالاحتياجات المختلفة.

وتعد التنمية البشرية التغييرات الحيوية والعقلية والاجتماعية والثقافية التي تتم في دورة حياة كل فرد من أفراد المجتمع، وهذه التغيرات مستمرة وتتم بشكل مناسب ومتماسك ومتتابع ومتراكم مع التغيرات الأخري وتحدث التنمية الإنسانية بشكل تنبؤي تخطيطي، ولكن معدل التغيير يختلف من فرد إلي آخر.

وفي السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي فإن التنمية البشرية هو أن يصبح الناس هم محور التنمية ومركزها، فالتنمية البشرية تنصرف إلي تنمية بالتركيز علي:

- تكوين وبناء القدرات البشرية كما أنها تنمية من أجل الناس بما تؤكده من ضرورة.
- استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية والتوزيع العادل لثمارها وهي بالضرورة تنمية بواسطة الناس.
- توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم إلي اتخاذ القرار، ولابد أن تتكامل الأبعاد الثلاثة مع بعضها حيث يعضد كل منها البعد بين الآخرين.

(جـ) التنمية المستدامة:

هي التنمية التي تحقق احتياجات مجتمع الحاضر بدون إضعاف قدرة الأجيال القادمة علي تحقيق احتياجاتهم، والتنمية المستدامة لا يمكن أن تكون ذات كفاءة بدون مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

هي التنمية الحقيقة ذات القدرة علي الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي والذي يهدف إلي رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحافظ علي تكامل الإطار البيئي من

خـلال اسـتخدام الأسـاليب العلميـة والعمليـة التـي تـنظم اسـتخدام المـوارد البيئيـة وتعمل علي تنميتها في نفس الوقت.

(١٣) مفهوم التنمية الاجتماعية: Social Development

هنـاك فـرق واضـح بـين النمـو الاجتمـاعي والتنميـة الاجتماعيـة، فـالنمو الاجتمـاعي هو عمليات التغير الاجتمـاعي الـذي يلحق بالبنـاء الاجتمـاعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي.

أما التنمية الاجتماعية فهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفيـة والهيكليـة اللازمـة لنمـو المجتمـع، وذلـك بزيـادة قـدرة أفـراده واسـتثمار الطاقـة المتاحـة إلـي أقصـي حـد ممكـن لتحقيـق أكبـر قـدر مـن الحريـة والرفاهيـة لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

ويعـرف ميـدجلي Midgley التنميـة الاجتماعيـة علـي أنهـا عمليـة تغييـر اجتمـاعي منظم للارتقاء بـالتكوين السـليم للمجتمـع مـن خـلال الارتبـاط بالعمليـة الدينامية للتنمية الاقتصادية.

وقـد عـرف الأخصـائيين الاجتمـاعيين عامـة التنميـة الاجتماعيـة علـي أنهـا شاملة وأن هذا المصطلح يشير إلـي مدخل موجـه للبحث عن التقدم الاجتمـاعي للأفراد في المجتمع

كمـا أنـه اصـطلاح شـامل يشـير لمـنهج موجـه اقتصـادياً ومـنظم للبحـث عـن التقدم الاجتماعي للأفراد والمؤسسات الاجتماعية العريضة

وتتعلـق دراسـة التنميـة الاجتماعيـة بأسـاليب السـلوك والمشـاعر والمواقـف والمبادئ التي تظهر بوضوح في علاقات الناس بعضـهم البعض وجميـع مظـاهر التغير مع الوقت

(١٤) مفهوم السياسة: Concept of Policy

هي حكم وممارسة شئون الإدارة، وهي دورة الأفعال أو طرق اختيار ما بين البدائل المعطاة لترشيد القرار المستقبلي، وتعرف السياسة بأنها:"المبادئ أو العناصر الأساسية التي توجه مباشرة لتحقيق غايات أو أهداف واضحة.

والسياسات هي غايات تشكل في تكاملها أطاراً عاماً يوجه حركة المجتمع.

ولابد لها من توافر مجموعة من الصفات والشروط:

- بما أنها غايات فيجب أن تكون بعيدة المدي.
- أن تكون معلنة ومعرفة.
- أن تلقي قبولاً عاماً ، ويوافق عليها المجتمع.
- أن تكون مصاغة بوضوح حتي يتم فهمها، وعدم الخلط فيها، ولا تؤدي إلي تفسيرات حسب آراء الآخرين.
- أن تتسم بالثبات النسبي بمعني وجود مرونة تستجيب للتغيرات المحلية أو القومية أو العالمية.
- أن تكون في حدود السكان والقدرة أي في حدود الإمكانيات المادية والبشرية.
- أن تعكس طموحات المجتمع واحتياجات وتطلعاته حتي يستفيد المجتمع من هذه السياسة.
- أن ترقي لمستوي القيم الاجتماعية بمعني أن تكون ملزمة.

(١٥) مفهوم ممارسة السياسة: Concept of Policy Practice

تعرف ممارسة السياسة هي الجهود الرامية إلي تغيير في السياسات التشريعية والمؤسسية والمجتمعية.

أن معظم التعاريف للممارسة السياسات اتفقت إلي حد كبير علي أن ممارسة السياسات هي مجموعة من التدخلات الرامية في السياسات التشريعية والمؤسسية والمجتمعية من منظور الممارسة الكلية إلي حد كبير.

(١٦) مفهوم السياسة العامة: Concept of Public Policy

تشير السياسة العامة إلي مجموعة من القرارات التي يصدرها السياسيون والمشرعين بخصوص الأهداف المرجوة ووسائل تحقيق تلك الأهداف في المواقف المختلفة.

وهي بهذا تدل علي تفكير منظم يعبر عن الأهداف التي تري الدولة تحقيقها في جميع الميادين الداخلية والخارجية واقتراح الأساليب والوسائل الممكنة لتحقيق هذه الاهداف.

تتأثر السياسة العامة في الدولة بالقيم السائدة والمعتقدات والخلفيات التاريخية والتراثية للمجتمع، كما تتأثر بالأهتمامات والمصالح الخاصة بأفراد المجتمع وجماعاته.

فالسياسة العامة تشمل العديد من السياسات الفرعية في النواحي المختلفة فنهاك السياسة الزراعية، الأقتصادية، التعليمية، الخارجية، الاجتماعية ..... الخ.

إذن فالسياسة الاجتماعية فرع من فروع السياسة العامة التي تهتم بتوفير الخدمات الاجتماعية المتمشية مع أهداف المواطنين وتتضمن الخطط والبرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وتقوم الدولة بإصدار التشريعات والقوانين التي تدعمها.

(١٧) مفهوم السياسة الاجتماعية: Concept of Social Policy

تعتبر السياسة الاجتماعية دراسة للخدمات الاجتماعية وتتضمن الخدمات الاجتماعية: الأمن والإسكان والصحة والعمل والتعليم، فمصطلح السياسة لا يستخدم فقط للإشارة الأكاديمية للنظام ولكنه أيضاً تستخدم للإشارة إلي الفعل الاجتماعي في أنحاء العالم، فالسياسة الاجتماعية كمصطلح استخدام ليصف كافة الأعمال والأفعال التي يتم إنجازها للوصول إلي نوع من الرفاهية.

يتضمن مفهوم السياسة الاجتماعية "Social Policy"حيث تشير كلمة "Policy "وتعني وجود غايات أو أهداف يتطلب تحقيقها، وتهتم السياسة الاجتماعية إذن بأحكام القيمة فالأهداف والغايات المطلوب تحقيقها هي أمور حددت وأختيرت وأعتبرت موضوعاً ذا قيمة، ومن ثم فهي تستحق التحقيق.

أما لفظ اجتماعي"Social" فيعني معايير مختلفة فربما تتميز السياسة بكونها اجتماعية لأن المجتمع الذي يسلك مسلك حكومته الشرعية هو الذي يتبني السياسة أو قد تتميز بكونها اجتماعية، لأن هذه السياسة تهتم بالجوانب الاجتماعية للحياة مثل شبكة العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء والظروف التي يعيشها داخل المجتمع، أو أنها تسعي لإحداث تغيير اجتماعي والتوصل إليه بتشريعات اجتماعية.

والسياسة الاجتماعية هي تفكير منظم يعبر عن أهداف المجتمع البعيدة ويوجه مجالات التخطيط والبرامج الاجتماعية ويحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها.

يعرف أحمد كمال أحمد السياسة الاجتماعية تعريفاً شاملاً وذكر أنه مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية

العامة وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجة المجتمع ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحتوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة.

ويعرف عبد الحليم رضا السياسة الاجتماعية في إطار وجهة النظر التكاملية هي مكون أساسي من مكونات السياسة العامة في المجتمع وهي تمارس بإستخدام الآليات المتألف عليها في العرف السياسي وتهدف إلي تحقيق قدر متزايد في العدالة الاجتماعية عن طريق توفير الخدمات المتنوعة والمتكاملة لأفراد المجتمع ككل وتقديم للفئات الأكثر إحتياجاً من وجه الخصوص وهي بذلك تعمل علي تشكيل المجتمع ككل.

يعرف تتمس "Titmuss" السياسة الاجتماعية هي سياسات الحكومات التي تحدد الفعل المتخذ الذي له تأثير علي رفاهية المواطنين عن طريق تقديم الخدمات والدخل.

يركز هذا التعريف علي الاتجاه المؤسسي، ويركز هذا التعريف علي الإيديولوجية الماركسية التي تنادي بالتقدم تجاه العدالة وتحسين توزيع المصادر.

ويرتبط هذا التعريف بالمفهوم الحديث للرعاية الاجتماعية وهي الاساليب مؤسسة تستخدمها الدولة لإشباع الحاجات الاساسية للسكان وهي تعتمد علي تدخل ومسئولية الدولة في إشباع احتياجات أفراد المجتمع عامة وتحقيق الإصلاح الاجتماعي.

وهناك مدخل آخر لتعرف السياسة الاجتماعية فهي تعد نوع من القضايا الاجتماعية عندما نقوم بتحليل خدمات الرعاية، وبكلمات أخري السياسة الاجتماعية موضوع تحدد ما الذي ما يمكن أن يفعله علماء السياسة الاجتماعية

علي مستوي السياسات الاجتماعية، والتي نجدها في المفاهيم التي تختص بتحليل السياسة الاجتماعية، الحاجات الاجتماعية، المشاكل الاجتماعية، والمساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية، والكفاءة، والاختيار.

وتعد السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية الدولية مجال محدد في الخدمة الاجتماعية له أنشطته الخاصة ومنشوراته ودورياته المتخصصة، وفي الجامعات الامريكية تعد الخدمة الاجتماعية الدولية مقرر الزامي لكافة طلاب الدراسات العليا، وفي البلدان الاوربية عادة ما تكون مقرر فردي أو مكمل لموضوعات أخري في مناهج الخدمة الاجتماعية.

ويقصد بالسياسة الاجتماعية تدخل متعمد من الدولة لتوزيع الموارد بين المواطنين لتحقيق هدف الرعاية الاجتماعية، ويقصد بنسق الرعاية الاجتماعية معدل المؤسسات التي تحدد الرعاية الاجتماعية لمواطنيها ومن بين تلك المؤسسات الاسرة وشبكات المجتمع الذي توجد فيه الاسرة (السوق– القطاعات الخيرية والتطوعية والخدمات والمكاسب الاجتماعية التي تقدمها الدولة والمنظمات والاتفاقيات الدولية)، ومن الامثلة الكلاسيكية للسياسات الاجتماعية أنشطة الحكومات المتعلقة بتقديم الاموال والخدمات لمواطنيها في خمس مجالات أساسية:

- الضمان أو التأمين الاجتماعي.
- الخدمات الصحية.
- الخدمات التعليمية.
- خدمات الإسكان.
- الخدمات الاجتماعية الشخصية.

تركـز تفسـيرات المقصـود بالسياسـة الاجتماعيـة علـي اتسـاعها وتنوعهـا وتوضيح اتساع مجال الدراسة والتخصصات التي تعتمد عليها والتي يطلق عليها التحليلات وتجدر الاشارة أن هناك عدد من النقاط المتعلقة بدراسة السياسة الاجتماعيـة (القضـايا الاجتماعيـة- المشـكلات الاجتماعيـة- الجماعـات الاجتماعية- الخدمات الاجتماعية- خبرة المستفيدين).

وأن السياسة الاجتماعية تستخدم أساليب الاستفسار والاستقصاء النابعة من عدد من التخصصات، وكذلك تعد السياسة الاجتماعية أكبر من مجرد مجموع إجزاء عدد من الاساليب المختلفة التي تتبناها السياسة الاجتماعية خاصة وأن هناك اهتمام بالرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات الاجتماعية.

وأن دراسة السياسة الاجتماعية تتعلق بتلك الجوانب المتعلقة بالسياسات الحكومية وعمليات التسويق والاستهلاك الشخصي والعلاقات الاجتماعية التي تساهم أوتعوق الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات.

فالسياسة الاجتماعية تستكشف السياق الاجتماعي، السياسي، الإيدولوجي والمؤسسي الذي تنشأ فيه الرعاية الاجتماعية وتوزع ويتم استهلاكها، فهي تبحث عن تقدير للعمليات التي تساهم في إطار يراعي القضايا السياسية والاخلاقيه حول طبيعة الأهداف المرغوبة.

ويتضمن هذا التعريف اهتمام بالرعاية الاجتماعية، وإدراك لطبيعة السياسة الاجتماعية.

والتحليل السياسي مسألة صعبة لأنه يتضمن العديد من الاقوال والافعال بين صياغة الأهداف وتحقيق النتائج كما إن هناك ضغوط داخلية وخارجية تعوق الانجاز الناجح للاهداف الاصلية للحكومة، لذا يجب إدراك أن النتائج الفعلية ليست مؤشر علي النوايا الاصلية، وقد تكون مبادئ السياسة غير متناسقة أو

منسجمة فأهداف مثل تأمين المواطنة– تعزيز المساواه، الحفاظ علي حرية الفرد– عدالة الفرص هي مبادئ خاضعة للنقاش الحر، لذا فإن المسالة هي التوازن:

- هل تتداخل السياسات في الحريات بدون إعاقة حقوق اشخاص آخرين.
- هل حرية الفرد تتوفق مع آثار سياسه محتمله آخري مثل إعادة توزيع الثروات.

ويعرفها البعض علي أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بغرض معالجة مشكلات الفقر والتفاوت الاجتماعي بين الطبقات، والتي تحددها طبقاً للإمكانيات الاقتصادية والتوجيهات الأيديولوجية.

يركز هذا التعريف علي الاتجاه المؤسسي، وعلي أن السياسة الاجتماعية ترتبط بواقع المجتمع وتستجيب للمشكلات الموجودة فيه.

وتركز السياسة الاجتماعية علي:

١) دور الدولة في توزيع الموارد والفرص بين الأغنياء والفقراء– العمال والاتباع– صغير وكبير.

٢) تقسيم المسؤليات للحكومة والمؤسسات الاجتماعية– المؤسسات التطوعية– القطاع الخيري– الاسرة والفرد.

٣) فهم النتائج الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المنظمات.

من التعريفات المتعددة للسياسة الاجتماعية يتضح لنا أنها تعتبر أداة في يد الحكومات تتدخل من خلالها لتنفيذ البرامج والخدمات التي تهدف إلي تقديم المساعدات المختلفة للأفراد في المجتمع.

(١٨) أسباب عدم الأتفاق علي تعريف للسياسة الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية:

هناك عدة أسباب وراء عدم الأتفاق علي تعريف موحد للسياسة الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية ومن تلك الأسباب:

(١) تعدد الأطر الأيديولوجية التي توضع في ضوئها السياسة الاجتماعية، بل ووجود قدر من التداخل الأيديولوجي والنظم الأقتصادية والسياسية بين الدول واختلافها من مجتمع لآخر وفي نفس المجتمع من وقت لآخر.

(٢) حداثه العهد بظهور السياسة الاجتماعية بوجه عام وإرتباطها بمهنة الخدمة الاجتماعية بوجه خاص.

(٣) اختلاف النظرة إلي السياسة الاجتماعية في إطار مفهوم الرعاية الاجتماعية حيث ينظر البعض إليها من منظور أنها تغطي وتنصب علي المجتمع ككل حيث تسعي لتحقيق الرفاهية البشرية لكل أفراد المجتمع وليس للفقراء فقط، والبعض ينظر إليها علي أنها منصبة علي الاجراءات المتعلقة برعاية الفقراء.

(٤) العجز الواضح في وجود نماذج وأطر متفق عليها لصنع وتحليل السياسة الاجتماعية، والأفتقاد إلي وجود نظرية موجهة إلي قضايا السياسة الاجتماعية.

(٥) وجود تداخل بين مفهوم السياسة الاجتماعية والأجتماع السياسي والإدارة العامة وسياسة الرعاية الاجتماعيةويرجع ذلك إلي عدم تحديد مجالات اهتمام كل منهم وعدم بلورة الحدود الفاصلة بينهم.

(١٩) مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية: Concept of Social Welfare Policy

تعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية "Social Welfare Policy" الواجب الاول والأساسي للدولة والتي تلتزم به قبل رعاياها وهي بمثابة المسئولية الأساسية التي تحاول أي حكومة من الحكومات جاهدة في سبيل توفيرها للمواطنين عن طريق ماتتخذه من ترتيبات وإجراءات تعبر عن نفسها في شكل سياسات عامة للحكومة.

لذلك تحرص الدولة في بداية تنظيم أمور المجتمع علي تحديد أهدافها ومبادئها والأساليب والوسائل التي ستسير عليها في سيل تحقيق الأهداف وعلي ذك فإن سياسة الرعاية الاجتماعية تكون جزءاً أساسياً من السياسة العامة للدولة.

وتعرف الرعاية الاجتماعية في مفهومها الحديث بأنها"مركب من النظم الاجتماعية يتضمن إطار واسعاً من المهن والأعمال التي تهتم بمساعدة الناس عن طريق تقديم أنواع الخدمات الموجهة لمقابلة الحاجات وتحسين الأداء الاجتماعي لهم للوصول إلي الأستقرار الاجتماعي وإحداص التغيير الاجتماعي وتدعيم وتقوية الضبط الاجتماعي من أجل رفاهية الناس في المجتمع.

وهناك من يعرف الرعاية الاجتماعية بإعتبارها "مجموعة الجهود التي تبذلها الحكومة والهيئات والمؤسسات الخاصة لكي يتمكن الفرد من التكيف الأيجابي مع البيئة التي يعيش فيها تكيفاً يهيئ له قسطاً من الراحة الجسمية والنفسية ويتحقق ذلك عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التي تصمم من أجل تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة حاجاتهم وحل مشكلاتهم.

ويري باركر Barker أن مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية هي مجموعة الخطط والبرامج الحكومية في مجال التعليم، والصحة، ورعاية المنحرفين، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والرعاية الاجتماعيةوأيضاً يتضمن الأثار والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن المتغيرات المجتمعية.

ويعرف أحمد شفيق السكري سياسة الرعاية الاجتماعية بأنها مجموعة الخدمات التي تقدم من خلال النظم الاجتماعية الأولية لآخرين مما يتصلون بهم بصلات اجتماعية للعمل علي تحقيق الصحة البدنية، الراحة النفسية والاعانة الاقتصادية لهم دون الحاجة لتحقيق الربح الاستفادة منهم.

بينما يري مارشال Marshall السياسة الاجتماعية أنها سياسة الحكومات التي تتضمن مجموعة البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها.

ويتجه هذا التعريف نحو الاساليب المؤسسية وأهمية تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية، غير أنه لم يحدد الوسائل والغايات والأهداف والتخطيط باعتباره الوجه التنفيذي للسياسة الاجتماعية، ويركز هذا التعريف علي الاتجاه المؤسسي.

ومن القضايا المثارة حول مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية هو الخلط بينها وبين مفهوم السياسة الاجتماعية كمفهوم مرادف لها، والبعض الآخر يري أن سياسة الرعاية الاجتماعية تعني إحدي مجالات السياسة الاجتماعية المعنية بتحسين نوعية الحياة والتخفيف من وطأة المشكلات الاجتماعية.

ومن خلال استعرض المفاهيم السابقة فإننا نجد:

- ✓ أن سياسات الرعاية الاجتماعية أفكار ومفاهيم توجه العمل كإطار لمواجهة المشكلات الاجنماعية.

- ✓ أن لسياسات الرعاية الاجتماعية غايات وأهداف ووسائل يجب تحديدها وتختلف بدورها من مجتمع لآخر ووسائل تحقيقها.
- ✓ أنها مجموعة من الإستراتجيات والأساليب المستخدمة لتحقيق نتائج معينة ومحددة هي ذاتها أهداف وغايات هذه السياسات.
- ✓ أن غايات سياسات الرعاية الاجتماعية تحقق المساواة والعدالة في توزيع الدخل والخدمات والموارد.
- ✓ تتضمن سياسات الرعاية الاجتماعية اتجاهات عامة ملزمة، ولذا فإنها ترتبط بشكل مباشر بالتشريعات والقوانين والقرارات الملزمة.
- ✓ أن التخطيط الاجتماعي هو الوجه التنفيذي لسياسات الرعاية الاجتماعية وتحقيق الغايات والأهداف باستخدام الأسلوب العلمي.
- ✓ أن سياسات الرعاية الاجتماعية ترتبط بوقائع وأبعاد المجتمع المختلفة وهي تستجيب للمشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع.
- ✓ ترتبط وتتأثر سياسات الرعاية الاجتماعية بتوزيع موارد القوة في المجتمع التي توضح أساليب صنع وصياغة هذه السياسات والاستفادة من عائدها.

وسياسات الرعاية الاجتماعية بذلك مجموعة الإستراتيجيات المحددة للجهود الحكومية والأهلية والمبادئ المواجهة للعمل الاجتماعي في المجتمع لتحسين نوعية الحياة والمساواة والعدالة والأمن الاجنماعي ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية وترتبط بالإطار الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي والقيمي في المجتمع.

ويتضح من المفاهيم السابقة علي أن سياسة الرعاية الاجتماعية تمثل موجهات عامة للبرامج والأنشطة المخططة لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية بغرض رفاهية الأفراد والمجتمعات.

(٢٠) مفهوم الخطة الاجتماعية: Concept of Social Plan

تعرف الخطة علي أنها مجموعة من القرارات التي أمكن الوصول إليها والتي تتضمن كلاً من الأهداف والوسائل المختارة لتحقيق هذه الأهداف، او أنها وثيقة تحدد الأهداف يرجي تحقيقها وكذلك تحدد الوسائل التي تستخدم لبلوغ هذه الأهداف ولابد أن تكون شاملة لمجموعة من القطاعات أو لقطاع معين.

ويري "تتمس" أن السياسة عبارة عن خطة حكومية .

فالسياسة الاجتماعية تعتبر الدليل أو الإطار العام الذي يتم من خلاله وضع الخطط والبرامج والمشروعات، وهذا يعني حسب الترتيب الزمني المنطقي بمعني أن توضع السياسة الاجتماعية أولاً ثم توضع خطط التنمية بعد ذلك لتحقيق الأهداف الكبري بعيدة المدي للسياسة.

*** العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخطة الاجتماعية:**

تتضح العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخطة الاجتماعية من خلا النقاط التالية:-

١- إن السياسة الاجتماعية والخطة ماهما الإنتاج للعمليات التخططية التي تتضمن تقدير الموقف والدراسة ثم الموازنة بين الحاجات والأمكانيات لتحقيق الأهداف.

٢- إنالسياسة الاجتماعية دائماً أعرض خطوطاً وأوسع مدي من الخطة، وفي العادة تحوي السياسة الواحدة عدة خطط خمسية، بينما الخطة الواحدة تتضمن عدة برامج ومشروعات التنمية.

٣- إن السياسة وظيفتها وأغرضها توجيهية أي توجيه الخطط، أما الخطة فإن وظيفتها تنفيذ أي إنجاز المشروعات والبرامج في مدي زمني محدد وبتكاليف معينة.

٤- تعتبر السياسة الاجتماعية الدليل والإطار العام الذي تنطلق منه خطط التنمية.

٥- أهداف السياسة الاجتماعية بعيدة المدي وتحتاج إلي وقت طويل لإنجازها، هذا في حين أن أهداف الخطة تكون عادة مباشرة وقابلة للتنفيذ فقد تكون قصيرة ومتوسطة المدي.

٦- أن الخطة أغرضها تسعي لتحقيق جزء من الأهداف العامة للسياسة الاجتماعية خلال المدة المحددة.

٧- أن السياسة لابد أن تسبق الخطة، فالسياسات دليل الخطط الحالية والمستقبلية، حيث أنها تتضمن العديد من المجالات والأهداف العامة والأتجاهات العامة في المجتمع.

ويمكن توضيح تلك العلاقة من خلال المقارنة بين السياسة الاجتماعية والخطة من خلال التالي:-

م	أوجة المقارنة	السياسة الاجتماعية	الخطة
١	من حيث طريقة الوصول إليها	نتاج لعمليات تخطيطة	
٢	من حيث الوظيفة	وظيفتها وأغرضها توجيهية(أي توجه الخطط والبرامج والمشروعات)	طبيعتها ووظيفتها تنفيذية(أي إتمام البرامج والمشروعات المتكاملةفي وقت محدد).
٣	من حيث الأهداف	أهدافها بعيدة المدي وكبيرة	أهدافها مباشرة وقابلة للتنفيذ
٤	من حيث المحتوي	عرض خطوطاً وأوسع مدي وتعتبر دليل وإطار للخطط	لخطة تحتوي عدداً من المشروعات والبرامج وتأتي بعد تحديد السياسة
٥	من حيث المدة	أطول مدة من الخطة وقد تصل ٥٠ سنة وهي أطول مدة للسياسة	لها مدة قصيرة(٥)سنوات ومتوسطة المدي(٥-١٠)سنوات

(٢١) تحليل السياسة وعلاقته بالسياسة الاجتماعية:

(أ) مفهوم السياسة الاجتماعية وتحليل السياسة:

يمكن النظر إليها كمحاولات من جانب الحكومة لضمان بعض المستويات الدنيا من الحياة للجماهير في ميادين مثل التأمين الاجتماعي، المساعدة العامة، الصحة والرعاية الصحية، التعليم، الإسكان، والخدمات الاجتماعية الشخصية.

وتحليل السياسة ينطوي بصورة متزايدة علي الاستخدام لمناهج العلوم الاجتماعية لوصف وربما لغرض العمليات ومحتوي السياسات رغم أن تحليل السياسة يتضمن الاستخدام لبعض مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسية ومعظم المناهج الفنية أو الكمية وذلك مثل تحليل التكلفة– الفائدة.

(ب) العلاقة بين تحليل السياسة والسياسة الاجتماعية:

نحاول هنا استعراض العلاقة بين تحليل السياسة والسياسة الاجتماعية إن السياسات تحتل موقعاً للعلاقات داخل وفيما بين ثلاث مجالات متنافسة للحياة الحديثة: الحكومة، الاقتصاد، الحياة الخاصة وكل واحدة من تلك النظم تتسم بالتركيبة المعقدة، تعددية الطبقات والديناميكية.

وإن منتجات تحليل السياسة تساعد في إلقاء الضوء علي أي السياسات التي يجب تغييرها، وكيف تلك التغيرات ربما تعكس في كل مكان كل أشكال الحياة الحديثة فإن تحليل السياسة يلقي الضوء علي نتائج يمكن توقع حدوثها.

(ج) الجذور العلمية لتحليل السياسة:

والجدير بالذكر هنا أن نتناول الجذور العلمية لتحليل السياسة حيث يعرف بأن تحليل الساسية عبارة عن نصيحة موجهة لعميل، وثيقة الصلة بالقرارات العامة وفقاً للقيم الاجتماعية.

وتحليل السياسة يشير إلي مجموعة من المهارات الفنية المستخدمة لوصف وتقدير وتأثير السياسات الاجتماعية، وتشير إلي المنظور أو الرؤية حول ما

يجب أن تقوم به الحكومة، حيث يستند علي التقدير للظروف والمسكن أو المحتمل من المدخلات لصنع وإحداث أشياء أفضل.

وذلك فإن تحليل السياسة يتطلب كل من المعرفة والمهارات وفيما بينهما القدرة علي جمع وتنظيم ونقل المعلوما، وأن ميدان تحليل السياسة له أصوله وجذوره الفكرية في عدد من مبادئ وقواعد العلوم الاجتماعية.

مبادئ المخطط الاجتماعي عند تحليل الخطط:

أحد السمات المميزة والصفات الرسمية لمهنة الخدمة الإجتماعية هى الإهتمام بتأسيس مستويات أخلاقية لترشبد سلوك الممارسين المهنين، وتنصب تلك المستويات على القضايا الأخلاقية، وتزويد الأخصائين الإجتماعين بإرشادات لتحديد الممكن قبولة أخلاقيا وسلوكيا .

لذلك تعتبر مهنة الخدمة الإجتماعبة من أكثر المهن التى تحمل فى طياتها البعد الأخلاقى يحكم هذا البعد الاخلاقى قواعد أخلاقيه مهنية يلتزم بها الأخصائين الإجتماعين فى كافة معاملتهم مع كافة الوحدات الإنسانية والشروط الازم توافرها فى كل من يرغب بالإنضمام إلى شرف ممارسة الخدمة الإجتماعية هو الإلتزام والإيمان بوجود مواثيق وقواعد ومبادئ تحكم وتضبط قواعد العمل والسلوك المهنى نظرا لان الخدمة الإجتماعية تتضمن قيم الحق والكرامة للإنسان ايا كان نوعة أوجنسة أو دينة وعرقه وتعمل على الرقى بهذه القيم. كما ان الممارس لهذه الأخلاقيات المهنية يكتسب قوتة وإحترامة من الإلتزام بقواعد ومبادئ مهنة الخدمة الإجتماعي.

أهمية القيم والأخلاقيات المهنية للخدمة الاجتماعية:-

١- تحديد مسئوليات الأخصائى الاجتماعى فى استخدام البناء المعرفى للخدمة الاجتماعية وتنميته وتطويره لتنظيم موارد المجتمع من أجل تدعيم الوجود الإنسانى لجميع العملاء دون تفرقة أو تمييز بينهم.

٢- تحددي مسئوليات السلوك المهنى للأخصائيين الاجتماعين فى علاقتهم المهنية مع الذين يؤدون لهم كمستفيدين من المؤسسات التى يعملون بها (نسق الفرد، المنظمة، الأسرة، المجتمع المحلى الأكبر) ومع زملائهم من الأخصائيين الاجتماعين وغيرهم من التخصصات الأخرى.

٣- تمثل القيم والأخلاقيات المهنية الإطار الذى فى ضوئه يحكمن الأخصائى الاجتماعى على المواقف المختلفة التى يواجهها.

٤- تبرز أهمية القيم والأخلاقيات المهنية ويتزايد دورها وتأثيرها على القرارات الاستراتيجية التى يتخذها الأخصائيون الاجتماعيون فى المواقف المتعددة للممارسة المهنية لملاحقة ما يعترى المجتمع من تغيرات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وحضارية وتكنولوجية تؤثر على طبيعة الممارسة المهنية فى المجالات المتعددة لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية .

٥- أن وجود القيم والأخلاقيات المهنية تعتبر بمثابة أساس لحماية العملاء الذين يتعاملون مع الأخصائى الاجتماعى من الاستغلال أو سوء التصرف وتزيد ثقة العملاء بهم.

٦- تعتبر القيم المهنية إحدى محتويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية حيث أن أساس محتوى الممارسة يجب أن يتضمن المعارف والقيم والمهارات بما يساهم فى مساعدة الوحدة التى يعمل بها الأخصائى الاجتماعى (فرد، أسرة، جماعة، منظمة، مؤسسة، مجتمع)

المقومات والعوامل التى تساعد على تدعيم الإلتزام المهنى للأخصائين الإجتماعين بقيم وأخلاقيات المهنة فى مجتمعنا المصرى :

المقوم الأول:

ضرورة مراعاة ثقافة المجتمع وظروفه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتى فى ضوئها تتحدد مسئولية الدولة عن توفير خدمات الرعاية الإجتماعيةفى إطار السياسة الإجتماعية النابعة من أيدولجية المجتمع لتحديد سلوكيات الممارسين والمحددات القيمية لتلك السلوكية

المقوم الثانى

ضرورة الإهتمام بمراجعة القيم المهنية للأخصائين الإجتماعين دويا إنطلاقا من أن القيم محصلة للتفاعل بين الفرد ومعارفه وخبراته وقدراتة

المقوم الثالث

العمل على نشر ميثاق المهنة وتعليمه فى كليات ومعاهد الخدمة الإجتماعية وأقسام التخصصات العاملة فى هذا الميدان والإهتمام بإجراء البحوث والدراسات العلمية لتحديد النسق القيمى للأخصائين الإجتماعين بإستخدام كافة الطرق التى يمكن إستخدامها فى هذا الإطار". ويمكن التعرف على اقيم ومحاولة تدعيم الجانب الإيجابى منها وتقوم الجانب السلبى من خلال" الملاحظة العلمية،المقابلة الشخصية،تحليل المضمون،القياس "

المقوم الرابع

توجيه إهتمام الأخصائين الإجتماعين من خلال المنظمات المجتمعية المسئولة عن ذلك بأهمية إحترام القيم المهنية .

المقوم الخامس

العمل على إنتقاء البرامج الخاصة بالأخصائين الإجتماعين لتحديد إهتماماتهم القيمية ومدى ملاءمتها لطبيعة المهام التى ستوكل إليهم وخاصة على مستوى القيادات العليا

المقوم السادس

ضرورة قيام الأكاديمين المسئولين عن إعداد الأخصائين الإجتماعين نظريا وعمليا بغرس وتأكيد القيم المهنية لدى طلاب الخدمة الإجتماعية فى إطارها العملى حتى تكون أساسا والتزاما منهم فى الممارسة المهنية بعد تخرجه.

المقوم السابع

توفير المهارات المهنية التى تمكن الأخصائين الإجتماعين من تطبيق القيم الأخلاقية ومنها:-

- المهارة فى إدراك عوامل القيم المرتبطة بممارسة الخدمة الإجتماعية فى المواقف التى يتعامل معها

-المهارة فى إتخاذ قرارات سليمة فى المواقف التى تتصارع فيها القيم الشحصية للأخصائى مع القيم المهنية للخدمة الإجتماعية

-المهارة فى حل مشكلة تضارب القيم بإعطاء أولويات القيم المتضاربة وتحديد أيهما أولى بالتطبيق بما يحقق أفضل ممارسة ممكنة.

المصادر الأساسية لصياغة المسؤليات الأخلاقية

(١) الشرائع السماوية

نزلت الأديان كلها تدعو للمبادئ السامية وأهتمت الاديان بتدعيم الأسرة لانها كيان المجتمع، كما إهتمت الأديان بإعطاء المرأة كافة حقوقها وواجباتها كما

إهتمت الأديان بشئون العمل والعمال كما إهتمت الأدبان بالصحة فحثت على رعاية المرضلى والعجزة وحثت الأديان على كافة أشكال الأحسان .

(٢) الإعلان العالمى لحقوق الإنسان

وتناول الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عى أهمية الإعتراف بالكرامة والحقوق المتساوية لكل أفراد الأسرة من خلال الحرية والعدالة والسلام العالمى حيث ذكر الميثاق ان الناس جميعا ولدوا أحراراومتساوين فى الكرامة والخقوق

(٣) القيم العامة لمهنة الخدمة الإجتماعية

- احترام قيمة وكرامة الأفراد وحقهم فى الخصوصية.
- حق كل الأفراد فى تقرير مصائرهم .
- ضرورة الممارسة والحكم الديموقراطى .
- التدقيق فى إساءة إستعمال القوى الاديموقراطية .
- المساوة مع المكافحة من أجل الحصول على حقوق وموارد الناس المضطهدين.
- الديموقراطية فى إتخاذ القرارات .

(٤) المواثيق الاخلاقية السابقة لمهنة الخدمة الأجتماعبة وغيرها من المهن

- الجمية الوطنية للأخصائين الأجتماعين .
- الإتحاد الدولى للأخصائين الإجتماعين.
- الجمعية البريطانية للأخصائين الإجتماعين .

(٥) الدستور المصرى

أمثلة من الدستور المصرى: -

- برامج الرعاية الإجتماعية حق لكل مواطن.
- كل فرد له حقوقا اساسية فى التعليم. والصحة.

(٦) خبرات الأكاديمين والممارسين المتخصصين فى الخدمة الإجتماعية

حيث يمكن الإعتماد على ما توصل ألية الأكاديميون من أعضاء هيئة التدريس من خلال دراستهم وأبحاثهم.

المبادئ الأساسية التى يلتزم بها الأخصائى فى العمل المهنى:-

المبداء الأول:- مبدأالمساعدة الذاتي

إنبثق هذا المبدئ من الفلسفات الدينيية والحركات الإنسانية وتجارب وممارسات العلوم الإجتماعية نفسها، وهذا يعنى مساعدة الفرد لنفسه وكذلك مساعدة الجماعات لنفسها، وكذلك مساعدة المجتمع لنفسه.

المبداء الثانى :- مبداء التقبل

أى ينبغى على الأخصائى الإجتماعى أن يتقبل العاملون فى المجالات الإجتماعية العميل فردا أو جماعة أو مجتمع كما هو لا كما ينبغى أن يكون وبالتالى لا تكون هناك إعتبارات شخصية فى الحكم على وحدات العمل.

المبداء الثالث: - حق تقرير المصير

هذايعترف هذا المبداء بحق الإنسان فى أن يحيا الحياة التى يختارها لنفسة وأن يتجه بحياتة الوجهة التى يختارها بإرادته والتى تتناسب مع قيمه ومعتقداته وفى ضوء ذلك لا ينبغى على الأخصائى الإجتماعى أن يفرض أى أراء على وحدات العمل أثناء الممارسة المهنية.

المبداء الرابع:- المشاركة

يعتبر هذا المبداء من المبادئ الأساسية فالأخصائى لا يحل المشكلات بقدر ما يساعدهم على تفهم مشكلاتهم ورسم الخطط للعلاج معتمدين على الإمكانيات الذاتية والموارد والخدمات المتاحة.

المبداء الخامس :- السرية

فالأخصائى يجب أن يحافظ على سرية المعلومات التى يحصل عليها من العملاء التى يتعامل معهم

المبداء السادس: - الموضوعية.

" البعد عن الذاتية " بمعنى أن يرتكز الأخصائى على أساس موضوعى بعيدا عن المعاير الشخصية أو الإعتبارات الذاتية .

ولتطبيق الموضوعية للأخصائى علية أن يراعى الأتى:-

(١) أن يقيم علاقة مهنية مع الوحدات الإنسانية التى يتعامل معها. علاقة تتسم بالثقة والإنسانية وعدم التحيز أى أنها علاقة رسمية.

(٢) الا يقوم الأخصائى بالمحاباة لشخص دون أخر

(٣) أن يعمل الأخصائى الإجتماعى على إشتراك الوحدات الإنسانية التى يتعامل معها فى تحديد أهدافها ودراسة مشكلاتها واحتباجتها ووضع الخطط والبرامج وتنفيذها لحل مشكلاتهم وإشباع إحتياجلتهم

(٤) على الأخصائى الإجتماعى أن يسير بالسرعة التى يتحملها الوحدات الإنسانيه

المبداء السابع :- العلاقة المهنية

ويقصد به حالة الإرتباط العقلى المؤقت التى تتم بمشاعر وأفكار كلا من الأخصائى والعميل وتقوم العلاقة المهنية على مجموعة من الأسس:-

أ)- الإحترام ب)- التقبل

ج)- الموضوعية د)-السرية

المبداء الثامن: التقويم الذاتى:-

وهو العملية التى يلجأ إليها الأخصائى الإجتماعى ليعرف بموضوعية وعلى درجة من الدقة النسبية مدى نجاح أو فشل ما قام به من عمليات فى تحقيق الهدف ويتضمن التقويم ما يلى:-

- سلوك الأخصائى المهنى فى مختلف المواقف
- مستواة المهنى

سلوكة الشخصى والذى قد يؤثر فى جميع المواقف المختلفة ويقتضى هذا المبدأ من الأخصائى أن يعمل على- :

- المحاولة المستمرة لتحديد مدى تدخل ميولة وإتجاهاتة الذاتية فيها
- المحاولة الجادة للتعرف على مستواة المهنى-
- أن يقوم الأخصائى ذاتيا سلوكة العام-
- أن يقوم بعملية التقويم الذاتى مع كل يوم أو مرحلة أو خطوة من خطوات العمل المهنى .

الفصل الخامس

تحليل خطط التنمية الشاملة

المراحل الاساسية التى تمر بها العملية التخطيطية:

١- مرحلة تحديد الاهداف

٢- مرحلة اعداد أطار الخطه

٣- مرحلة وضع الخطه

٤- مرحلة التنفيذ

٥- مرحلة المتابعه

٦- مرحلة التقييم

مراحل بناء الخطه القوميه:

اولا: مرحلة اعداد الخطه واقرارها

١- مرحلة تحديد الاهداف العامه للخطه

٢- مرحله اعداد الاطار الاولى للخطه

٣- اعداد خطط فروع النشاط

٤- وضع مشروع الخطه فى صورته النهائيه

٥- اقرار مشروع الخطه

ثانيا: مرحله تنفيذ الخطه ومتابعتها: تتضمن

١- تنفيذ الخطه

٢- متابعه تنفيذ الخطه

ثالثا: الرقابه التخطيطية: تتضمن

١- الرقابه الاحصائيه

٢- الرقابه المالية

٣- الرقابة السياسية والشعبية

-**مرحله تحديد الاهداف:** وهى اختيار الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها .

-**مرحله اعداد اطار الخطه:** وفى هذه المرحلة يتم تجميع البيانات المتعلقة بالهدف المحدد وذلك لتقدير المواقف المختلفة من جميع الجوانب، ولذلك تستخدم البحوث والدراسات للتأكد من صحه هذه المعلومات، ثم تقوم الاجهزة المختصه بوضع اطار الخطة التى تتضمن الاتجاهات المرتبطه مباشرة بالهدف المحدد وذلك فى ضوء الاتجاهات العامه والاهداف بعيده المدى وقيم المجتمع، ويتحدد فى هذه المرحلة مشروعات مبدئية أوليه للخطه كبدائل مقترحه ممثله بذلك معلومات وبيانات تمهيدية فى ضوئها تبدأ المرحلة التاليه لصياغة الخطه النهائيه " اتخاذ قرار الخطه المناسبه "

- **مرحله وضع الخطه:** وتشمل لجان وضع المشروعات النهائيه، وعن طريقهم تعد الصورة النهائيه للخطه التنفيذية، وتتكون لجان وضع الخطه من المخططين والخبراء والمتخصصين، وتقوم هذه اللجان بدراسه المقترحات والبيانات والتوصيات التى أمكن الوصول اليها فى المراحل السابقة، حيث يتم ترتيب أولويات الاحتياجات ومدى صلاحيه الخطه المقترحه لمواجهة تلك الاحتياجات فى حدود الاهداف المنشوده وعملية تحديد الاولويات تتوقف على عوامل كثيرة منها عمق المشكلات التى يجب ايجاد الحلول السريعه لها ومدى ضرورة وجود حل لها فى المرحلة التخطيطية ومع محاوله دراسه النتائج المتوقعه للخطه بناء على دراسات وبحوث تفصيلية

وعلية يتبين فى هذه المرحله خطه نهائية قابله لعملية التنفيذ محددة بثلاثة محكات أساسية هى:

١- الاهداف: وتتضمن الهدف أو مجموعه من الاهداف التى من المطلوب تحقيقها

٢- الموارد: ويراعى فى تحديد الموارد أن تكون متوافرة وكافية لتنفيذ الاهداف المحددة وتشمل الموارد المادية والبشرية والتنظيمية

٣- المدى الزمنى: سواء كان قصير او متوسط او طويل المدى

-**الرقابه التخطيطية:** ويقوم بها الهيئه التخطيطية العليا " المركزية " عن طريق اعداد تقارير دورية " ربع سنويه " عن سير تنفيذ الخطه فى مختلف مجالاتها . ويتم اعداد هذه التقارير بناء على التقارير التى ترد الى هيئه التخطيط العليا من المستويات الادنى، حيث تقوم وحده التخطيط على مستوى الوحده الانتاجية " المشروع " بأعداد تقرير دورى عن سير تنفيذ الخطه والعقبات التى يواجهها المشروع فى أثناء التنفيذ ويبين كيفيه التغلب عليها .

-**الرقابه الاحصائيه:** يقوم بها الجهاز المركزى للاحصاء عن طريق اعداد تقرير دورى احصائى يبين سير التنفيذ للمؤشرات المهمه للخطه كالاستثمار والانتاج والانتاجيه والاستخدام والتصدير والاستيراد والنفقات

-**الرقابه الماليه:** ويقوم بها البنك المركزى او البنوك الاخرى فى حاله اتباع نظام التخصص المصرفى

-**الرقابه السياسية:** وقوم بها التنظيمات السياسية والاتحادات والنقابات العماليه والمهنية والمجالس الشعبيه المختلفه فضلا عن الصحافه والرأى العام

سادسا: العوامل والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند وضع الخطة:

١ –الوضوح.

٢ –المرونة.

٣ –المشاركه في وضع الخطة:

٤ –**مراعاة الجانب الإنساني:**

يجب على المخطط وهو يضع الخطة أن يتذآر دائًما أنه يتعامل مع عنصر بشري، ذلك أن التنفيذ يتم بواسطة أفراد لهم مجموعة من العواطف والمشاعر، والاستعدادات ولهم دور بارز في إتمام العمل.

٥ –**دقة المعلومات والبيانات:**

إن البيانات الصحيحة والمعلومات الدقيقة هي الأساس الذي تبني عليه الخطة، وعلى أساسها يتم تحديد الإمكانات المادية والبشرية اللازمة، للخطة والوقت المناسب لتنفيذها والصورة التي سيكون عليها الوضع عند التنفيذ من النواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية كافة.

٦ –**الإعلان عن الخطة:**

والهدف من إعلان الخطة هو وضع العاملين أو المواطنين في الصورة الحقيقية للأسس التي قامت عليها الخطة والأهداف التي تتوخى تحقيقها.

سابعا: خط سير الخطه:

تعتمد الخطه القومية فى مصر على لا مركزية الاقتراح ومركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ

تسير الخطه فى قناتين رئيسين يصبان فى النهاية فى وزارة التخطيط:

الاول: تتعلق بخطه جعرافية شامله تشمل جميع القطاعات الجغرافية فى مصر

تتعلق بخطه نوعية متخصصة لكل وزارو على حده

وسوف يتم مناقشة خط سير الخطه القومية كما يلى

١- تبدأ الخطه من الوحدات المحلية حيث تساهم فى:

أ- تصميم المشروعات المختلفه لكافه القطاعات

ب-دراسه ومراجعه مشروعات التخطيط

ت-عمل البحوث الخاصة بانشاء وتدعيم وتنفيذ الخطه بعد اعتمادها

٢- يتولى رئيس القريه عرض مشروع الخطه على المجلس المحلى للمركز " الحى " لا قراره والتانسيق بينه وبين القرى والاحياء الاخرى

٣- يبيتولى رئيس المركز عرض مشروع الخطه على المجلس المحلى للمحافظه لدراسه واجراء التنسيق والتكامل بين مختلف القطاعات بالمحافظه

٤- يبيعد مشروع الخطه ويتولى المحافظ عرضه على المجلس المحلى للمحافظه لاقراره ويرفع بعد ذلك الى الاقليم الذى تتبعه المحافظه للتنسيق ووضع خطه متكامله للاقليم يرفع بعدها الى وزارة الحكم المحلى

٥- تقوم وزارة الحكم المحلى باعداد خطه شامله ومتكامله لجميع اقاليم الجمهورية الثمانية ترفع بعدها الى وزارة التخطيط

٦- وعلى الجانب الاخر تحدد تنفيذيه انتاجيه احتياجاتها بحسب الاولويات المدروسه وتجمعها وتنسقها فى مشروع خطه محليه ومعنى هذا التخطيط يبدأ من الوحده الانتاجية " المدرسه، المستشفى، الوحده الاجتماعية " . وأن متابعه تحقيق الاهداف تنتهى بالوحده الانتاجية ايضا فى ضوء التوجيهات من السلطه العليا فى الدوله

وتقوم كل وحده بوضع خطه زمنيه لزياده الكمية المنتجه من السلع والخدمات أو تخفيضها سنه بعد أخرى مع تحديد أنواعها ومستوى جودتها عن طريق:

- رفع تشغيل الوحدات القائمه الى كامل طاقاتها وهذا الطريق يؤدى الى زيادة محدوده
- بناء وتكوين طاقات انتاجية اضافية فى جميع المجالات وتنقسم الخطه الرئيسية الى خطط فرعية ثانوية:

أ- خطه انتاج موضع بها كميا وكيفيا

ب-خطه استثمار وتمويل

ت-خطه تشغيل توضع الطاقه البشرية والمدربه ذات الكفايه لتحقيق غاية الانتاج

ث-خطه تسويق السلعه أو الاستهلاك أو الانتفاع بالخدمه

٧- ترفع خطط الوحدات التنفيذية كل الى الادارة التابعه لها على مستوى المركز التى تقوم بدورها باعداد خطه نوعية مرتبطه بمجال تخصصاتتهم ترفعها الى المديرية التى تتبعها

٨- تقوم كل مديريه بدراسه خطط المراكز والتنسيق بينها وتضعها فى صورة خطه مقترحه نهائيه فى مجال تخصصها " صحه، تعليم " الخ ثم ترفعها بعد ذلك الى الوزارة المتخصصه

٩- تقوم كل وزارة بتصميم خطه شامله لها فى القطاع الذى تخدمه وترفع بعد ذلك الى وزارة التخطيط

١٠-هنا لابد أن توضح أن وزارة التخطيط تجمع فيها:

أ- خطه جغرافية شامله من وزارة الحكم المحلى

ب-خطط نوعية خاصة من كل وزارة على حده

وتقوم وزارة التخطيط بالتنسيق بين تلك الخطط راجعه فى ذلك الى أى من وزارة المتخصصين لمناقشة فى تعديلات الخطه ومستشيرة المجالس القومية المتخصصه "، وتضع خطه شمله متكامله مقترحه ترفعها بعدها الى اللجنه العليا للسياسات والخطه

١١-تقوم اللجنه العليا للسياسات والخطه بدراسة الخطه واجراء ما يلزم منتعديلات ثم تقرها وترفعها الى مجلس الوزراء

١٢-يناقش مجلس الوزراء الخطه فى صورتها النهائيه ويقوم كل وزير بالدفاع عن وجهه نظر وزارته ان لزم الامر ثم يقرها ويرفعها الى مجلس الشورى

١٣- تناقش الخطه فى مجلس الشورى ويضع توصيته ثم يرفعها الى مجلس الشعب

١٤- تعرض الخطه على مجلس الشعب لدراستها بتفاصيلها ومناقشتها فى لجانه واجتماعاته العامه

١٥- تمثل الاحزاب السياسيه بمستوياتها المختلفه أجهزة ضغط أثناء عملية وضع الخطه

١٦- ترفع الخطه بعد موافقه رئيس الجمهوريه لاقرارها وتأخذ فى ذلك صور مختلفه هى:أ-اما ان يوافق رئيس الجمهوريه على الخطه

ب- ان تمكث الخطه لدى رئيس الجمهوريه شهرا كاملا دون رد فتعتبر الخطه موافق عليها

ج- ان يرفض رئيس الجمهوريه الخطه ويطلب تعديلها فتعود الى مجلس الشعب فاذا وافق عليها الاخير بإلبيه ثلثى اعضاء تسرى الخطه واذا لم يوافق عليها الاغلبيه المطلوبه يجرى التعديلات التى يطلبها رئيس الجمهوريه

١٧- بعد اعتماد الخطه تنشر بالجريدة الرسمية وتقوم الاجهزة التنفيذيه بيتنفيذ كل مايخص

مكونات الخطه:

١- البرامج

٢- المشروعات

ثامنا: خطط برامج ومشروعات التنمية:

تم تنفيذ خطتين خلال فترة الستينيات الاولى هى الخطه الخمسيه من ١٩٦٠/١٩٦٥، والثانية هى خطه الانجاز ١٩٦٧/١٩٧٠

اولا: الخطه الخمسية الاولى (١٩٦٠- ١٩٦٥):

١- الخطوط العريضة للخطة:

كان هدف التنظيم الاقتصادى فى مصر والنتائج التى حققتها بالنسبه للعماله والانتاج هو أعادة توزيع الثروة وتوسيع قاعدتها وتجميع المدخرات ثم وضع خطه شامله للانتاج .

وبناء على هذا الهدف قامت الخطه الخمسيه الاولى عام (١٩٦٠/١٩٦٥) لكى يبدأ الهدف الرئيسى للخطه وهو مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات على أساس احداث توسع زراعى رأسى وأفقى وايجاد قاعدة صناعية

واقامه وتدعيم القطاع العام، والاهتمام بخدمات الاسكان والمرافق والتعليم والصحه وخلق عمل جديد وزيادة نصيب الفرد من الاستهلاك .

٢- المبادىء التى حددت عند وضع الخطه:

المبادىء الاقتصادية التالية عند وضع الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠/١٩٦٥):

- توجية الاستثمار نحو تدعيم وخلق الطاقات الانتاجية فى كل من الصناعات الانتاجية والاستهلاكية .
- أن يزيد مقدار ومعدل المدخرات على حاجة الصيانه والاحلال للقطاعات الانتاجية القائمة، ومن ثم يكون هناك دائما فائض للاستثمار والتوسع فى الفروع الموجوده والجديدة للانشطة الاقتصادية وتحقيق معدل التنمية المقررة فى الخطة .
- أن الاقتصاد فى شموله يكون وحده معينه وأن المكونات الاقتصادية للمجتمع تعمل داخل اطار متناسق ومتكامل يتكون من خيوطه المتداخله فى المجتمع المصرى

ما أمكن انجازه من أهداف الخطه: "تقويم الخطة "

٣- حققت الخطة الخمسية الاولى بعض أهدافها بنجاح ولكنها عجزت عن تحقيق الغالبية العظمى من الاهداف حيث:

١- لم يحدث تغير ملحوظ فى هيكل الاقتصاد المصرى سواء من حيث العماله أو الدخل أو الانتاج حيث تحققت زيادة فى الانتاج بنسبه ٣١ % بدلا من ٤٢%، أما الدخل القومى فقد استهدفت الخطه زيادته بنسبة ٣٧%

٢- تزايد الاستهلاك بدرجه كبيرة جعلت المدخرات تقصر عن تحقيق اهدافها

٣-بينما حدث عجز فى قطاع الانتاج قدره ١٢٧ مليون جنيه عما كان مستهدفا نجد أن حدث فى قطاع الخدمات زيادة قدرها ١٥٦ مليون جنيه ولكن يلاحظ أن زياده الدخل فى هذا القطاع لا تعبر عن التطور فيه بقدر ما تعبر عن نمط سياسه لبعماله وزيادة البطاله المقنعه

٤-نصيب الخدمات فى استثمارات الخطه الخمسية الاولى:

توزيع الاستثمار فى الخطه الخمسيه الاولى

القطاعات	الاستثمارات بالمليون جنيه	%
زراعه	٢٢٥,٣	١٣,٣
رى وصرف	١١٩,٤	٧,٤
السد العالى	٤٧,٣	٢,٨
صناعه	٤٣٩,٢	٢٥,٥
كهرباء	١٣٩,٥	٨,٢
نقل- مواصلات- تخزين	٢٣٦,٨	١٤
قنا السويس	٣٥,٠٠	٢,١
مبانى سكنية	١٧٤,٦	١٠,٣
المرافق العامه	٤٨,٨	٢,٩
الخدمات	١١١,٠٠	٦,٥
المتغير فى المخزون	١٢٠,٠٠	٧

ويلاحظ ان نسبه ما يخصص للخدمات من اجمالى الاستثمارات يقدر ٦,٥ % فقط ارتفعت أثناء التنفيذ الى ٧,٣% وهى نسبه منخفضه ولو أنه قد ظهر أنها عاليه بسبب الطموح الذى عم جميع قطاعات الخطه ثم ظهر ان التفيذ فى الخدمات بالنسبه للمبالغ التى خصصت اصلا كانت مرتفعه حيث وصلت الى حوالى ٩,٣ % تقريبا

توزيع استثمارات الخدمات فى الخطه الخمسيه الاولى

النشاط	قيمه الاستثمارات بالمليون جنيه
خدمات تعليمية	٤٢,٥
بحوث علميه	٦,٤
خدمات صحيه	١٠,٤
خدمات أمكن وعداله	٨,٥
خدمات اجتماعية ودينيه	٥,٢
خدمات ثقافيه وترويحيه	٨,٨
خدمات سياحية	١٠,٦
خدمات أخرى	١٨,٦
اجمالى عام	١١١,٠

ولقد لوحظ على الخطه الخمسيه الاولى للخدمات:

١- الاهتمام بالمنشأت والتوسع فى عددها بشكل لم يراع فيه مستوى الخدمه

٢- استوعبت الخدمات الكثيرة من السلع الاستهلاكية التى استخدمت فى أداء الخدمه نفسها

٣- نظر للتوسع العددى فى عدد المنشأت بالخدمات دون الاستعداد بتوفير الفنيين اللازمين لاداء الخدمه

٥- هناك صعوبات واجهت الخطه:

ويرجع هذا العجز الى المشاكل والصعوبات الكثيرة التى واجهت الخطه الخمسية الاولى ومن أهمها:

١- ضعف معدل النمو فى السنتين الاولى والثانية من الخطه لتدهور الانتاج الزراعى لمحصول القطن مما أثر على معدل النمو فى الخطه

٢- التأخر فى تنفيذ بعض المشروعات الرئيسية فى بدء الخطه لاسباب خارجية أو عدم وجود الفنيين اللازمين لتنفيذ تلك المشروعات

٣- عدم تحقيق التوازن الكامل بين مختلف القطاعات لعدم وجود الخبره الكافية بالتخطيط الشامل

٤- عدم أستكمال أجهزة القطاع العام لتحقيق الكفاية والقدرة المطلوبه منها لعجز فى القيادات والكفايات والخبرات

٥- الظواهر الاستغلاليه للقطاع الخاص فى عمليات التنميه بسبب تلاعب بعض التجار والمقاولين فى توفير السلع أو أسعارها .

٦- العجز فى ميزان المدفوعات

٧- عدم التركيز على الكفاية الانتاجية ومنحها العناية اللازمه لرفع مستوى انتاجية الفرد

٦- الدروس المستفاده من الخطه الاولى:

١- التأكد من سلامه تقديرات التنمية وواقعيتها ومناقشة الخطه فى جميع المستويات والتنظيمات الشعبيه

٢- اعطاء الانتاج المزيد من الاهتمام فهو المصدر الاول للتمويل والذى يمكن تقييم مشروعاته وتحديد مدى ما حققته من نجاح بدقة .

٣- ضرورة وضع حلول عاجله وسريعه وحاسمه بجانب حلول طويله الاجل لمشكله تزايد عدد السكان

٤- الاستفاده من جميع الطاقات المعطله وسرعة البت فى المشاكل المختلفه ورفع الكفاية الادارية

٥- تطبيق مبدأ التخطيط الحركى بمعنى أن يعاد النظر فى الخطه بعد قرارها فى نهاية كل سنه بما يتيح فى كل سنه فرصه مراجعه الخطه حتى يمكن التوفيق بين الاهداف والامكانيات ويزيد من واقعيه الخطه ازاء الظروف المتغيرة

٦- استخدام البحث العلمى للتنبؤ بالمصاعب والمشكلات التى تواجه احتياجات المجتمع والجماهير مع تأكيد فاعلية قانون العرض والطلب

٧- تصدير ناتج العمل بمعنى انه لا يكفى أن يكون الهدف قاصرا على تصدير فائض الموارد والخامات الزراعية والمدنيه فى شكل سلع مصنوعه ولكن يضمن أيضا تصدير سلع مصنوعه من خامات مستوردة

ثانيا: خطه الانجاز والخطه الثانية (١٩٦٥/١٩٧٢):

انتهت الخطه الخمسيه الاولى بهبوط فى معدل النمو فى القطاع الصناعى وبوجود طاقات عاطله وظهور عجز كبير فى ميزان المدفوعات ولقد وضع للخطه الخمسيه الثانية اطار اجمالى مبدئى الا أنه لم يصدر، فقد بدا أنه من غير الممكن تحقيق هدف مضاعفه الدخل القومى فى عشر سنوات،ولهذا فقد

كان من الضرورى مد فترة الخطه الخمسيه أى تنتهى عام ١٩٧٢ بدلا من ١٩٧٠، الا أنه تم العدول عن هذه وتلك ونفذت خطتان سنويتان لعامى (١٩٦٥/١٩٦٦)(١٩٦٦/١٩٧٦) وبعدها تم وضع خطه ثلاثية للفترة من(١٩٦٧ / ١٩٨٦)

وخطه الانجاز جاءت نتيجه لظروف كثيرة فرضت علينا من بينها الحصار الاقتصادى الذى فرضته الولايات المتحددة، ونقص العملات اللازمه للتنميه، ولذلك حددت مده هذه الخطة بثلاث سنوات فقط على أساس أن هناك عوامل كثيرة يمكن أن تتغير خلال هذه المده وعلى رأسها زيادة الموارد البترولية

١- الهدف من خطه الانجاز والخطه التالية:

استهدفت هذه الخطه استكمال مشاريع الخطة الخمسيه الاولى والارتفاع بمستوى معيشه الشعب بما يتفق مع حل المعادله الصعبه وذلك عن طريق زيادة نصيب المواطن من الاستهلاك فى السلع والخدمات من سنه الى أخرى

٢- وتتركز على اهم مشروعات الانتاج فى خطه التنمية الثانية على دعامتين اساسيتين:

١- استكمال المرحلة الثانية للسد العالى واقامه محطات توليد الكهرباء وزيادة حوالى ٢ مليون فدان للاراضى الزراعية

٢- اقمه دعامه قوية من الصناعات الثقيله الى جانب التوسع الكبير فى انتاج السلع الاستهلاكية

ثالثا: الخطط السنوية فى الفترة من (١٩٧٠/١٩٧٧):

لقد استمر التفكير فى أوائل السبعينات كما كان الحال فى أواخر الستينات من حيث الاقتصار على التخطيط السنوى . وقد كانت هناك محاوله فى أواخر عام ١٩٧١ لاعداد خطه عشريه تغطى الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٢

وأعدت بيانات ودراسات على المستوى القومى والقطاعى ولكن لم تصدر هذه الخطه فى شكل نهائى

وفى عام ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٧٠ لسنه ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطه ومتابعه تنفيذها ولقد حل هذا القانون محل القانون ٢٣٢ لسنه ١٩٦٠ بشأن التخطيط والمتابعه، وفى عام ١٩٧٤ فكر المسئولون فى اعداد خطه خمسيه تغطى السنوات ١٩٧٦- ١٩٨٠ على ان يسبقها خطه انتقاليه تغطى لفترة يوليو ١٩٧٤- ١٩٧٥ ولقد اعدت بالفعل هذه الخطه الانتقاليه، وفى عام ١٩٧٧ صدر قرار رئيس الجمهوريه بتقسيم الجمهوريه الى ثمانيه اقاليم اقتصاديه كأساس للتخطيط الاقليمى وتشمل هذه الاقاليم: اقليم القاهرة، الاسكندرية، الدلتا، قناه السويس، مطروح، شمال الصعيد، اسيوط، جنوب الصعيد، وفى عام ١٩٨٢ أصدرت وزارة التخطيط الخطه الخمسيه لحاليه ١٩٨٢- ١٩٨٧ ى تنفيذها فى يوليو ١٩٨٢، لقد بدأت الخطط السنويه خلال الفترة من (١٩٧٠/١٩٧٧) وكانت ظروف المعركه تحتم اعطاء دفعه قويه للمشروعات ذات العائد السريع والتى تخدم المعركه والجبهه الداخليه وذلك بالنسبه لمختلف أنشطه خدمات التنمية الاقتصادية وهكذا تأثرت معظم سياسات واستراتيجيات انشطه الخدمات بهذا الهدف دون مراعاة لشىء أخر كان النصر العظيم فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣

وهذا ويمكن الفترة من يوليو ١٩٧٤ حتى ديسمبر ١٩٧٥ مرحله انتقاليه لتدعيم الاقتصاد القومى ودفعه الى المسار الطبيعى نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وارتكزت هذه الخطه على الاولويات القومية التالية:

١- **التعمير:** للاسراع باعاده الحياه فى منطقه القناه حتى يمكن لاهالى هذه المنطقه التى عانت أكثر من غيرها

٢- **الاستكمال:** للتعجيل باتمام المشروعات التى قطعت شوطا كبيرا فى التنفيذ حتى يمكن الوصول بها الى مرحله الانتاج

٣- **الاحلال والتجديد للطاقات المعطله:** لازاله الاختناقا التى توجد فى بعض الوحدات الانتاجية بها الى مرحله الانتاج

٤- **مشروعات استراتيجية:** أى القيام بالمشروعات الحيويه للتنمية أو لتوفير متطلبات الجماهير

رابعا: الخطه الخمسية (١٩٧٨ / ١٩٨٢):

ويمكن اعتبار هذه الخطه اسلوبا جديدا يحقق مبدأ التخطيط الحركى الذى اقترحه " ميردال " حيث توضع الخطه مكونه من خمس سنوات يتم تعديلها ومواءمتها عن طريق ترك السنه التى انتهت واضافه سنه خامسه جديدة باستمرار . وعن طريق الخطه السنويه يمكن التأكد من أن الخطه يتم تنفيذها وفقا لما هو مقرر، واتخاذ الاجراءات التقويمية فى حاله ما اذا حدث أى اضطراب فى الخطه قبل أن يستفحل الامر . ولهذا الاسلوب " التخطيط الحركى " يعاد النظر فى الخطه بعد اقرارها فى نهاية كل سنه بما يتيح فى كل سنه فرصه مراجعه الخطه حتى يمكن التوفيق بين الاهداف والامكانيات ويزيد من واقعيه الخطه ازاء الظروف الاجتماعية المتغيرة

فقد حددت ورقه أكتوبر ١٩٧٤ مهام التخطيط لعام ٢٠٠٠ فى عشرة أهداف تتطلب التخطيط لتنفيذها وأهمها:

الاول: التنمية الاقتصادية بمعدلات تفوق ما حققناه حتى الان

الثانى: الاعداد لمصر حتى عام ٢٠٠٠ حتى توفر أسباب التقدم للاجيال القادمه

الثالث: الانتفتاح الاقتصادى فى الداخل والخارج والذى يوفر كل الضمانات للاموال التى تستثمر فى التنمية

الرابع: التخطيط الشامل والفعال الذى يكفل بالعلم تحقيق أهداف المجتمع

الخامس: دعم القطاع العام وترشيده وانطلاقه تمكينا له من قياده التنمية

السادس: التنمية الاجتماعية وبناء الانسان

السابع: دخول عصر العلم والتكنولوجيا

الثامن: التقدم الحضارى القائم على العلم والايمان

التاسع: المجتمع المفتوح الذى ينعم برياح الحرية

العاشر: المجتمع الامن الذى تطمئن فيه المواطن على يومه وغده

خامسا: خطه الخدمات الاجتماعية (١٩٨٢ /١٩٨٧) ومعالم الطريق حتى عام ٢٠٠٠

١- أهداف استراتيجيه التنمية الاجتماعية فى الخطه:

الهدف الاول: الارتفاع المستمر بمستوى اداء الانسان المصرى باعتباره العنصر الفعال فى تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال تطوير نظم وسياسات التعليم والتدريب والبحث العلمى بما يؤدى الى الوفاء باحتياجات من حيث الكم والكيف .

الهدف الثانى: الارتقاء بالمستوى الصحى للانسان المصرى بغيه استمتاعه بحياته كانسان.

الهدف الثالث: توفير المناخ الاجتماعى الذى يغرس فى اعماق الانسان المصرى الاحساس بالاطمئنان على حياته ومستقبله هو وأبنائه، وبأهميه وقيمه تفاعله فى العمل الوطنى لخيره وخير المجتمع .

الهدف الرابع: دعم انتشار الوعى الثقافى للانسان المصرى القائم على القيم الروحيه والحضارية للمجتمع والمؤدى الى تعميق الجذور الصحيحه للشخصيه المصريه فى أطار القوميه العلابيه

وتطبيقا لذلك فأن الاهداف القوميه الاستراتيجيه يجب ترجمتها الى أهداف لقطاع التنمية الاجتماعية والخدمات ولباقى القطاعات

٢- ومن أهم الانجازات التى حققتها الخطه:

١- تحول القطاع الصناعى الى قطاع مصدر صافى بعد أن كان مستوردا صافيا قبل بدء الخطه

٢- زيادة الطاقه الفندقيه مرة ونصف

٣- تدعيم الصرف الصحى فى ١٨ مدينه

٤- زيادة الوحدات السكنيه

٥- زيادة متوسط الاجر الى ١٣٤٤ جنيها فى السنه

٦- زياده تصدير السلع مرتفعه الثمن للخارج

سادسا: خطه التنمية الشامله (١٩٨٧/١٩٩٢):

١- أهم ملامح الخطه الخمسيه ١٩٨٧/١٩٩٢ فى المحاور التالية:

المحور الاول: دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى فى تمويل التنمية من خلال زيادة الانتاج والانتاجية وتشجيع القطاع الخاص والربط بين الدخول والاسعار

المحور الثانى: الحفاظ على البنية الاساسية المادية والاجتماعية بهدف رفع طاقة الاستيعاب للاقتصاد المصرى عن طريق توفير هذه البنية التى تشكل دافعا للتنمية وحافزا للاستثمار .

المحور الثالث: التوازن بين السكن والسكان وذلك من خلال الانتقال الى خارج الوادى القديم والخروج الى الاراضى الصحراوية باقامه مجتمعات جديدة

٢- ومن أهم أهداف الخطه:

١-زيادة الناتج المحلى الى ٥٤,٤ مليار جنيه مقابل ٤٠,٨ مليار فى الخطة السابقه ١٩٨٢/١٩٨٧

٢-تحقيق معدل نمو بنحو ٥,٨ % سنويا

٣-استهدفت الخطه تنفيذ استثمارات تبلغ نحو ٤٦,٥ مليار جنيه يمثل نصيب القطاع العام نحو ٢٨,٥ مليار جنيه ونصيب القطاع الخاص نحو ١٨ مليار جنية أى بنسبه ٣٩ %

سابعا:خطه التنمية الخمسيه (١٩٩٢/ ١٩٩٧)

ركزت هذه الخطه على التخطيط الاقليمى كأساس لتنمية المجتمع المصرى فاهتمت بتحديد الاسس الاستراتيجية للمشاريع القومية الاقليمية كما وضعت أسسا لتحقيق تنمية كل أقليم من أقاليم المجتمع المصرى

١- المهام التى يجب القيام بها فى الخطه:

١-اعادة النظر فى وضع ممثلى الوزارات المركزية فى المحافظات والاقاليم بين التبيعية الوظيفية والتبعية الادارية والعمل على استقرارهم بمحافظاتهم والتأكيد من توافر الكوادر الفنية والادارية والمتخصصه القادرة على التخطيط والتنفيذ والمتابعه والاشراف

٢- دراسة زيادة الموارد المالية للمحافظات

٣- الحد من تعدد الاجهزة الادارية على نحو تيسير امكانيات التنسيق بين أنشطتها وامكانيات ربطها الخطه المحلية واهامها فى وضع هذه الاهداف والعمل على تحقيقها

٤- ترشيد الهجرة الداخلية للسكان فى تنمية المحافظات الطاردة والتخفيف من حدة عوامل الطردج وتقليل التوازن بين تلك المحافظات الجاذبه وتوفير الخدمات والمرافق والمشروعات الصناعية

٥- التدريب ورفع الكفاءة الانتاجية للعاملين فى الوحدات المحلية وانتهاج سياسة للتوجية المهنى لاعداد المتخصصين الفنيين على كافة المستويات

ثامنا: خطه التنمية القوميه ١٩٩٧/٢٠٠٢ واستراتيجيه التنمية حتى عام ٢٠١٧

تأسيسا على المحاو والمرتكزات الاساسية الاستراتيجية التنمية فى المجتمع المصرى ولتحقيق الغايات والاهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تتطلع اليها مصر، حددت المرتكزات والمحاور الريسية لخطه التنمية ١٩٩٧/٢٠٠٢ والبرامج والمشروعات فى قطاع الخدمات الاجتماعية وفقا لما يلى:

١- المرتكزات والمحاور الرئيسية للخطه:

ان استمرار تحسين أوضاع المواطن المصرى من خلال الارتفاع المضطرد فى مستويات معيشية وتوفير الامكانيات العالية لاتاحه فرص التعليم والعلاج والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والدينية لترتفع قدرته على العطاء ولتقوى أنتمائه للمجتمع هو التحدى الرئيسى أمام خطة التنمية (١٩٩٧/٢٠٠٢)

ويعتمد تحقيق تلك الاهداف على عدد من الركائز تتلخص فى الاتى:

١- زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ليصل الى نحو ثلاثه أمثال معدل نمو السكان

٢- الارتفاع بالانتاج والانتاجية وبمستويات الدخول من أجل الاستمرار فى الارتفاع الحقيقى بمستوى معيشه الانسان المصرى

٣- زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد القومى مع بذل الجهد فى مجالات تحسين استغلال الطاقات المادية والبشرية للارتفاع بحجم الانتاج المصنف فى مراتب الجوده العالية لتنمية الصادرات السلعية ومواجهه الاحتياجات المحلية المتزايده

٤- تضييق فجوه العجز فى الميزان التجارى مع العالم الخارجى بتعظيم حجم الصادرات السلعية بمعدلات تفوق حجم الزيادة فى الواردات السلعية وهو ما يتطلب التركيز على زياده الانتاج بمواصفات تتفق مع المواصفات القياسية العالمية

٥- السير فى علاج البطاله بتوفير فرص عمل حقيقية والتشجيع على التوسع فى الاستثمار فى الانشطه الاقتصادية والانتاجية مكثفه العماله ومن بينها الصناعات الصغيرة والحرفية بمراعاه التكنولوجيات المتقدمه والمناسبه

٦- الاستمرار فى تنفيذ مشروعات تطور التعليم والنهوض بالجامعات والبحث العلمى وربطه باحتياجات التنمية والتطورات العلميه العالمية، فضلا عن الاهتمام بقضايا محو الاميه

٧- التركيز على الصحه الوقائية والارتفاع بمستوى الخدمات الصحية باستكمال المستشفيات الجارى تنفيذها والاستفاده القصوى من الامكانات المتاحه بالمستشفيات الحالية

٨- الاستمار فى اتباع السياسة السكانية التى تقوم على حفز الاسر للتنظيم والانتشار فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة

٩- رعاية الامومه والطفوله وحماتيها من امراض سوء التغذيه وخاصة فى الريف والامراض المعدية المتوطنه ووضمان تحقيق امومه أمنه بتوفير مقومات حمل ووضع وفترة رضاعه أمنه

١٠- الاهتمام بمشروعات حماية البيئه وصون الطبيعه والموارد الطبيعية وحماية التراث الحضارى

٢- الاهداف العامه للخطه واستراتيجية التنمية:

تأسيسا على المحاور والمرتكزات الاساسية وصولا الى التنمية الشامله للمجتمع والاقتصاد المصرى بما يمكن لمصر أن تواكب ركب التقدم فأن استراتيجية التنمية تسعى الى تحقيق مجموعه من الاهداف الرئيسية يمكن ايجازها فيما يأتى:

الهدف الاول: تعظيم الانتاج كما ونوعا من خلال تحقيق كفاءة الادارة وترشيد التكاليف وتعميق امكانيات التطوير والتحديث والارتفاع بالكفاية الانتاجية .

الهدف الثانى: ويترتب على تخفيض معدل النمو السكانى، ومضاعفه الناتج المحلى الاجمالى أكثر من مرة أن يقترب معدل نمو الناتج فى نهاية السنوات العشرين القادمه من نحو سبعه أمثال معدل النمو السكانى، الامر الذى يترتب

علية زياده متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ليصل عام ٢٠١٧ الى أكثر من ثلاثة أمثال ما كان علية الان أى يرتفع من ٤٢٧٠ جنيه يعادل ١٢٥٠ دولار الى ١٣٧٥٠ جنية الى يعادل ٤١٠٠ دولار

الهدف الثالث:

اذا كان نصيب الفرد من الاستهلاك من مختلف السلع والخدمات لاشباع حاجاته الماديه والمعنويه هو الاكثر تعبيرا عن مدى ما يتمتع به المواطن من ارتفاع حصته فى مستوى المعيشه، فأن الاستراتيجية تقدر أن يرتفع نصيب الفرد من الاستهلاك العائلى بمتوسط معدل نمو سنوى يصل الى نحو ٤,٧ % خلال السنوات العشرين القادمه وهو ما يعنى يتضاعف نصيب الفرد من الاستهلاك العائلى فى نهايه الفترة نحو مرتين ونصف

الهدف الرابع:

توفير فرص العمل للقوى العامله المطرده التزايد التى ينتظر دخولها الى سوق العمل خلال الفترة القادمه

الهدف الخامس:

ويتطلب تحقيق هذه الاهداف استثمار ما يقرب من نحو ٢٦ % من الناتج المحلى الاجمالى سنويا فى المتوسط خلال السنوات العشرين القادمه وهو يمثل نحو ١٠ مليار جنيه سنويا فى المتوسط

الهدف السادس:

ومن هنا فان التوجه الاستراتيجى انما يسعى الى تهئيه المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربيه والاجنبيه بما يحقق لها الامان والاستقرار مع العمل على الاستخدام الامثل لهذه الاستثمارات بما يؤدى الى زياده اسهامها بالتعاون مع

رأس المال المحلى فى جهود التنمية بجوانبها المختلفه والاستفاده مما تتيحه من تكنولوجيا حديثة تعمل على تسارع الانطلاقه فى التنميه وتحقيق الاهداف المنشوده

٣- البرامج والمشروعات فى قطاع الخدمات الاجتماعية فى خطه التنمية ١٩٩٧/٢٠٠٢

تركز على:

١- زيادة الاهتمام بمشروعات الاسرة والطفوله

٢- زيادة الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية

٣- تحقيق مجتمع المنتجين بدعم وتطوير مشروع الاسر المنتجه

٤- تطوير المناطق العشوائية والمستحدثه

٥- الاهتمام بحماية ورعاية وتأهيل الفئات ذوى الاحتياجات الخاصة

٦- الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بالظواهر الاجتماعية السئدة فى المجتمع التى تؤثر علية بالسلب والايجاب

٧- اعطاء مزيد من الاهتمام بالمشروعات التى تهدف الى تنمية القناه وسيناء وجنوب مصر والقاهرة الكبرى مع التوسع فى اعدادها

٤- برامج ومشروعات الخطه الخمسية ١٩٩٧/٢٠٠٥ للتنمية الشامله على مستوى الدوله وعلى مستوى كل أقليم من أقاليمها، يلاحظ على برامج ومشروعات الخطه ما يلى:

١- بالنظر للبرامج والمشروعات المدرجه فى هذه الخطه نجد أنها تركز على تحقيق التنمية بشقيها الاجتماعى والقتصادى وان كان هناك اهتمام

بالنواحى الاقتصادية أكبر لاعطاء دفعه تنموية للمجتمع من خلال عائد الانفاق على أوجه النشاط الاقتصادى فى القطاعات المختلفة

٢- يتعاظم فى هذه الخطه الدور الذى يلعبة القطاع الخاص بالنسبه لبرامج ومشروعات الخطه حيث يقع العبء الاكبر فى الاستثمارات لمشروعات تلك الخطه

٣- تهتم الخطه الحاليه بأن تركز فى برامجها ومشروعاتها على استثمار الموارد الطبيعية فى المجتمع وان تحقق الاكتفاء الذاتى فى بعض الصناعات

٤- هناك اهتمام واضح فى الخطه الحالية بمشروعات البنيه الاساسية فى المجتمع واعطائها أهمية خاصة فى الاستثمارات المخصصة لها

٥- هناك الكثير من البرامج والمشروعات فى تلك الخطه تستهدف تطوير وتجديد واضافه بعض المنشأت والابنيه فى الدوله لخدمه العملية التنموية بها

٥- البرامج والمشروعات فى الخطه الريفية لعام ٢٠٠٢/٩٧:

أولا: البرامج والمشروعات فى قطاع الزراعه:

تقوم على مستويين:

١- المستوى الرأسى

٢- المستوى الافقى

بالنسبه للتوسع الرأسى تضمن ما يلى من برامج ومشروعات

- تبنى برامج الارشاد الادائى وتحسين طرق الرى الحقلى
- توسيع قاعد تطبيق التقنيات الحديثه والعمليات الزراعية

- التوسع فى استخدام أساليب الرى الحديثة
- تشجيع استخدام لتكنولوجيات المتطورة
- الاوضاع للتعليم العائد من الاراضى المستصلحه
- العمل على زياده حجم الانتاج من الحبوب
- العمل على زيادة انتاجية القطن

ويعتبر مشروع الدلتا الجديده بجنوب الوادى اكبر المشروعات القومية وهو نموذج تطبيقى يتيح لمصر الانطلاق وفق القواعد العالمية الجديده للعمل الاقتصادى ويفتح نافذه واسعه لعلاقات التفاعل النشط بين مصر والعالم

ويعتمد المشروع على نقل مياه النيل الى الغرب لتكوين الدلتا الجديده وتبلغ المساحات التى سيتم استصلاحها بجنوب الوادى لاستزراعها على مياه ترعه الوادى الجديد والمياه الجوفيه حيث يتم ضخ المياه خلال الترعه والتى ستمتد لمسافه (٣١٠) كيلو متر قاطعه طريق أسوان أبو سمبل متجهه غربا

ثانيا: البرامج والمشروعات فى قطاع الصناعة: تعتمد على

- الاهتمام بالصناعات الصغيرة والتعاونيات الانتاجية وتوظيفها فى المحافظات والمجتمعات الجديده
- أقامه مشروعات أصيله تعتمد على المقومات المتوفرة فى البيئه من حيث مصادر الثروة الطبيعه وطبيعه خصائص سكان الاقليم
- اقامه مشروعات معاونه وثانويه ومستنبطه وهى التى تنشأ أما بهدف تيسير مواصفات المشروع الاصلى أو الافاده من ناتجه فى صورة مشروع أخر ذى قدرة اكبر بما يحقق التكامل بين عناصر المشروع

- العمل على ضمان انتشار تلك الصناعات فى جميع المحافظات والتوسع فى انشاء مراكز التدريب المهنى

ثالثا: البرامج والمشروعات فى قطاع البترول:

- تكثيف عمليات البحث عن البترول بما يساهم فى تدعيم الاحتياطى البترولى وتنمية الحقول البترولية
- التوسع فى استخدامات الغاز بما يجنب الضغط على الاحتياطات من البترول
- زيادة طاقه معامل التكرير
- تحقيق الانتشار الجغرافى لطاقات التكرير
- تعظيم دور التصنيع المحلى

رابعا: البرامج والمشروعات فى قطاع الكهرباء

- الاستمرار فى زياده قدرات محطات توليد الكهرباء
- الاخذ فى الاعتبار ان مشروعات البنيه الاساسية فى مجال الكهرباء من محطات توليد وما يلزمها من شبكات النقل والربط والتوزيع يعتبر وحده واحده مترابطه ومكمله لبعضها

خامسا: البرامج والمشروعات فى قطاع النقل:

- توفير طاقات النقل لمواجهه الطلب الناشىء من قطاعات الاقتصاد المختلفه بأكبر كفاءه ممكنه
- توفير متطلبات أعاده توزيع الخريطه السكنية وتحقيق التوسع العمرانى خارج النطاق المعمور من خلال تحقيق التوازن فى خدمات النقل عامه بين الاقاليم المختلفه

- التوسع فى البنيه الاساسيه للنقل والاتصالات وتتركز الاولويه فى الاهتمام على شبه جزيرة سيناء وجنوب مصر
- تنظيم دورات تدريبيه لتنميه العنصر البشرى
- الاهتمام بالنقل البحرى

سادسا: البرامج والمشروعات فى قطاع التعليم:

- البدء فى تجربه المدرسه الشامله والمتكامله فى بعض المحافظات
- اعطاء العناية للبرامج والمشروعات التى تهتم بطفل ما قبل المدرسة
- الاهتمام بالانشطه التربويه والرياضيه واكتشاف الموهوبين فى الانشطه المختلفه
- الاهتمام بالفئات الخاصه وتوفير الخدمات لهم
- تطوير التعليم الفنى والارتقاء بمستواه
- تطوير المناهج الدراسيه بما يتمشى مع تطلعات المجتمع
- انشاء)٤) جامعات خاصه فى المجتمعات الجديده تتضمن (٤٠) كليه (١٠) وحدات بحثيه، (٣) معاهد عليا متخصصه، (٣)أقسام علميه جديده
- تطوير نظام التعليم الازهرى وانشاء المعاهد والكليات الازهرية بالمحافظات

سابعا: البرامج والمشروعات فى قطاع الصحه:

- عم خريطه صحيه سكانية للبلاد تبدأ من القرى والنجوع حتى المحافظات
- تبنى مدخل الرعايه الصحيه الاوليه للارتقاء بمستوى خدمات الرعاية الصحيه الاساسيه

- كفاله تقديم الرعاية الطبيه تحت أى ظرف لجميع شرائح المجتمع
- انشاء المكتبات الطبيه على المتوى المركزى والاقليمى
- تطوير وانشاء (٢٧) مركز للصيادله لدعم المعام لتحضير وتعبئه الادوية الاساسية
- انشاء فروع بالاقاليم للمعهد القومى للكلى ومعهد جراحه القلب والصدر
- التوسع فى الخدمات التى تقدمها الهيئه العامه للمستشفيات والمعاهد التعليمية

تاسعا: الخطه الخمسية السادسة لعام ٢٠٠٨ /٢٠١٢:

يتناول الإطار العام للخطة معطياتها الأساسية و مرتكزاتها التى تتبلور حولها الأهداف و الإستراتيجيات الإنمائية والسياسات الكلية المؤثرة فى اتجاهات الاستثمار ومعدلات الأداء الاقتصادى والاجتماعى.

١- المعطيات الاساسية

يقوم الإطار الفكرى لخطة التنمية على مجموعة معطيات أساسية، أهمها ما يلى:

- أن النمو الاقتصادى المرتفع وتحسن مستوى معيشة المواطن هما جوهر التنمية الحقيقية للمجتمع.
- أن المشاركة المجتمعية هى أساس فاعلية عملية التنمية والتى تكسبها الدينام يكية المطلوبة لتحقيق مستهدفاتها.
- أن الحفاظ على موارد الثروة والرشادة فى استخدام ها شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة أو المتواصلة.

- أن تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى شرط ضرورى لتعجيل الا ندماج فى الاقتصاد العالمى فى ظل النظام الاقتصادى المعاصر القائم على مفهوم العولمة.
- أن الإصلاح السياسى من شأنه تعميق الديمقراطية وتحقيق الاستقرار الاجتماعى وترسيخ مفهوم المواطنة وتحسين مناخ الاستثمار، و جميعها مقومات جوهر ية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- مرتكزات الخطة:

علاوة على الرؤية التنموية الشاملة طويلة المدى التى تم عرض ملامحها الأساسية فى القسم السابق، فإن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٠٠٨/٧- ٢٠١٢/١١) تستند إلى مجموعة ركائز أخرى تعكس إطارها الفكرى ومرئيات التنمية فى المدى المتوسط، وتتمثل فى البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وأهد اف الألفية الثالثة للتنمية البشرية، ومضمون العقد الاجتماعى الجديد . فهذه المرتكزات استندت إليه ا الخطة الخمسية السادسة فى تحديد أهدافه ا، وفى تشكيل معالمها وخطوطها العريض ة، بدءًا من استراتجيات التنمية الكلية والقطاعية والمكانية، ومرورًا بالسياسات والأدوات الاقتصادية والاجتماعية، ثم بالبرامج الاستثمارية والمشروعات الإنمائية، وانتهاءً بآليات التنفيذ والإشراف والمتابعة والتقويم، شكل التالى

أهداف الألفية الثالثة للتنمية البشرية

تبنت الألفية الثالثة للتنمية البشرية ثمانية أهداف رئيسية تتعلق مؤشراتها بالحد من الفقر وتعميم التعليم

الابتدائي وتعزيز ا لمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأ ة، وتخفيض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم ومكافحة الأمية والأمراض المتوطنة وضمان الاستدامة البيئية، وتعزيز المشاركة الدولية فى مجال التنمية.

وبصفة عامة، تعكس المؤشرات الخاصة بمصر تحسن دليل التنمية البشرية بنسبة ١٧ % من ٥٨٩,٠ عام ١٩٩٤ إلى ٦٨٩,٠ عام ٢٠٠٤ وإلى نحو ٧,٠ عام ٢٠٠٦ ويُعد ذلك تقدماً ملموساً، حيث سمح بانتقال مصر إلى مجموعة الدول ذات المستوى المتوسط وفقًا للتصنيف المستخدم فى تقرير التنمية البشرية العالمى.

وقد رصدت المؤشرات المتعلقة بالأهداف سالفة الذكر مدى التحسن الذى طرأ على المتغ ّيرات المعنية خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٠٤) وبالمقارنة بالمستهدف عام ٢٠١٥ . ويتضح من هذا الرصد أن مصر قطعت شوطًا كبيرًا صوب تحقيق أهداف الألفية، وأن بعضها قد تحقق بالفعل قبل حلول عام ٢٠١٥ مثل نسبة السكان الذين ينفقون أقل من دولار يومًيا) تعادل ٥,١ جنيه بالقوة الشرائية (، ومعدل الالتحاق بالتعليم الإبتدائى، ونسبة الفتيات إلى الفتيان فى التعليم الثانوى والتعليم العالى، ونسبة سكان الحضر الذين يتوفر لديهم مصدر دائم لمياه الشرب النقية.

وقد أصدرت و زارة التنمية الاقتصادية خلال النصف الثانى من عام(٢٠٠٥/٢٠٠٦) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، والذى ق ّدم رؤية شاملة لتنمية الاقتصاد الوطنى وتحسين الأحوال المعيشية للفئات محدودة الدخل اتساقًا وأهداف الألفية الثالثة للتنمية البشرية، كما أصدرت الوزارة عِدّة تقارير عن أوضاع التنمية البشرية بالمحافظات غطت) ١٩ (محافظة، ويجرى حالًيا استكمال السلسلة بإصدار تقارير مماثلة لبقية المحافظات .وتتض ّمن هذه

التقارير توصي ًفا للحالة الراهنة وخطط ًا لتحسين مؤشرات التنمية البشرية فى المحافظات المعنية بهدف النهوض بمستوى الخدمات المق ّمة للمواطنين والارتقاء بأحوالهم المعيشية، وإتاحة مزيدٍ من فرص العمل للشباب، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلى فى الجهود الإنمائية. وقد تم إعداد برامج عمل للفترة القادمة حتى عام ٢٠١٥ بما يتوافق والوفاء الكامل بأهداف الألفية الثالثة . وتستهدف هذه البرامج تحسين نو عية حياة المواطن، وخاصة الفئات محدودة الدخل، وهى تتعلق بقضايا الفقر والتعليم الأساسى والصحة والضمان الاجتماعى والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وخدمات الإ رشاد الزراعى وخدمات المياه و الصرف والإسكان وتطوير العشوائيات، وأخيًرا أسلوب إدارة البرامج كمنظومة متكاملة .وتقدر التكلفة الكلية لهذه البرامج بنحو ١٨١ مليار جنيه على امتداد عشر سنوات (٢٠٠٥– ٢٠١٥)بمتوسط سنوى ١,١٨ مليار جنيه . وقد تم تحديد ُمفردات كل برنامج، وكذا الأطراف المعنية، و المستفيدين والمصادر التمويلية للتكاليف، وذلك على النحو الوارد بتقرير . التنمية البشرية (٢٠٠٥) وقد تبنت خطة التنمية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ هذه البرامج وشر عت فى تنفيذها، وقد أدرجت كافة مكوناتها أيضًا فى الخطة الخمسية السادسة(٢٠٠٨/٧– ٢٠١٢/١١) لتحقيق أهداف الألفية الثالثة بالكامل قبل نهاية الأجل المحدد عام ٢٠١٥، مع التركيز بص فة خاصة على مع الجة التفاوتات الإ قليمية والتباينات الحضرية / الريفية لسد الفجوات التى مازالت قائمة من خلال تبنى تدابير أكثر فاعلية فى المرحلة القادمة، منها – على سبيل المثال – إعداد خرائط استثمارية وتطوير مناطق صناعية وتنفيذ مشروعات بنية أساسية فى إطار برنامج تنموى متكامل لمحافظات الصعيد.

٣- الاستراتيجية العامه للتنمية:

تتبلور الإستراتيجية العامة للتنمية التى تتب ّناها الخطة الخمسية السادسة حول فكرة التوفيق بين اعتبارات النمو الاقتصادى السريع واعتبارات التشغيل والتكافؤ الاجتماعى، حيث أنه أصبح مستقرًا فى الأدبيات الاقتصادية أن النمو الاقتصادى – وإن كان شرطًا ضروريا – إلا أنه ليس كافيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل يستلزم اتخاذ تدابير أخرى قد تكون مؤثرة فى النمو أو مصاحبة أو مكّملة له.

وعلى ذلك، فإن إستراتيجية التنمية تستهدف تحقيق أقصى نمو اقتصادى ممكن شريطة ضمان مستوى مقبول من التشغيل يسمح بتراجع معدل البطالة إلى ٥,٥ %بنهاية الخطة، وشريطة توفير مستوى معيشى لائق للفئات محدودة الدخل. بعبارة أخرى، فإن دالة الهدف التى تسعى إستراتيجية الخطة لتعظيمها ليست مطلقة، ولكنها مقّيدة باعتبارات التشغيل وتحسين أحوال الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.

ومن هذا المنطلق، ترتكز إستراتيجية التنمية على ما يلى:

- إعطاء دفعة قوية للأنشطة الاقتصادية الرائدة التى تنمو بمعدلات متسارعة، ومن أبرزها الصناعة التحويلية، التشييد والبناء، السياحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تحفيز التوّجه التصديرى، سواء السلعى أو الخدمى، مع مراعاة عدم الإخلال باحتياجات السوق المحلى للحيلولة دون ارتفاع الأسعار، وعدم استنفاذ الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية وحفاظًا على حقوق الأجيال القادمة ومصالحها.

- تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لارتفاع قدرتها التشغيلية ومناسبتها لجموع عريضة من الشباب ولبعض الفئات الاجتماعية كالمرأة الريفية أو المرأة المعيلة.
- التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة :القطاعات السلعية والخدمية الإنتاجية، وقطاعات البنية الأساسية والخدمات المرتبطة بالنشاط الإنتاجى، وقطاعات الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية.
- إفساح كافة المجالات الاقتصادية أمام القطاع الخاص) المحلى والأجنبى(، وتفعيل صيغ المشاركة المستحدثة بينه وبين القطاع الحكومى أو العام، مع تركيز دور الدولة فى مهام التنظيم والرقابة والمتابعة لضمان الالتزام بقواعد التنافسية فى السوق ومبادئ الحوكمة الرشيدة.
- المشاركة المجتمعية فى جهود التنمية على مستوى المحليات وتنظيمات المجتمع المدنى بمفهومه الواسع، سواء فى مرحلة التخطيط لاختيار المشروعات أو مرحلة التنفيذ أو مرحلة التشغيل والمتابعة، أى فى كافة مراحل دورة حياة المشروع.
- تحسين الظروف المعيشية للفئات محدودة الدخل من خلال:

١- التأثير فى التوزيع الأولى للدخول والثروات، وهو ما يتم عن طريق سياسات التشغيل وسياسات تملك الأراضى الزراعية والمشروعات الصغيرة ووحدات الإسكان.

٢- التأثير فى إعادة توزيع الدخل من خلال نظم الدعم السلعى والنقدى وسياسات التضامن الاجتماعى بوجه عام.

- تكثيف التوّجه الاستثمارى لمحافظات الصعيد وللمحافظات الصحراوية لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وتوسيع رقعة المعمور المصرى.
- التنمية الريفية – اقتصاديًا واجتماعيًا – لتقليل التفاوتات القائمة قياسًا بالحضر، ولفتح مجالات أوسع للتشغيل، وخاصة للمرأة الريفية لدعم مشاركتها الاقتصادية فى المجتمع.

تتمثل أهداف الخطة الخمسية السادسة(٢٠٠٨/٧-٢٠١٢/١١) فيما يلى:

أولا :فى مجال التنمية الاقتصادية:

- تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع متوسطه السنوى (٨%)
- زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى بمعدل ٦ % سنويًا.
- توفير نحو ٨,٣ مليون فرصة عمل، بمعدل ٧٥٠ ألف فرصة سنوي ًا، وتراجع البطالة من ٢ مليون فرد عام ٢٠٠٦ إلى ٤,١ مليون فرد بنهاية العام الأخير من الخطة، وبالتالى خفض معدل البطالة من ٣,٩ % إلى ٥%
- زيادة معدل الاستثمار من ٢٠ % إلى ٢٤ % من الناتج المحلى الإجمالى.
- تنمية الصادرات السلعية والخدمية بمعدل لا يقل عن ١٢ % سنويًا.
- زيادة الفائض فى ميزان المعاملات الجارية) شام ً ل التحويلات (من ٣,١ % من الناتج المحلى الإجمالى فى سنة الأساس إلى ٨,١ % من الناتج بنهاية الخطة.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٧ مليار دولار فى سنة الأساس إلى ١٤ مليار دولار بنهاية الخطة.

- زيادة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي من ٢٦ مليار دولار فى سنة الأساس إلى ٤٢ مليار دولار بنهاية الخطة.
- زيادة درجة الاندماج فى الاقتصاد العالمى من ٦٠ % فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٦٧ % بنهاية الخطة السادسة.
- تعزيز القدرة الإنتاجية والتكنولوجية للاقتصاد الوطنى من خلال:

١- استصلاح مساحات إضافية من الأراضى الزراعية فى حدود ٩٠٠ ألف فدان خلال الخطة.

٢- زيادة الناتج الصناعى بمعدل نمو حقيقى ٩ % سنويًا.

٣- تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمعدل يربو على ١١ % سنويًا.

٤- التوسع فى الطاقة الكهربائية المولدة بمعدل نمو سنوى لا يقل عن ٧%

٥- زيادة الطاقة الفندقية بنحو ١٥ ألف غرفة / سنة.

ثانيًا :فى مجال التنمية الاجتماعية والبشرية

- خفض معدل النمو السكانى من ٠٤,٢ % إلى ٩,١ % ليصل تعداد السكان إلى نحو ٦,٨١ مليون نسمة بنهاية الخطة، مقابل ٦,٧٢ مليون نسمة وفقًا لنتائج تعداد ٢٠
- تحقيق استقرار الأسعار بحيث لا يتجاوز المتوسط السنوى لمعدل التضخم ٦ %
- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٠ % إلى ١٥ % في السنة الأخيرة من الخطة.

- خفض نسبة الأمية من ٣,٢٩ % عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠ % بنهاية الخطة السادسة.
- زيادة نسبة مساهمة الإناث فى قوة العمل من ١٩ % فى سنة الأساس إلى ٢٥ % بنهاية الخطة.
- إنشاء ٤١٥ ألف وحدة سكنية للفئات محدودة الدخل.
- إنشاء نحو ثلاثة آلاف مدرسة و ٨٠٠ فصل رياض أطفال خلال الخطة.
- إنشاء ٣٠ قرية وتخصيص ١٢٠ ألف فدان من أراضى الاستصلاح لشباب الخريجين.

٤- سياسات التنمية:

يُعد تناسق السياسات الاقتصادية والاجتماعية مطلًبا أساسًيا لضمان فعالية إستراتيجية التنمية فى تحقيق مستهدفاتها، فقد تتعارض فى بعض الأحيان السياسات المطبقة نظرًا لتبنى كٍ لٍ منها أهداف مغايرة للأخرى .فعلى سبيل المثال، قد تكون السياسة الم الية توسعية الطابع على نقيض السياسة النقدية التى قد تكون أكثر تحفظًا وتتبع نهجًا انكماشًيا .وبالمثل، قد تميل السياسة التجارية للإسراف فى تشجيع الأنشطة التصديرية، مما قد يسفر عن اختناقات فى السوق الداخلى تغذى الاتجاهات التضخمية، وهو عكس ماتصبو إليه السياسة السعرية أو السياسة النقدية من استقرار نسبى فى الأسعار . ويصدق نفس القول على السياسة الاستثمارية التى تحفز الاستثمار فى كافة المجالات من خلال حِ زَم من التيسيرات والحوافز، وقد

يتعارض ذلك أحياًنا مع السياسات البيئية إذا ما كان الاستثمار يتعلق بمنطقة ذات حساسية بيئية أو بمورد قابلٍ للنضوب.

وعلى ذلك، فإن العبرة ليس فى مواءمة كل سياسة اقتصادية على حِدَ ه لأهدافها، وإنما فى اتساق هذه السياسات وتناغمها وانصهارها فى بوتقة واحدة على نحو يجعلها فى النهاية أكثر قدرة على ترجمة الإستراتيجية العامة للتنمية إلى واقع عملى يحقق الأهداف المنشودة.

وفيما يلى عرض موجز لأهم عناصر السياسات الاقتصادية العامة التى يتوقف عليها نجاح الخطة السادسة فى بلوغ أهدافها:

أولا :السياسة المالية

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية ذات التأثير الواضح والمباشر على المتغ ّيرات الكلية باعتبارها تعكس البرنامج المالى لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فمن خلال الموازنة العامة، يتم تقرير الاعتمادات المخ صّصة لتمويل الاستثمارات العامة، سواء بشكل مباشر من الخزانة العامة أو عن طريق تدبير موارد إضافية، كما أنه من خلال الموازنة العامة للدو لة، يتم تخصيص الموارد المالية اللازمة لدعم برامج الاستثمار والتصدير، مثل تمويل أنشطة التدريب، ومرافق المناطق الصناعية، وتوفير الحوافز الاستثمارية اللازمة لتنمية بعض المناطق) مثل الحوافز الموجّهة لتشجيع الاستثمار الخاص بمحافظات الصعيد(، فض ً لا عن أنه من خلال تنويع

مصادر تمويل عجز الموازنة يتم تقليل الاعتماد على الاقتراض من البنوك، وبالتالى عدم مزاحمة القطاع الخاص فى الحصول على الائتمان المصرفى.

ويمكن إيجاز أهم معالم السياسة المالية فى المرحلة المقبلة فيما يلى:

- الاستمرار فى تطبيق السياسات المحّفزة للنمو من خلال تشجيع الاستثمار والتشغيل باستخدام الأدوات الضريبية والجمركية لتحقيق معدل نمو اقتصادى سنوى قدره ٨ %فى المتوسط.
- زيادة مخصّصات الدعم ومزايا الأمان والضمان الاجتماعى للفئات محدودة الدخل، مع إعادة هيكلة الدعم لضمان وصوله إلى مستحقيه، والتحّول التدريجى للدعم النقدى، وخاصة النقدى المشروط .فعلى سبيل المثال، يبلغ مقدار الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بمشروع الموازنة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٥,٦٤ مليار جنيه بزيادة تناهز ٢٥ % عما هو متوقع ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والبالغ قدره نحو ٨,٥١ مليار جنيه.
- الاستمرار فى الإصلاحات المالية والض ريبية لتحقيق تناقص مطرد فى عجز الموازنة العامة ومنها إدخال تعديلات جوهرية على قانون الضرائب العقارية مما يسمح بالاستفادة من الثروة العقارية وصيانتها، وكذا إدخال تعديلات على قانون الضرائب على المبيعات على نحو يهيئ لتطبيق قانون الضرائب على القيمة المضافة، فض ً لا عن إصلاح مؤسسات الرقابة المالية لضمان حماية المال العام، وكذلك التح ّول إلى نظام موازنات البرامج والأداء بد ً لا من موازنة إنفاق بما يتوافق مع تعديلات قانون الموازنة رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بما يحقق كفاءة الإنفاق العام.

ثانيًا :السياسة النقدية

وتتمثل أهم عناصرها فيما يلى:

- تحديد معدل التوسع فى السيولة المحلية على نحو يحقق المواءمة بين هدفى النمو الاقتصادى وتحجيم التضخم عند مستوى مقبول(٦%-٧%)
- تحسين مركز ميزان المدفوعات وتنشيط سوق المعاملات بين البنوك بالنقد الأجنبى للحفاظ على درجة ملائمة من الاستقرار فى سوق الصرف.
- زيادة الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة، وخاصة عمليات السوق المفتوحة، للتأثير فى حجم التعاملات على النحو المنشود.
- تقليل الهامش بين سعرى عائد الإيداع والإقراض للحفاظ على علاقة م توازنة بين المودعين والمستثمرين.
- الحفاظ على الاحتياطيات الدولية عند مستوى مناسب يكفل سداد الالتزامات الخارجية و لتغطية الواردات السلعية لفترة ٩ شهور على الأقل.
- تأكيد الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة على المؤسسات المصرفية الشفافية و المساءلة والإفصاح عن المعلومات
- تشجيع الاندماجات بين البنوك لتكوين كيانات اقتصادية قوية.

ثالثًا :سياسات تحسين وتهيئة مناخ الاستثمار

تتعلق هذه السياسات بسبل تنشيط الاستثمار الخاص المحلى والأجن بى، وبرامج إدارة الأم وال المملوكة للدولة وبرامج إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام،

وسياسات تفعيل سوق المال وسوق التأمين، ونشاط المناطق الاقتصادية والحرّة .

ونوجز أهمها فيما يلى:

- إعداد خرائط حديثة للأراضى المطروحة للاستثمار.
- التوسع فى حملات الترويج والتسويق الدولية للتعريف بفرص الاستثمار فى مصر.
- مواصلة تبسيط إجراءات الاستثمار والتيسير على المستثمرين من خلال:

١- ميكنة السجل التجارى لفروع مجمع الاستثمار بالإسماعيلية وأسيوط

٢- تبسيط إجراءات افتتاح فروع للشركات الأجنبية

٣- وضع قواعد نشاط التخصيم.

- توفير تيسيرات وحوافز استثمارية، خاصة للمشروعات التنموية بجنوب مصر
- إصدار القواعد الخاصة بكفاية رأس المال للشركات العاملة فى مجال السمسرة فى الأوراق المالية.
- تفعيل نظام بيع الأوراق المالية المقترضة.

رابعًا :السياسات التجارية

يمكن إيجاز أهم السياسات فيما يلى:

- تبسيط الإجراءات الخاصة بالتصدير والاستيراد.
- زيادة الموارد المالية المخصّصة لصندوق تنمية الصادرات.
- توفير وسائل تمويل تأمينية لتفادى مخاطر التجارة بهدف تشجيع الص ادرات المصرية للأسواق الأفريقية.

- تنمية المعاملات مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، والإسراع فى استكمال البنية الأساسية لتفعيلها بهدف تعزيز دمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى.

خامسًا :السياسة الصناعية

وتتمثل أهم السياسات الصناعية فيما يلى:

- التوّجه نحو الصناعات التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية وتنافسية
- التركيز على عنصر التدريب لتنمية مهارات العاملين بالصناعة وزيادة الإنتاجية.
- إنشاء وتنمية المناطق الصناعية وتجهيزها بالمرافق والخدمات الأساسية لتشجيع التوطن الصناعى، وخاصة بمحافظات الجنوب.
- تبسيط الإجراءات الخاصة بمنح التراخيص والتشغيل، وتيسير الحصول على ُمدخلات الإنتاج لخفض تكلفة الُمنتج المصرى

تاسعا: بتطبيق الخطه الخمسيه السادسه لعام ٢٠٠٨/٢٠١٢ على العديد من الخدمات

أولا: قوة العمل

ارتفع معدل المساهمة فى النشاط الاقتصادى من ٢٩ % عام ١٩٩٦ إلى ١,٣٠ % عام ٢٠٠٦ نتيجةتزايد الانضمام لسوق العمل مع تغ ّير التركيب العمرى لصالح الفئات فى سن العمل . ومن المتوقع تصاعد هذه النسبة لتصل إلى ٣١ % بنهاية الخطة، وهو ما يعنى زيادة حجم القوة العاملة من

نحو٢٢ مليون فرد عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٥,٣مليون فرد فى عام ١١ / ٢٠١٢وهو ما يعكس معد ل نموسنوى قدرة ٨,٢ % فى المتوسط.

ثانيا: التشغيل

على الرغم من أهمية توافر عناصر الإنتاج المختلفة لتحقيق التنمية إلا أن العنصر البشرى يظل دائماًالمحرّك الأساسى لأية عملية تنموية، فالإنسان هو الوسيلة الأساسية للتنمية، وهو أيضًا الهدف النهائىمنها .ويعتبر تحقيق التوافق بين العرض والطلب على العمالة من الأهداف الرئيسية التى تنشدها الخطةمن خلال توفير فرص عمل حقيقية تخّفف من حِدّة البطالة.

وتستند إستراتيجية الخطة فى تحقيق مستويات عالية من التشغيل على المحاور التالية:

١-إيجاد بيئة مواتية لحفز الإنتاج والنمو والتشغيل.

٢- إفساح المجال أمام القطاع الخاص لكى يأخذ دوره فى دفع عجلة نمو الاقتصاد الوطنى.

٣- تنمية المهارات البشرية من خلال تطوير وتحديث مراكز التدريب

٤- ربط سياسات التعليم والتدريب بالاحتياجات الحقيقة لسوق العمل.

تهدف الخطة السادسة إلى زيادة مستويات التشغيل بمعدل ٧٥٠ ألف فرد كل عام فى إطار تنفيذ البرنامج الإ نتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وذلك من خلال التوسع فى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كثيفة العمل، وتفعيل دور الصندوق الاجتماعى للتنمية و تنظيمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، ومن خلال تدعيم القاعدة الصناعية بإنشاء ألف مصنع كبير وإنشاء وتوسع ألفى منشأة متوسطة الحجم، فضلا عن مشروعات

التنمية المحلية بمختلف المحافظات. ومن المتوقع أن يصل حجم المشتغلين إلى نحو ٩,٢٣ مليون فرد عام١٢ مقابل ١,٢٠/ مليون فى سنة الأساس، بمتوسط معدل نمو سنوى ٣%

مكّون المشروعات الصغيرة

و يضم المكون مجموعة البرامج و المشروعات التى تهدف إلى دعم و تنمية المشروعات الصغيرة من جانب الحكومةفى إطار الالتزام بتنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية بإيجاد فرص عمل للشباب ورعاية محدودى الدخل، وذلك فى ضوء ما تقضى به المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بأن يدرجفى الخطة السنوية للدولة ما يتقّرر من تمويل ميّسر للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر. **وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي-:**

-برنامج البنية الأساسية

- برنامج المساندة الفنية

- برنامج تنمية القدرات البشرية

- برنامج الإمكانيات التسويقية

- برنامج التمويل الميسر

ثالثا: مستويات المعيشه

فى ظل معدل نمو حقيقى ٨ %للناتج المحلى الإجمالى ومعدل نمو سكانى قدره ٩٥,١% ، من المتوقع زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى بنحو ٦ %خلال فترة الخطة السادسة، واتضح تطور الناتج المحلى الاجمالى والسكان ومتوسط دخل الفرد خلال الخطه السادسه الناتج المحلى لعام ٢٠٠٧ (٧٣٠,٠) مليار

جنيه والسكان وصل عددهم الى (٧٤) مليون نسمه، ومتوسط دخل الفرد وصل الى (٩,٨٥) الف جنيه ولعام ٢٠١٢ وصل الناتج المحلىالى (١٠٧٥,٠) مليار جنية والسكان وصل عددهم الى (٨١) مليون نسمه، ومتوسط دخل الفرد وصل الى (١٣,١٧) الف جنية

وتهدف الخطة الخمسية بذلك إلى تحقيق تحسن ملموس فى مستوى معيشة المواطنين من خلال توفيرفرص عمل منتج ترفع من مستويات الدخول، ومن خلال خفض معدل التضخم إلى مستوى مقبول ٦%-٧% وهو ما يتأتى نتيجة تبنى حزمة من السياسات النقدية والمالية والاجتماعية ترمى إلى ضبط العرض النقدى بما يتوافق وحجم الم عاملات، وإلى توفير الاستقرار النسبى لأسعار الصرف، وتوازن العلاقة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، فض ً لا عن تفعيل برامج الدعم الغذائى والنقدى وشبكات الضمان الاجتماعى.

رابعا: خدمات التعليم

١- التعليم قبل الجامعى

المحاور الإستراتيجية

تستند إستراتيجية التعليم ما قبل الجامعى خلال الخطة السادسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: يتمثل فى إتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة من خلال دعم التوسع فى بناء المدارس،والاستيعاب الكامل لجميع التلاميذ والاهتمام برياض الأطفال والطفولة المبكرة، والاهتمامبتعليم الفتيات والاهتمام بتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، ومحو الأمية وتعليم الكبار.

المحور الثانى: الجودة الشاملة فى التعليم من خلال الإ صلاح المتمركز على المدرسة وتأهيل المدرس للاعتماد التربوى، والتنمية المهنية للمعلم ورعايته وتطوير المناهج التعليمية والأنشطة الطلابية، وتفعيل دور التكنولوجيا لتحسين العملية التعليمية، وتطوير نظم الامتحانات والتقويم، ورعاية الموهوبين والمتفوقين، وتطوير التعليم الفنى وتحسين جودته.

المحور الثالث: رفع كفاءة النظم المؤسس ية، من خلال التأهيل والدعم المؤسسى للامركزية والبحث العلمى.

مرتكزات إستراتيجية التعليم:

تتمثل هذه المرتكزات فيما يلى:

زيادة معدلات القيد بالمراحل التعليمية المختلفة، أخذًا في الاعتبار معدلا ت الزيادة السكانيةللفئات العمرية في سن التعليم.

زيادة الطاقة الاستيعابية بالمدارس، وخفض كثافة الفصول في إطار البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية والخاص ببناء المدارس ٣٥٠٠ مدرسة.

الارتقاء بمستوي جودة العملية التعليمية بما يستوعب الثورة التكنولوجية و المعلوماتية

توسيع دائرة المشاركة المجتمعية وتحفيز دور القطا ع الخاص للمشاركة الإيجابية

الأهداف الكمية

قبول جميع الملزمين) من بلغ سن السادسة فى أول أكتوبر من كل عام (بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسى للحفاظ على نسبة قبول ١٠٠ %

دعم مرحلة الطفولة المبكرة من ٤-٥ سنوات والتوسع فى فصول رياض الأطفال للوصول إلى نسبة استيعاب ٦٠ % والارتقاء بجودة التعليم فى هذه المرحلة.

خفض نسبة الأمية من ٢٩ % فى سنة الأساس إلى نحو ٥,٢٧ % فى السنة الأولى ثم إلى نحو٢٠ %فى السنة الأخيرة، مع خ فضها فى الحضر من ٢٠ %عام ٢٠٠٦ إلى ١٥ % عام ,2012وفى الريف من ٦,٣٦ % إلى ٢٥ %، فض ً لا عن خفض نسبة الأمية إلى الصفر

٢- التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى

الإستراتيجية والأهداف

تستهدف إستراتيجية التعليم العالى والجامعى ما يلى:

إتاحة وعدالة توزيع فرص التع ليم العالي بكافة أنواعه لتلبية احتياجات الطلب المجتمعي في كافة المناطق.

التوسع في الأنماط الجديدة من التعليم العالي.

إتاحة مزيدٍ من فرص التعليم الفني والتكنولوجي المتطّور لخدمة التنمية.

تشجيع المشاركة المجتمعية في إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي.

التركيز على تنمية المهارات ودعم القدرات المؤسسية.

وتتمثل أهداف الخطة فيما يلى:

الوصول بإجمالي عدد المقيدين في جميع مؤسسات التعليم العالي في مصر بنهاية الخطة إلي نحو ٤,٣ مليون طالب وط البة منهم نحو ١,٢ مليون في مؤسسات التع ليم العالي الحكومي "جامعات، ومعاهد عليا، وكليات تكنولوجية".

الارتفاع بالحد الأدني من نسب الالتحاق بالمحافظات المختلفة إلي ٢٨ % من الشريحة العمرية ١٣-١٨ سنة

زيادة أعضاء هيئة التدريس فى عام ٢٠١٢ إلي نحو ٤,١٩ ألف عضو بالكليات النظرية،ونحو ١,٥٧ ألف عضو بالك ليات العملية، مقارنة بنحو ٧,١٠ و ٢٥ ألف عضو على التوالى فى عام ٢٠٠٤

الارتفاع بنسبة المقيدين بالتعليم العالي الفني والتقني إلي ٩,١١ % من إجمالي فرص التعليم العالي بالمقارنة بنسبة ٣,٩ % وفق بيانات عام ٢٠٠٤، مع إنشاء ثلاث كليات تكنولوجية متطّورة.

خامسا: الخدمات الصحية

الإستراتيجية العامة

تتركز إستراتيجية الصحة والسكان على ستة محاور أساسية لتحقيق هذه الرؤية الجديدة:

المحور الأول :تطوير هيئة التأمين الصحي من الناحية الإدارية والمالية، بهدف فصل جهة تمويل العلاج عن جهة تقديم العلاج.

المحور الثاني :نشر صندوق رعاية صحة الأسرة الذى يتعاقد مع كافة المؤسسات العلاجية.

المحور الثالث :تغطية جميع المواطنين الذين لا يشملهم نظام التأمين الصحي الحالي.

المحور الرابع :استمرار التوسع في إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية في كافة المحافظات.

أهم أهداف الخطة السادسة والعام الأول:

١- زيادة عدد الوحدات الصحية من ٤٤٥٢ وحد ة إلى٠ ٧٢٠ وحدة خلال نفس الفترة

٢- زيادة المستشفيات العامة والمركزية من ٣٨١ مستشفى متوقع فى عام ٢٠٠٧ الى ٦٠٠ مستشفى عام ٢٠١٢

٣- زيادة عدد الاسر من ١٨٥ ألف سرير متوقع فى عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦٠ ألف سرير فى عام ٢٠١٢

عاشرا: مثال: خطه لمواجهه مشكله البطاله فى مصر

١- زياده طموحات افراد المجتمع: ادى الى وجود مظاهرات للمطالبه بفرص عمل

٢- مع قله الزمن المخصص لتلبيه المطالب

٣- وقله المشاركه فى العمل لتحسين الانتاجية العمل

حيث وصل عدد المتعطلين لنهاية ٢٠١٢ الى ١,٤ مليون فرد، ولمواجهه مشكلة البطالة نحتاج الى مخططون لصنع القرار العقلانى الرشيد ونحتاج الى مشاركه كافه الجهود على المستوى الرسمى والشعبى فى إيجاد حلول جذرية غير تقليدية واستخدام أنماط استثمارية يرتكز فيها النمو على تكثيف التشغيل . والواقع أن هناك من الأجهزة والبرامج ما تتفتح معها آفاق التشغيل، و نخص ب الذكر منها آليات التشغيل التالية:

١- البرامج المختلفة لوزارة التنمية المحلية

٢- البرامج المختلفة للصندوق الاجتماعى، وخاصة برنامج الأشغال العامة، وبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة وغيره من برامج صناديق التنمية والمؤسسات التمويلية.

٣- برامج التنمية الصناعية والسياحية واستصلاح الأراضى.

٤-شبكة مكاتب الاستخدام التابعة لوزارة القوى العاملة،

٥- نشرات سوق العمل والتوظيف التى توفر معلومات عن سوق العمل فى الداخل والخارج.

الفصل السابع

الفقر كأحد معوقات التنمية المستدامة

أولاً : مفهوم الفقر.

ثانياً : أنواع الفقر.

ثالثاً : أساليب قياس الفقر.

رابعاً : أسباب الفقر.

خامساً : واقع الفقر فى مصر.

سادساً : خصائص وسمات الفقراء.

سابعاً : النظريات المفسرة للفقر.

ثامناً : مداخل واستراتيجيات لمواجهة الفقر.

تاسعاً : الخدمة الاجتماعية ومشكلة الفقر.

عاشراً : السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى ومشكلة الفقر.

أولاً : مفهوم الفقر:

مفهوم الفقر مفهوم متعدد الأبعاد حيث تتعدد التعريفات الخاصة به فليس هناك اتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر وإنما هناك اجتهادات كثيرة تتداخل فى أكثر من نقطة ويرجح ذلك إلى عوامل مختلفة من أهمها اختلاف المواقف المبدئية للباحثين من الفقر وتصورهم لما يلزم عمله بشأنه وتنوع المنطلقات النظرية والاختبارات المنهجية وغيرها فضلاً عن هذا، هناك عوامل كثيرة من أبرزها:

- اختلاف السياقات الحضارية التى يظهر فيها الفقراء.
- تباين صور الفقر، ومدى انتشاره وحدته، باختلاف المجتمعات والعصور فليس ثمة تعريف موحد للفقر فى كل الثقافات.

فلقد عرف الفقر فى معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه:

حالة تلحق بالفرد أو المجتمع حين تعوزه أشياء ضرورية لازمة لممارسة أوجه نشاطه المختلفة، ولما كان مستوى المعيشة لشعب معين يتغير من حين إلى آخر – حسب التقدم الذى يحرزه فى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى فإن حالة الفقر تختلف بحسب المستويات التى ننظر منها وتظل دائماً خاضعة للأحكام القيمية.

ويعرف قاموس علم الاجتماع الفقر بأنه:

مستوى معيشى منخفض لا يعنى بالحاجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتى لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام فى المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة.

ولقد ذهب البعض إلى أن مفهوم الفقر يتضمن:

الحرمان وعدم الوفاء بالحاجات الإنسانية أو هو القصور المصاحب لدخل معين عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفرد، وعلى مستوى العالم يمكن تمييز الفقراء بأنهم هؤلاء الناس العاجزين عن مقابلة حاجاتهم الأساسية لأن دخولهم ضئيلة، كذلك هناك جواني مرتبطة بالفقر منها الحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية أو الافتقار إلى الحقوق المدنية وصعوبة وصولهم للموارد أو هؤلاء المستبعدون من ممارسة الأنشطة الاجتماعية.

كما يعرف الفقر بأنه:

الحالة الاقتصادية التى يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافى للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية، الغذاء والملبس والسكن وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق فى الحياة.

ويعرف "عبد الباسط عبد المعطى" الفقر بأنه:

حالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة، وأن الفقراء هم من حرموا بنائياً وتاريخياً ولا يزالون من فرص عادلة فى التملك، ومن فرص المشاركة فى صناعة واتخاذ القرارات ذات الصلة بإحداث تغيرات أساسية فى مجمل السياسات العامة والقطاعية على مستوى المجتمع، وبعد هذا تأتى فرصتهم الضائعة من التعليم والعمل والدخل والصحة والسكن.

والفقر ظاهرة اجتماعية باثولوجية ومشكلة معقدة، ترتبط ببنية المجتمع وثقافته – تؤثر فيها وتتأثر بها – وتعزى إلى مجموعة متفاعلة من المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتتجسد مظاهرها فى الحرمان المادى والاجتماعى والسيكولوجى وتدنى نوعية الحياة (انخفاض الدخل، تفشى البطالة، سوء التغذية، انتشار المرض، انتشار الأمية، عدم توفر المسكن الملائم، ارتفاع وفيات الأطفال، قصر العمر الافتراضى ..... الخ).

لـذلك فـالفقر ظـاهرة اجتماعيـة متعـددة، وتهمـيش لطبقـة مـن المجتمـع وحرمانهـا مـن المشـاركة فـى صـنع القـرار وإبعادهـا عـن الوصـول إلـى مختلـف الخدمات الاجتماعية، حيث يتعارض الفقر مع حقوق الإنسان فهو لا يستقيم قط مـعالحقـوق الاقتصـادية الضـرورية للحيـاة، وإنمـا يتعـارض أيضـاً مـع الحقـوق السياسة الأساسية للإنسان، فالفقر يعنى عدم قدرة الفرد على تحقيق مستوى كريم من المعيشة، كما يعنى أيضاً عدم قدرة الفرد على المطالبة بحقوقه السياسية من حرية التعبير وحرية الكلمة.

ويعرف آخرون الفقر على انه هو:

فقد القدرات وهو نقص ثلاث قدرات أساسية وهى القدرة على التغذية السليمة والكافية والقدرة على الإنجاب الصحى، القدرة على الحصول على قدر من التعليم والمعرفة،ويتناوله البعض على أنه حالة من العوز غالباً ترتبط بالمستوى الاقتصادى للأفراد ومدى قدرة هذا المستوى على إشباع احتياجاتهم المختلفة، وقد اشار "سين Sen ١٩٨٥" بأن الفقر هو عدم وجود القدرة على العمل والمشاركة فى مجتمع معين، وتشير كل هذه التعريفات للفقر باعتباره الحالـة التـى لا يـتم التوصـل إلـى مسـتوى معيشـى يضـمن إشـباع الحاجـات الأساسية، وهو ما أكدت عليه تعريفات البنك الدولى.

كما يربط البعض بين الفقر وفرص الحياة والتى تؤثر على الصحة والتعليم والمسكن والبطالة، والإنفاق الأقل من المتوسط على الطعام والمسكن.

ويعرفه طلعت السروجى بأنه عدم القدرة على إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ولا يرتبط درجة عدم إشباع هذه الحاجات الأساسية بخط الفقر وحده، بل أيضاً بقدرة الأسرة على تحقيق الدخل والفرص المتاحة والعدالة فى توزيع

الدخول، كما يعرف الفقر بأنه الحرمان من المتطلبات الأساسية للحياة والخدمات الاجتماعية.

ويمثل الفقراء تلك الفئة من المجتمع غير القادرة على مواجهة حاجاتها الأساسية وفقاً لمستويات المعيشة السائدة فى المجتمع، وهم الأفراد والأسر التى يقع دخلهم تحت مستوى معين ومن ثم لا يمكن مشاركتهم فى الأنشطة العادية لباقى الأفراد فى المجتمع.

ويعرف فقراء الريف بأنهم مجموعة أفراد المجتمع الريفى غير القادرين على إشباع حاجاتهم الأساسية، وعدم قدرتهم أيضاً على تحقيق الدخل المناسب، والذين يقع دخلهم تحت مستوى معين.

ويتضح من التعريفات السابقة لمفهوم الفقر أن مفهوم الفقر يتسم بالتفاوت تبعاً لتفاوت المجتمعات من حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى وأنه لا يوجد اتفاق حول تعريف الفقر وقد يرجع ذلك إلى تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تؤثر على تعريف الفقر.

كما يتفق مع التعريفات السابقة والتى أوضحت أن الفقر هو الحرمان وتدنى الحالة الاقتصادية والتى يتفقر فيها الفرد للحصول على الدخل الكافى والرعلية الصحية والغذاء والمسكن الملائم كذلك قد يعنى الفقر أيضاً الحرمان من المشاركة فى صنع القرار وعدم القدرة على المطالبة بحقوقه السياسية والاجتماعية حيث أن الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد.

كما يمكن أن يعرف فقراء الريف بأنهم:

"مجموعة من الأفراد يعيشون فى مناطق ريفية لا يتوافر لديهم ملكية زراعية ولا يستطيعون تلبية حاجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والرعاية الصحية نتيجة لتدنى دخولهم".

ثانياً : أنواع الفقر:

يتسم الفقر بكونه ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات طبيعة نسبية الأشكال التى تحمل فى مضمونها وتعبر عن ظاهرة الفقر حيث نجد أن الفقر يقسم بحسب طبيعته إلى (فقر نسبى، ومطلق) ويقسم الفقر بحسب طبيعة المكان إلى (فقر حضرى، فقر ريفى) ويقسم بحسب فترته الزمنية إلى (فقر مزمن، فقر عابر) وسنتناول تلك الأنواع فيما يلى:

١- أنواع الفقر بحسب طبيعته:

ينقسم الفقر بحسب طبيعته إلى نوعين:

أ- الفقر النسبى Relative Poverty

عرف البعض الفقر النسبى باعتباره أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيراً فقراً نسبيا،كما يشار إليع تبعاً للموقع النسبى للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعنى فهو يختلف من الريف إلى الحضر وبين دولة إلى أخرى وعلى سبيل المثال (ما يرضى به فرد للبقاء على حياته قد يأباه فرد آخر).

ب- الفقر المطلق Absolute Poverty

ويقصد بالفقر المطلق ذلك النوع من الفقر الذى يعجز خلاله الفرد عن إشباع احتياجاته من مسكن وملبس وغذاء صحى، وخدمات صحية، ومعنى (مطلق) لا يتغير بتغير المكان والزمان، وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية.

٢- أنواع الفقر بحسب فترته الزمنية:

تواجه الشعوب موجات من الفقر هذه الموجات قد تجعل من الفقر أحد نوعين:

أ- الفقر العابر أو (الفقر المؤقت) Tempora Poverty

ويشير الفقر العابر إلى الفقر لأجل قصير أو مؤقت أو موسمى، مثالنا فى ذلك الفقر المائى والذى يصيب مناطق معينة من العالم قد تدفع تلك المناطق إلى الافتقار فى الإنتاج الزراعى مما يؤدى لانتشار الفقر فى تلك المناطق خاصة منها التى مازالت معتمدة بشكل كبير فى ميزانيتها على الزراعة كدول العالم الثالث.

والفقر المؤقت يكون نتيجة لأسباب مؤقتة عندما تزول تنتهى معها حالة الفقر.

ب- الفقر المزمن Chronic Poverty

ويشير الفقر المزمن إلى الفقر طويل الأجل ويكون نتيجة لأسباب هيكلية فى الفرد ذاته على سبيل المثال الأمية وانخفاض مستوى التعليم عموماً أو "عدم تعلم حرفة أو اعتلال الصحة" فمن يعيشون فى حالة الفقر المزمن هم من يحصلون على دخل فعلى أو متوقع فى حالة تعطلهم، يقل عن دخل خط الفقر، فهؤلاء ليس لديهم القدرات والإمكانيات التى تمكنهم من الحصول على عمل ذى دخل مناسب.

٣- أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان:

فى هذا الجزء من أنواع الفقر نحاول أن نرصد نوعين من أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان والتى هى وثيقة الصلة بالتنمية البشرية وحجمها فى العالم هذين النوعين هما الفقر الحضرى والفقر الريفى.

أ- الفقر الحضرى Urban Poverty

هو فقر وثيق الصلة بالقصور فى عملية التنمية البشرية، ويمكن أن نعرفه بأنه "الفقر الناتج عن الازدحام فى المناطق الحضرية واحتمال التعرض للأمراض المعدية خاصة بين الفقراء نسبياً فى المناطق الحضرية مما يقلل من مزايا الحياة فى الحضر من خدمات أفضل.

ب- الفقر الريفى:

ويرجع إلى قصور الاستثمار فى الموارد البشرية فى المناطق الريفية، بل أن المناطق الريفية اشد فقراً من المناطق الحضرية المهمشة ذلك أن هناك تفاوتاً كبيراً فى مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفى البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر، وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة فى الحضر يبلغ ٤ – ٦ مرات أكثر من نصيب الفرد فى الريف وذلك كما ورد فى تقرير المركز الإقليمى لمنظمة الأغذية والزراعة ذلك التقرير الذى أكد على أن أعلى نسبة للفقراء فى العالم تعيش فى المناطق الريفية

كما أن هناك أنواع أخرى للفقر تتمثل فى:

١- **الفقر المادى:** يقاس بفقر الدخل وفقر الاستهلاك (خط الفقر الوطنى).

٢- **الفقر غير المادى:** يقاس بعدة طرق منها فقر الصحة، انخفاض التعليم وانتشار الأمية، الاستبعاد الاجتماعى، وهذا ما يطلق عليه الفقر متعدد الأبعاد.

٣- فقر الدخل Income poverty

فقر الدخل هو فهم الفقر الذى يستند فقط على مستويات الدخل النقدى، حيث يتم استخدامه من قبل كل من البنك الدولى والأمم المتحدة ووفقاً للبنك الدولى فإن الناس الذين يعيشون على أقل من ١ دولار فى اليوم الواحد يعيشون فى فقر مدقع، والذين يكسبون أقل من ٢دولار يومياً هم فى فقر معتدل، ويستخدم فقر الدخل أيضاً لتحديد خط الفقر، وهذا هو الحد الفاصل بين الفقر وغير الفقر على النحو الذى تحدده الحكومات، لأنه يقوم على تحديد تكلفة الاحتياجات المعيشية فى كل بلد وفقاً للاحتياج.

٤- فقر الحاجات الإنسانية Human needs poverty

يشير إلى أنه الحرمان من إشباع الحاجات الإنسانية، وقد تم تحديد مجموعة من الفئات الأساسية للاحتياجات الإنسانية التى من المفترض أن يتم تقييم فقر الأفراد أو الأسر على أساسها، من أهمها التغذية الكافية والمأوى اللائق والكساء والعمل والحماية والأمان والمعرفة والتمتع بالحرية والمشاركة والصحة.

٥- فقر القدرات Capabilitie Poverty

يشير إلى افتقار الأفراد للقدرات الأساسية ومن أمثلة هذه القدرات أن يكون فى مقدرة الإنسان أن يعيش حياة صحيحة وأن يتمتع بمستوى كاف من الغذاء والكساء والقدرة على القراءة والكتابة والمشاركة فى الحياة الاجتماعية والسياسية.

٦- خرائط الفقر Poverty Maps

عبارة عن معلومات مستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر سواء كانت بطريقة مباشرة، أو من خلال التعداد الوطنى أو مركز التعليم والصحة والتضامن الاجتماعى حيث تنظم معلومات عن مؤشرات فقر الدخل مثل الناتج المحلى الإجمالى للفرد الواحد، أو مستويات المعيشة اليومية أو الرفاهية مثل متوسط العمر المتوقع ومعدل وفيات الأطفال ومحو الأمية.

ثالثاً : قياس الفقر:

لكمن أهمية قياس الفقر فى التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموجرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر.

فعند قياس الفقر عادة ما يتم الإشارة إلى مؤشرات الإنفاق أو الدخل باعتبارها أكثر أهمية وخطوة أساسية لتحليل الفقر.

ويمكن تصنيف أساليب قياس الفقر إلى اتجاهين:

أ- الاتجاه الأول: اتجاه "الرفاهية" Welfares

ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه معايير مالية فى قياس الفقر، مثل دخل الفرد، وإنفاقه الاستهلاكى وهو الاتجاه السائد فى أدبيات الفقر.

وهناك اقترابات عديدة لقياس الرفاهية ففى إطار مجتمع ما يتواجد الفقر إذا ما عجز الفرد أو الأسرة عن الوصول إلى مستوى معين من المعيشة أو الرفاهية وهو الحد الأدنى المقبول فى هذا المجتمع.

ب- الاتجاه الثانى: اتجاه اللارفاهية Non Welfares

ويعنى هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية، مثل التغذية والصحة والتعليم ويركز على قضايا مثل: سوء التغذية أو غياب الرعاية الصحية أو الأمية باعتبارها نتائج مباشرة لانتشار الفقر.

ويعبر عن المؤشرات الاجتماعية للرفاهية "بالاحتياجات الأساسية، وترتبط عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية بصورة وثيقة بالفقر.

واستناداً إلى مقياس مؤشرات الاحتياجات الأساسية، فإنه يمكن التعبير عن درجة شدة الفقر من خلال خمسة تصنيفات:

١- عدم القدرة على إشباع الاحتياجات من الغذاء أو الملبس.

٢- الصعوبة الشديدة فى توفير الغذاء.

٣- بعض الصعوبات فى توفير الغذاء والصعوبة الشديدة فى توفير الملبس.

٤- بعض الصعوبات فى توفير الملبس.

٥- عدم مواجهة أية صعوبات فى توفير الغذاء والملبس.

كما يوجد أسلوب خط الفقر لقياس الفقر:

وتكمن فكرة هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر أهمها مؤشر عدد رؤوس الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر، وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر، ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات أو دخول الأسر.

ويعتبر خط الفقر Poverty Line هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر.

وهو مفهوم نسبى وتحكمى ويمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير فى المجتمع، ويستخدم للمقارنات ويستند البنك الدولى فى تحديد هذا الخط إلى الاستهلاك ويستخدمه فى المقارنات الدولية وحدد خط الفقر بمبلغ دولار واحد يومياً للشخص الواحد، وهناك خط فقر مقترح يختلف من منطقة لأخرى يصل ٢ دولار يومياً للشخص فى أمريكا اللاتينية.

ويتضح مما سبق أن هناك أبعاد متعددة لمفهوم الفقر يصعب قياسها، فهناك بعض الأبعاد للفقر البشرى تم إغفالها من مقياس الفقر البشرى مثل غياب الحرية السياسية، وعدم القدرة على المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات، وكذلك

العجز عن المشاركة فى تنمية المجتمع المحلى كما أن قياسات الفقر لم تعد تعتمد على مقاييس الدخل فحسب لأنه أصبح من الضرورى استخدام مقياس لقياس الفقر البشرى.

رابعاً : أسباب الفقر:

الفقر ليس ظاهرة مستقلة حيث يتأثر الفقر بالظروف والأوضاع المجتمعية، فمثلاً أثرت فترة الركود الاقتصادى بعد الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩٢٠، وأيضاً الكساد العظيم حيث أثر على انتشار البطالة الجماعية، وبالتالى كان أكثر من ثلث السكان يعيشون فى فقر فى هذه الفترة.

وتعددت وجهات النظر حول أسباب الفقر ويمكن عرض بعضها على النحو التالى:

أ- الحرمان من الأصول وتشمل هذه الأصول الإنتاجية والأصول غير الإنتاجية.

ب- سياسات التشغيل الحكومية وإجراءاتها التنظيمية لسوق العمل فقد حالت دون نمو التشغيل فى القطاع الخاص مما زاد من معدلات البطالة ومن ثم الفقر.

ج- عدم وصول البرامج الاجتماعية المخصصة رسمياً لفئات محدودة من السكان الأكثر فقراً بشكل فعال إلى من يفترض أن تستهدفهم.

د- محدودية نصيب الفرد من ملكية وسائل الإنتاج على مستوى المجتمع.

ومن أسباب الفقر الضغط السكانى والذى حال دون مزيد من فرص العمل والخدمات الاجتماعية والإعانات الاستهلاكية وهذا زاد من حجم الفقر.

كذلك من الأسباب التى أدت إلى ظهور الفقر:

- التحولات الاقتصادية العميقة التى اعتمدت على التكنولوجيا الحديثة مما تسبب فى قلة الاعتماد على الأيدى العاملة.
- السياسات العامة الخاطئة التى تنظر إلى المصلحة الشخصية أولاً .
- التمييز العنصرى وعدم المساواة بين الجنسين فى العمل.

ويتضح من العرض السابق تعدد أسباب الفقر وفقاً لتعدد وجهات النظر المختلفة وأن من أسباب انتشار الفقر فى الريف المصرى:

- انتشار البطالة.
- تدنى الدحل.
- انتشار الأمية.
- انتشار الأمراض نتيجة سوء التغذية.
- انخفاض مستوى الرعاية الصحية.
- ضعف القدرة على المشاركة فى التنمية.

خامساً : واقع الفقر فى مصر:

تعانى مصر منذ عقد السبعينات وبداية الانفتاح الاقتصادى وخلال حقبتى الثمانينات والتسعينات من تفاقم اختلالات الدخل وازدياد أعداد الأسر التى يقع إنفاقها تحت خط الفقر، وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى تهميش أعداد متزايدة من فئات الدخول الدنيا وإلى ارتفاع نسبة البطالة وتزايد معدلات الفقر.

ونسبة الفقر فى مصر نسبة لا يستهان بها، وفيما أظهرته بعض الدراسات أن مستوى المعيشة فى الحضر أعلى منها فى الريف، كما أن الفقر أقل انتشاراً فى الحضر، ومع ذلك فإن شدة الفقر والتفاوت فى توزيع الدخول أعلى فى الحضر عنها فى الريف، ويتركز الفقر فى الوجه القبلى عنه فى

محافظات الوجه البحرى وقد تزايد الفقر فى مصر بصورة ملحوظة سواء إذا ما يقيس بعدد الأسر التى تعيس عند مستوى الفقر أو أقل منه وفى حين أن أقل من ٨%من السكان يعتبرون فقراء فقراً مدقعاً يعيشون على أقل من ١ دولار يومياً .

وأن ٢٠% من السكان فى مصر يملكون الآن ٨٠% من الثروة القومية للبلاد وأن الـ ٥% الأشد ثراء من بين هؤلاء يملكون بالفعل ٥٠% من ثروة البلاد وفى المقابل فإن أفقر ٨٠% من السكان فى بر مصر لا يملكون إلا ٢٠% من ثروات البلاد وأن نسبة الفقر المدقع فى مصر حسب الإحصاءات الدولية كما جاء فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الأخير هى ٣٢,٤% وأن ٧٧% من الفقراء فى مصر يقيمون بالأرياف والقرى وأن أكثر من ٧٥٠ قرية من الـ ١٠٠٠ قرية الأشد فقراً توجد فى صعيد مصر.

وغالباً يتركز سعى الفقراء فى الحياة نحو إشباع الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الملحة اللازمة للمحافظة على البقاء من طعام وكساء ومسكن فى مقابل التخلى عن كثير من الاحتياجات الأساسية فى العديد من المجالات كالصحة والتعليم وتجدر الإشارة إلى ارتباط درجة إشباع الاحتياجات الأساسية بمستوى المعاناة من الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء، فكلما ازداد حجم المعاناة، انخفضت درجة إشباع تلك الاحتياجات.

سادساً : خصائص وسمات الفقراء:

السمات الاجتماعية والثقافية للفقراء:

إن مسألة تحديد سمات اجتماعية وثقافية للفقراء أمر تكتنفه العديد من الصعوبات التى ترتبط بعوامل النسبية الزمانية والمكانية فضلاً عن اختلاف الأطر المرجعية التى يستند إليها الباحثون فى دراستهم للفقراء فى ضوء اختلاف تخصصاتهم إضافة إلى تباين أطرهم النظرية والمنهجية فى الدراسة.

فللفقراء فى مصر لا يشكلون كتلة متجانسة، وإنما فئات متباينة وفقاً للثقافات الفرعية التى تنتمى إليها كل فئة، هذا فضلاً عن اختلاف السياق البيئى والاقتصادى والاجتماعى ومن ثم الظروف الحياتية التى يعيش فى وسطها الفقراء.

ويمكن النظر إلى السمات والخصائص الاجتماعية للفقراء فى ضوء مدخلين أساسيين هما:

١- مدخل ثقافة الفقر عند "أوسكار لويس".

٢- مدخل استراتيجيات التكيف والبقاء.

وفيما يتعلق بالأول، فإنه يشير إلى أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، هذه الثقافة ليست حرماناً اقتصادياً أو تفككاً اجتماعياً أو غياب المستلزمات المادية، وإنما هى أسلوب للحياة يسلكه الفقراء أينما وجدوا، وهذه الثقافة ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافى الكبير الذى توجد فيه كما أن ثقافة الفقر تعمل على استمرارها الذاتى أى أن خصائصها تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية فى الطفولة المبكرة.

وقد عدد أوسكار لويس سمات ثقافة الفقر وصنفها إلى أربع فئات هى:

١- العلاقة بين الثقافة الفرعية (ثقافة الفقر) والمجتمع الكبير:

وتشمل هذه الفئة علاقة الفقراء بالمجتمع، فالفقراء لا يشتركون مشاركة فعالية وكاملة فى المجتمع الأكبر، وذلك لأن من سماتهم العزلة والخوف والشك واللامبالاة كما أنهم من الناحية الاقتصادية يتسمون بانخفاض أجورهم واستخدام الأشياء المستعملة.

٢- طبيعة المجتمع المحلى لثقافة الفقر:

يتمسك المجتمع المحلى ببيئة فيزيقية متأخرة وإسكان غير مناسب ومزدحم، ونقص وتدهور الخدمات وعدم التنظيم.

٣- طبيعة الأسرة:

الأسرة فى ثقافة الفقر حاملة لجميع الصفات السيئة مثل هجر الأزواج للأسرة، والعنف وتمركز الأسرة حول الأم.

٤- الاتجاهات والقيم وبناء الشخصية:

الأفراد الذين ينمون فى ثقافة الفقر لديهم شعور بالقدرية والاتكالية وعدم احترام الذات والإحباط.

أما عن المدخل الثانى الخاص باستراتيجيات البقاء والتكيف فهو يشير إلى أن الفقراء يتسمون بمجموعة سمات ثقافية وهذه السمات هى مجموعة من القيم والأنماط السلوكية تساعد الفقراء على البقاء والتكيف فى ظل الظروف البيئية والاقتصادية التى يعيشون فيها.

فالأسر الفقيرة لديها ثقافتها الخاصة فى التكيف مع ظروف معيشتها ومع فقرها من أجل البقاء، وكسب رزقها فبرغم أن هؤلاء الفقراء يفتقدون كل ما يؤهلهم لمواجهة المنافسة فى سوق العمل مثل التعليم والمهارات اليدوية والحرفية والفنية وبرغم أنهم يعانون من سوء التغذية والتهوية وانخفاض المستوى الصحى فإنهم لا يكفون عن العمل، إنهم يدرون بالفعل ولكن فى حلقة مفرغة من الفقر،

لأنهم بسبب انخفاض مهاراتهم ينخفض الطلب عليهم فى سوق العمل، وبالتالى تنخفض أجورهم، وهكذا وعلى الرغم من هذه الحقيقة فإنهم يتكيفون من خلال آليات متنوعة.

كما أن هناك خصائص مختلفة للفقراء (جغرافية – اجتماعية – اقتصادية):

١- الخصائص الجغرافية:

وفقاً لتقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٥ نجد أن الفقراء يتركزون بصورة أساسية فى المناطق الريفية حيث أشار التقرير إلى أن هذه المناطق تحتوى على حوالى ٩٠% من إجمالى الأسر التى تقع ضمن أفقر ٢٠% من السكان.

وفى نفس السياق أشار التقرير الصادر عن مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية فى يونيه ٢٠٠٦ إلى ارتفاع نسبة الفقراء فى الوجه القبلى على العكس من المناطق الحضرية التى تستحوذ على ما يقرب من ٤٣% من سكان الجمهورية حيث يعيش ما يقرب من ٥٢% من فقراء مصر فى ريف الوجه القبلى وذلك فى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية للفقراء نجد أن حوالى ثلث أرباب الأسر الفقيرة تعمل من حرف بسيطة كالزراعة والصناعات اليدوية وارتفاع معدلات عمالة الأطفال باعتبارها أحد مصادر الدخل الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية للفقراء نجد أن معدلات الفقر ترتفع بالنسبة للأسر التى ينخفض المستوى التعليمى لعائلها، كما ترتفع معدلات الأمية بين أطفال الأسر الفقيرة.

ويتضح مما سبق أن هذه الخصائص والسمات للفقراء تؤدى إلى التأثير على مدى مشاركتهم فى السياسة العامة والمشاركة فى صنع القرار وأكثر

الخصائص تأثيراً الخصائص الاجتماعية فارتفاع معدلات الأمية وانخفاض المستوى التعليمى لأرباب الأسر يؤثر على امتلاك الأفراد للمهارات والقدرات التى تساعدهم على المشاركة فى أنشطة المجتمع على المستوى المحلى.

سابعاً : النظريات المفسرة للفقر:

هناك أنواع عديدة للنظريات المفسرة للفقر وهى:

١- نظرية ثقافة الفقر:

إن نظرية ثقافة الفقر ترجع الفقر إلى الثقافة الخاصة بالفقراء والتى تتبنى قيم غير منتجة ومعايير تتناقض مع النجاح وتنتقل من جيل لآخر.

وحدد "أوسكار لويس" مفهوم ثقافة الفقر بأنه أسلوب وطريقة للحياة، يتوارثها الأجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية فى الأسرة، وثقافة الفقر عبارة عن مجموعة متكاملة من القين والمعايير وسمات السلوك للأفراد الذين يعيشون فى ظروف فقر معينة، وثقافة الفقر ليست حرماناً مادياً أو معنوياً ولكن أسلوباً أو طريقة للحياة، تتميز عن الثقافة الكلية للمجتمع الأكبر.

٢- نظرية مدرسة ديسال (التحديث وثقافة الفقر):

لم تهتم ديسال بتعريف التهميش فقط ولكن بكيفية الخروج عن دائرة التهميش على اعتبار أن الذين يملكون والذين لا يملكون يجب أن يشاركوا فى وضع القرار داخل أى نظام.

ولقد فسرت "ديسال"التهميش من خلال خمس مستويات مادياً واجتماعياً واقتصادياً وثقياً وسياسياً .

- فمادياً : إن هذه الجماعات منعزلة فى مناطق ريفية وحضرية.

- واجتماعياً : يعانون من تدنى القدرة على التصرف وينعدم لديهم حافز المبادرة.
- وثقافياً : يعانى المهمشون من التفكك لضعف جذورهم الثقافية التقليدية، ناهيك عن أنهم غير قادرين فى ذات الوقت على اكتساب سمات القطاعات الاجتماعية المسيطرة.
- واقتصادياً : يعانى المهمشون من مستويات دخول منخفضة.
- وسياسياً : يعانون من عدم الاكتراث لأنهم غير قادرين على التأثير فى العملية الديمقراطية.

٣- النظرية الداروينية الاجتماعية للفقر:

هذه النظرية الأولى التى ظهرت ضمن علم الاجتماع، وتفسر تلك النظرية الفقر من ناحية السلوك وموافق الفقراء أنفسهم، فالفقراء، والشرب، ورفاهيات غير ضرورية وعندهم فوضى فى الحية ومستوى قدراتهم العقلية منخفض، وتنظر هذه النظرية إلى الفقراء على أنهم يعيشون فى مناطق العوز والحرمان، والافتقار إلى الخدمات والحاجات الأساسية ومن دعاة هذه النظرية جورج غيلدر George Gilder.

٤- النظرية الهيكلية (البنائية):

تعتبر النظرية الهيكلية أن سبب الفقر هو البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع فهذا البناء هو الذى ينتج عدم المساواة والاحتكار والاستثناء والتفكك الاجتماعى على نطاق واسع، ومن ثم يسبب الفقر وتركز هذه النظرية على النقاط التالية:

- توسيع نطاق تحليل الفقر ليشمل الفقر السياسى والاجتماعى والاقتصادى.
- التركيز على حالات الحرمان والطرق التى تؤدى إلى حرمان الفرد من الخدمات والحاجات الأساسية.

٥- نظرية الحلقة المفرغة للفقر:

يقول لنيركسه فى شرحه لفكرة الحلقة المفرغة للفقر، أن انخفاض الدخل ليس إلا انعكاس أو نتيجة للإنتاجية المنخفضة، وهذه بدورها ترجع إلى نقص رأس المال أساساً، أما هذا الأخير فهو نتيجة لسببين أولهم: يتمثل فى المقدرة الضعيفة على الادخار، وثانيهما: يتمثل فى ضعف الحافز على الاستثمار وهذا يرجع لضيق السوق، أى انخفاض المقدرة الشرائية لدى المستهلكين وانخفاض القدرة على الادخار والاستهلاك إنما ترجع إلى انخفاض فى الدخل الحقيقى وهكذا نجد نتيجة الفقر وسببه شئ واحد.

٦- النظرية المالثوسية فى تفسير الفقر:

إن تزايد أعداد السكان له تأثير على ازدياد الفقر والسكان يشكل لب نظرية مالثوس والتى ترتبط ارتباطاً قوياً بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة فى هذه البلدن، فالرؤية المالثوسية التى خرج بها روبرت مالثوس تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر فإن عدد سكان الأرض سيزداد بصورة أسرع من الغذاء غذ لم يعرقل نموه موانع ومن ثم فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هى مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها فهى ترجع إلى مفهوم هذا القانون الأبدى الذى يعمل فى كل مكان وزمان وفى كل الظروف التى يمكن أن يعيش فيها الإنسان، أى أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم.

ويتضح من العرض السابق للنظريات المفسرة للفقر أن:

هناك ثلاث وجهات نظر حول أسباب الفقر والأنماط السلوكية للفقراء فهناك من يرى أن الفقراء مسئولون عن حالة الفقر التى يعيشون فيها وهم أصحاب النظرية الدارونية ونظرية ثقافة الفقر والنظرية المالثوسية والتى ترى أن الفقراء بتكاثرهم يجلبون الفقر لأنفسهم فى حين تعرض وجهة النظر الثانية أن الفقراء هم ضحايا النسق الاجتماعى الأكبر وضحايا البناء الاجتماعى والاقتصادى المتفاوت بين أفراد المجتمع وهى النظرية الهيكلية (البنائية).

أما وجهة النظر الثالثة فترى أن الفقر مسئولية مشتركة بين الفقراء والمجتمع ومنها نظرية الحلقة المفرغة للفقر والتى ترى أن انخفاض الدخل ليس إلا انعكاساً للإنتاجية المنخفضة وهذا يرجع إلى نقص رأس المال العام أساساً وهو سبب رئيسى فى الفقر.

ثامناً : مداخل لمواجهة مشكلة الفقر:

لم تعد مشكلة الفقر ترتبط بدول العالم النامى فقط، بل أصبحت مشكلة عالمية، وتبنت الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها الأولى حل مشكلات الفقراء والمعوزين من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنظام الاجتماعى الذى يقوم على مبادئ العدالة والمساواة والأخوة.

وهناك أراء متعددة تناولت كيفية مواجهة الفقر ومنها:

الرأى الأول: يحدد أربعة مداخل لمواجهة الفقر وهى:

أ- الاهتمام بالتنمية البشرية للفقراء:

ويتمثل فى إطلاق العنان للطاقات الإبداعية، وتلبية احتياجاتهم المادية وتنمية قيمهم الثقافية خاصة التعاون والاعتماد على الذات.

ب- التعبئة الاجتماعية للفقراء:

ويتضمن ذلك زيادة الوعى الجماهيرى بعملية التنمية وتشجيع المواطنين الفقراء ودفعهم للعمل والإنتاج، وغرس القيم الديمقراطية الحقيقية ودفعهم للمشاركة.

ج- تنمية معارف ومهارات الفقراء:

وتتمثل فى مساعداتهم على استخدام هذه المعارف بما يعود عليهم بدخل يخرجهم من دائرة الفقر، والعمل على تكوين إطباع لدى الفقراء بأنهم لن يظلوا فقراء.

د- تكوين منظمات للفقراء:

وهذا ما تتطلبه المشاركة، وتقديم الدعم المناسب من جانب الدولة والبنوك والمنظمات غير الحكومية وأمثالها.

الرأى الثانى: يرى أن يمكن مواجهة الفقر من خلال مدخل التنمية البشرية:

ويتضمن هذا المدخل مجموعة أبعاد رئيسية هى:

١- التمكين: ويعنى استطاعة الناس فى أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية أن يشاركوا أو يؤيدوا صنع القرارات التى تؤثر فى حياتهم.

٢- التعاون: ويعنى تدعيم الإحساس بالانتماء والذى يعد مصدراً هاماً من مصادر الرفاهية ويتطلب هذا أن يعيش الناس معاً بشكل جيد.

٣- الإنصاف: وهو لا يعنى فقط الإنصاف من حيث الثروة والدخل بل أيضاً السعى إلى تحقيق الإنصاف فى القدرات الأساسية، وفى الفرص وتعزيز الإنصاف قد يستدعى تقاسم الموارد تقاسماً يفتقر إلى المساواة فقد يحتاج الفقراء إلى عون الدولة أكثر من العون الذى يحتاج إليه الأغنياء.

٤- الاستدامة: وتعنى أن تلبى التنمية البشرية المستدامة حاجات الجيل الحاضر دون أن تعرض لخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها.

٥- الأمن: فهناك الملايين من البشر فى البلدان يتعرضون باستمرار لخطر الجريمة أو العنف أو البطالة وانعدام العمل فيجب توفر حق الناس فى تأمين حياتهم.

٦- المشاركة: أى مشاركة الناس بما فيهم الطبقات الفقيرة فى صنع القرار للمساهمة بفاعلية فى العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

٧- الحرية: من خلال توسيع الحريات الحقيقية التى يتمتع بها الناس كالحرية من التمييز، والتحرر من الظلم، وكذلك حرية المشاركة والتعبير والانتماء السياسى، وحرية الحصول على عمل دون الوقوع فريسة الاستغلال.

الرأى الثالث: مدخل تدعيم النمو الاقتصادى:

ويتعامل هذا المدخل مع الإجراءات التى تزيد من وصول الفقراء إلى التوظيف الإنتاجى وإلى تملك الأصول، فلقد ثبت بالتجربة العملية، ضرورة استمرار تحقق النمو الاقتصادى للتقليل من حدة الفقر، كما ثبت بالتجربة أيضاً أن القدر المتحقق من تخفيض الفقر والمصاحب لمستوى معين من النمو يمكن أن يختلف اختلافاً جوهرياً من بلد لآخر، بل ومن منطقة لأخرى فى نفس البلد الواحد، وذلك بناء على طبيعة السياسات المتبعة والمؤسسات القائمة والمخصصات الممنوحة بما فى ذلك الأنماط القائمة لتوزيع الثروة والدخل وهذا

ما يعنى ضرورة أخذ العوامل الخاصة بكل بلد بعين الاعتبار أثناء محاولة صياغة استراتيجيات للنمو تنحاز للفقراء.

٢- استراتيجيات المخطط الاجتماعى فى مواجهة الفقر:

إستراتيجية مواجهة الفقر:

١- إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية:

قد لا يسهم النمو الاقتصادى فى التصدى للفقر فى الدول النامية ويؤكد ذلك زيادة نسبة الفقر فى الدول التى أحرزت نمواً اقتصادياً ملحوظاً، ومن هنا كان من الضرورى إجراء بعض التقييم لأثر نظريات النمو فى إحداث التنمية فى العالم الثالث وعلى ذلك ظهرت هذه الإستراتيجية للتعامل بإيجابية أكثر مع الفقر بدلاً من انتظار احتوائه بتأثير استراتيجيات أخرى ومنها النمو.

وتنطلق إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية من المسلمات التالية:

أ- تتضاءل فرصة الشخص الفقير فى الاستفادة من عائدات التنمية، ويرجع ذلك إلى فشل إستراتيجية النمو فى الوصول إلى هذه الفئات الفقيرة التى تنعدم فرص استفادتها من ثمار التنمية.

ب- وحتى فى حالة إمكانية وصول دخل إضافى على هذه الفئات الفقيرة فقد تعجز عن الاستفادة منه، وذلك لاستخدامه فى غير موضعه، وقد يرجع ذلك لافتقادهم للقوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تتمتع بها الفئات الغنية، والتى لديها الإمكانيات للاستفادة من أى دخول إضافية لتطوير حياتهم.

ج- تعرف إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها استثمارات تهدف إلى زيادة إنتاجية الفقراء، ورفع مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم، ويتوقع لها أن تحقق هذه الأهداف على المدى الطويل إلى حد ما.

د- تفترض الإستراتيجية أن العمل يهيأ الفرص أمام الأفراد لكسب المال اللازم لتحقيق الإشباع المناسب لحاجاتهم الأساسية وكذا تحقق به الدولة نموها الاقتصادى الذى يمكنها من مقابلة حاجات سكانها.

ويمكن اختصاراً القول بأن هذه الإستراتيجية تواجه الفقر بما تحقق من إعادة توزيع الدخل وفرض الضريبة على الشرائح الإنتاجية، واستخدام ذلك فى إشباع حاجات الأفراد ورفع مستواهم.

٢- إستراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات:

ترى هذه الإستراتيجية أن الطريق لمواجهة الفقر هو إزاحة النسق الرأسمالى فى التنمية بما يحقق إشباع حاجات الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية، وذلك يتطلب إتباع سياسة توحيد الجهود والتضامن الدولى فى بلدان العالم الثالث، من أجل تحقيق التساند والاعتماد المتبادل بعيداً عن آية تبعية فكرية أو اقتصادية للنموذج الرأسمالى فى التنمية.

ويمكن تحديد الأسس العامة لإستراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات فيما يلى:

أ- تتجه هذه الإستراتيجية نحو إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الأفراد، وهى الحاجات المادية المتعلقة بالغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم.

ب- تسعى إلى تدعيم المشاركة الشعبية.

ج- الاستفادة من الموارد المحلية لكل دولة، مع الوضع فى الاعتبار الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة على حدة.

د- إثارة الوعى لدى الأفراد، وكذا الدافع نحو الإنجاز.

هـ- الاهتمام بتحقيق توازن إيكولوجى والحفاظ على الموارد من الاستنزاف.

٣- إستراتيجية التنمية المحلية المناصرة للفقراء:

وهى إستراتيجية تعتمد على منح الفقراء الأكثر حاجة وضعفاً أولوية فى التخطيط للتنمية واعتبارها أكثر الفئات المستهدفة للبرامج والمشروعات والتنمية وتحدث بواسطة الناس وإعطاء كل فرد فرصة للمشاركة فى حدوثها، والتى يواكبها نمو فرص العمل وإيجاد عمالة منتجة وتوسيع الخيارات أمام الناس.

٤- إستراتيجية الشراكة الاجتماعية:

وتركز على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والجهات المانحة فى جهود التخفيف من الفقر وتنمية القدرات البشرية للفقراء وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية وتنفيذ برامج تدريبية وإرشادية للارتقاء بقدراتهم الإنتاجية، وتمكين الفقراء من تملك أصوب إنتاجية من خلال توسيع آليات الإقراض والتمويل للمشروعات الصغيرة والإنتاجية، وبناء الأصول الرأسمالية للفقراء وتوفير خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب وتحسين البنية الأساسية خاصة للفقراء.

٥- تشجيع نهج التنمية التشاركية:

تعتبر اللامركزية هى الإطار اللازم للتنمية المستدامة وهى تعتمد إلى حد كبير على مدى فعالية وإضفاء الطابع المؤسسى على التخطيط التشاركى المحلى، وهو شرط أساسى لتنفيذ الخطة بنجاح للتخفيف من حدة الفقر، حيث يتيح للفقراء المشاركة بصورة كاملة وفعالة فى صنع القرارات التى تؤثر على حياتهم على جميع المستويات.

تاسعاً : الخدمة الاجتماعية ومشكلة الفقر:

تعتبر الخدمة الاجتماعية من أوائل المهن التى تعاملت بشكل مهنى مع الفقراء وظاهرة الفقر، حيث ساهمت فى دعم وصول الخدمات الاجتماعية

والاقتصادية لن يحتاجون إليها فى المناطق الفقيرة والأكثر فقراً فى معظم دول العالم.

ولقد سعت الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها الأولى على العمل لمساعدة الفقراء على حل مشكلاتهم، وتطورت فى تقديم الخدمة إلى أن صارت فى الوقت الحاضر تعنى بكافة مشكلات الإنسان الفردية والمجتمعية.

ومازالت تساهم فى تقديم كافة المساعدات للمحتاجين من أفراد المجتمع، كما تهدف إلى المساعدة على رفع مستوى معيشتهم، من خلال المشاركة فى زيادة الجهود المبذولة لتحسين المستوى التعليمى والصحى والسكنى، وتوفير فرص العمل والخدمات العامة، وتقديم المساعدات لذوى الاحتياجات الخاصة، وزيادة مشاركة أفراد المجتمع فى القضايا العامة التى تهم مجتمعهم.

ودور الخدمة الاجتماعية ضرورة تجاوز مجرد الدفاع عن حقوق المواطن للحصول على حقوقهم (ويقصد بذلك جماعات المحرومين من الفقراء والكادحين الذين يتعرضون لظروف القهر واللامساواة والاستغلال والحرمان) على أن يتوجه العمل المهنى نحو تطوير مستوى معيشة هؤلاء الفقراء للأفضل، وبذلك يمكن للمهنة أن تمارس أدواراً أساسية فى التأثير على صنع القرار فى المجتمع من خلال جماعات الضغط والمصالح كالنقابات والتنظيمات الشعبية.

ولا يزال الفقر مشكلة اجتماعية فى حاجة لتدخل الخدمة الاجتماعية بشكل أكبر، وابتكار الاستراتيجيات والتكنيكات لتحسين ظروف الفقراء، ويلعب الأخصائيين الاجتماعيين أدواراً أساسية فى برامج تحسين ظروف الفقراء.

عاشراً : السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعى ومشكلة الفقر:

تعبر السياسة الاجتماعية عن الإجراءات المتخذة داخل المجتمع لتطوير الخدمات المقدمة للناس من أجل تلبية احتياجاتهم من الرعاية والرفاهية، وتطوير

جوانب السياسة العامة والاجتماعية من عمليات السوق، والاستهلاك الشخصى والعلاقات الشخصية والخدمات التى تساهم فى تحسين مستوى رفاه أو رفاهية الأفراد أو الجماعات، حيث تتضمن مجالات السياسة الاجتماعية الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والضمان الاجتماعى، والإسكان.

وباستعراض السياسة الاجتماعية وبرامجها فى المجتمعات المختلفة نجدلها متباينة فى اهتمامها بالفقراء ومستقبلهم فى المجتمع باختلاف المبادرات الحكومية ضد الفقراء من مجتمع لآخر.

ومن هنا فإن هناك تطور فى مساندة الدولة بدءاً من قانون الفقر ١٦٠١ وسياسة الضمان الاجتماعى Social Security Policy والتأمين الاجتماعى Social Insurance والذى يعتبر إصلاحاً اجتماعياً تقليدياً لتدعيم البناء الاجتماعى، ويدعم المشاركة فى سوق العمل والمساعدة الاجتماعية Social Assistance أنه من الأهمية تحليل نسق السياسة الاجتماعية وتطوير السياسة الاجتماعية لتدعيم علاقتها بالسياسة الاقتصادية فى المجتمع كما يشير فى ذلك هيل M. Hill ويحتاج الفقر كمشكلة إلى قاعدة للعمل Basic For Action وسياسات وتغيير نظرة السياسات تجاه الفقر كمشكلة وأهمية مقابلة الحاجات الأساسية Basic Needs.

ومن هنا فإن فهم الفقر يتطلب فهم السياسة الاجتماعية التى تحاول التغلب عليه أو تدعيم وجوده كما أن فهم الفقر وتحليل أسبابه وتحديد مؤشراته يفيد فى صنع سياسات اجتماعية جديدة أو تغيير سياسات رعاية قائمة.

هذا ويظهر تأثير التخطيط الاجتماعيى فى إدارة التغيير حيث يستخدم المخططون الاجتماعيون التفكير العقلانى والتكتيكى والنظامى بما لديهم من خبرة على تقديم الاستشارات، ويقومون بتحديد وبناء تقديرات خدمات الرعاية

الاجتماعية ويتعامل المخططون الاجتماعيون مع البيئة الاجتماعية للفقراء، والتى تفتقر للخدمات والعدالة فى توزيعها وغياب تأثير المساعدات والخدمات المقدمة لهم، وذلك بتزويدهم بخدمات أخرى جديدة، وتحديد الحاجات الجديدة المترتبة على آثار وعمليات التنمية.

ويجب على المخطط الاجتماعى كما يحدد جرينلى J. R. Greenley وآخرون قياس وتقويم نوعية الحياة، والفقراء أكثر حاجة من غيرهم لقياس نوعية حياتهم لأهميتها فى تطوير الرعاية والخدمات التى يمكن تقديمها للفقراء، وخاصة التغيرات فى الرعاية الصحية وإدارتها وتساهم فى تقدير نوعية الرعاية وتحديد مؤشراتها خاصة للفقراء مستخدماً فى ذلك الاستبيان/ المقابلة، مقارنة الإحصاءات والمعلومات، ويعكس ذلك أهمية الدور البحثى للمخطط الاجتماعى.

وتدعو الحاجة إلى قيان محل مجتمع بإنشاء شبكات أمن اجتماعى فعالة لتحمة ضحايا الصراع التنافسى –مثل العاطلين مؤقتاً – ولتحمى أقل الفئات دخلاً والصغار والمسنون والمعاقون.

وضرورة وضع برامج للسياسة الاجتماعية تحقق الأمن الاجتماعى والتكيف الثقافى للفقراء وتقوم على توفير الفرص لبدائل أخرى فى النسق الاقتصادى والاجتماعى.

المراجع:

1. Allen- R- Solem Some Applications of problem Solving versus D.N to Management journal of business and psychology spring 1992.
2. Allen walker Read; The New Webster Comprehensive Dictionary of the English Language, Deluxe Encyclopedia edition Florida International Trident press, 1999.
3. Almab: empowerment or bust making ngos work for grassroots development science technology and development, 1998.
4. Athar Hussain: Urban Poverty in china: Measurement, Patterns and policies, Genera, In ternational labour office, 2003.
5. Blessings: The Participatory development Approach under Amicroscope: The Case of the poverty Alleviation program in Malawi, Vol. (18), N. (1), The Journal of social development in Africa, 2003.
6. Bob Deacon: Global Social Policy &Governance, London, SAGE Publications, 2007.
7. Carlos de La Espriella: Applications of poverty maps in urban planning, Examp;es from Liberia, in costa Rica, Sweden, Springer Science, 2009.
8. Cary R. Lowe: Social Development, Encyclopedia of Social Work, Washington, NASW Press, 19th education, 1995
9. Cynthia J. Rocha; Essentials of Social Work Policy Practice, Paperback, April 2007
10. Erick Domain keuy & Barbara Becker: community planning , An Introduction to thr comprehensive plan, Island press Washingtonm, 2000.
11. H. Rudolph Schaffer: Social Development, U.S.A black Well, 1996
12. Hans Van Ewijk; European Social Policy and Social Work, London, Routledge, 2010

13. Haron Karen B : Export, led growth as aroute to poverty reduction, panama's strategic vision M.A, University of Massachu stts Lowell, 2009.
14. Hormpton William: Local Grove moment and wrban politics, London legman, 1991
15. Hunger and poverty: Definitions and Distinctions, New York, World bank, 2008.
16. Jacqueline Jsmae: Social Policy in the Arabic World, the American University in Cairo Press,1995.
17. James .S. Frideres and William A.Kerr : form peasants to capitalists , community Development , vol 28 , April , 1992
18. Jan Nederveen Pieterse; Development Theory, Deconstruction, Reconstructions, London, SAGE Publications, 2001, p(116).
19. John Baldock et. al: Social Policy, New York, Oxford University Press, 2007.
20. Lance Hannon: Criminal opportunity theory and the Relation ship Between poverty and property Crime, Sociological Spectrum, Vol 22, 2002.
21. Lorenzo Giovanni & Paolo Liberati: Inpacts of policies on poverty, food and agriculture organization of the united nations, 2005.
22. Majid Khor Shidi and et all: Politics of Ethnic participation Dyring Khatamt's Presidency In Iran (1997 - 2004), Canada Canadian Academy of Oriental and Occidental Culture, 2011.
23. Malcolm Gillis and Dwight H. Perkier; Economic Development, London, Third Edition, 1992.
24. maricoverby. weil. doro the N. gamble. community practice models، incyclopedia of social work number 19 The edition (was tiogton: now press، 1995.
25. Mizanur R.Miah; Social Development, Encyclopedia of Social Work, New York, NASW Press, 20th education, Volume 4, 2008.

26. Morreale Spitzerg & Barrgge: Human Communication Motivation, Knowledge Skills, Canada, 2001.
27. Neda Samiei and mohammed reza Jalilvand : the political participation As government Size Canada, Canadian Social Science, 2001.
28. Paul Spicker: Poverty and social security, Concepts and principals, London, Rutledge, 1993.
29. Pete Alcock and Margaret May; The Students Companion to Social Policy, Blackwell Publishing, 2003.
30. Peter Alcock: Understanding poverty, Macmillan press, London, 1997.
31. Rachel Hughes & Baul Melbourne : Poverty and Social Exclusion in Rular wales, Britain , Research report international journal of social welfare , November, 2005.
32. Ran Inar Rosness: Acontingency model of Decisin making Involving risk of Accidental Loss, 26 Net work work Shap. Germany, Schloss Steinhofel, 27-28-Sep 2007.
33. Robert Adams: Social policy for social work, Malaysia, PALGRAVE, 2002.
34. Robert Barker; The social Work Dictionary, Washington, NASW Press, 2nd, edition, 1991.
35. Robert F. Drake; The Principles of Social Policy, New York, Pal grave, 2001.
36. Robort Barker: the social work dictionary، the N.A.S.W،Washington – press، 1995.
37. S.Aminul Islam: Sociology of poverty quest for anew horizon, Bangladesh, ejournal of sociology, Vol.2, No. 1, January, 2005.
38. Sangalong ruperto sirra: community power decision making and status different in the villages of southern cavite phlip phd the state university 1998.

39. scottallen) &mchealetorper:regions، Globalization and Development، London، Center For Compelence and Global Reacarch، 2002.
40. Sharp. M. Ansel, Charles H, Kegister and Richard: Economics of social issues, U.S.A, Library of congress, cataloying in publication data, 1994.
41. Steve Hothersall & Janine Bolger: Social policy for social work, social care and the caring professions Scottish perspectives, USA Ash gate publishing Limited, 2010.
42. Sublett Roger : Leading from the heart the passion to make a difference leadership stories told by Kellogg national fellow ship program fellows Kellogg foundfation battle Greek . 2001.
43. Susan P. Robins and other: Contemporary human behavior theory A critical perspective for social work, London, Allyn and Bacon, 1998.
44. T. H. Marshall; Social Policy, London, Hutchinson University Prss, 1965.
45. T.V.RAO; Human Resource Development Experience Intervention Strategies, New Delhi, Sage Publications, 1996.
46. Ted K. Bradshaw: Thories of poverty and Antipoverty programs in community development working paper No 06 – 05 – Columbia Rural poverty research center, 2006.
47. Teitz Michae: The Causes of lnner – City poverty, Eight Hypo theses in search of Reality, Ajournal of policy Development and research, volume 3, Number 3, 1998.

48. United Nations Center for human settlements and urbanizing world, New York Oxford, university press, 1992.
49. Virmani Kalarae; Economic Restructuring Technology Transfer and Human Resource Development, London, Division of Sage Publications, 1997.
50. Webster Encyclopedia Unabridged Dictionary of the English Language, London Dittithum press Random House, 1994.
51. Webster Encyclopedia Unabridged Dictionary of the English Language, London Dittithum press Random House, 1994.
52. Wikipedia Contributors, "cycle of poverty", Wikipedia, the free encyclopedia 13 july 2006.

٥٣. إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

٥٤. ابو الحسن عبد الموجود إبراهيم: التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، الاسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،٢٠٠٩.

٥٥. ابو الحسن عبد الموجود، عبد الفتاح ترك: مدخل إلى التنمية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث ٢٠١٣.

٥٦. أبو النجا العمرى: تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية منظمات – استراتيجيات، المكتبة الجامعية، دمنهور،٢٠٠٠.

٥٧. ابو بكر متولي: في الاطار العام للتخطيط الاقليمي ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٢١١، القاهرة، ١٩٨٠.

٥٨. أحمد إبراهيم حمزة: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الاردن ،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٥٩. أحمد إبراهيم حمزة: التخطيط الاجتماعى، الاردن ،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٦٠. احمد ابراهيم حمزة: رؤية مستقبلية لتطوير ثقافة التسامح لمواجهه الصراع في اتخاذ القرارات التخطيطية؛ بحث منشور ؛ مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية؛ كلية الخدمة الاجتماعية

؛جامعة حلوان ، العدد الحادى والثلاثون ،الجزء الثالث عشر اكتوبر؛ ٢٠١٢.
٦١. احمد ابراهيم حمزة: صنع واتخاذ القرار،بحث منشور ؛ مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية ؛ جامعة حلوان ؛ ٢٠١٢.
٦٢. أحمد إبراهيم حمزة: مؤشرات تخطيطية لتنشيط مشاركة المرأة فى العمل التطوعى، بحث منشور، المؤتمر العلمى الدولى الحادى والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٢ – ١٣ مارس ٢٠٠٨، القاهرة، ٢٠٠٨.
٦٣. أحمد السيد النجار وآخرون: الفقراء فى الوطن العربى، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥.
٦٤. أحمد توفيق نور الدين: نظم إدارة الأزمات، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق، ٢٠١٠.
٦٥. أحمد حمدى شورة: دور المشاركة المجتمعية فى تطوير التعليم فى مصر فى ضوء لامركزية التعليم، بحث منشور، المؤتمر العلمى الدولى العشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١١ – ١٢ مارس ٢٠٠٧، القاهرة، ٢٠٠٧.
٦٦. أحمد خليفة وآخرون: التهميش الحضرى والمناطق العشوائية فى مصر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٠.
٦٧. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات التخطيط بالمشاركة في مصر، القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، ٢٠٠٧.
٦٨. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٧.
٦٩. أحمد شفيق السكرى: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.
٧٠. أحمد عبد الحميد الإبشيهي : اساليب فقراء الريف في تحسين نوعية الحياة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٧.
٧١. احمد عبد الفتاح ناجى : محددات تفعيل المشاركة المجتمعية الشعبية المحلية ؛ بحث منشور ؛ مجلة الدراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم

الانسانية ؛ الجزء الاول ؛ كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان؛ ٢٠٠٤.
٧٢. أحمد عبد الكريم سلامه: حقوق الانسان واخلاقيات المهنه،حلوان،جهاز نشر وتوزيع الكاتب الجامعى،٢٠٠٥.
٧٣. أحمد عيسى على الجمل : العوامل التى تؤثر على عضو المجلس الشعبى المحلى عند المشاركة فى اتخاذ القرار بالمجلس الشعبى المحلى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٩٩٠.
٧٤. أحمد كمال أحمد: السياسة الاجتماعية، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠.
٧٥. أحمد السيد النجار: الفقر فى الوطن العربى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠٠٥.
٧٦. أحمد مجدي حجازي : " فقراء مصر " دراسة ميدانية لحياة بعض فقراء الريف والحضر في الصحة والبيئة دراسات اجتماعية وانتروبولوجية، رسالة ماجيستير، كلية الآداب ، جلمعة القاهرة، ٢٠٠١.
٧٧. أحمد محمد السنهورى: موسوعة منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الإجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين الميلادى،القاهرة،دار النهضة العربية ، ٢٠٠٦.
٧٨. أحمد محمد السنهوري وإخرون: مقدمة الرعاية والخدمة الاجتماعية، القاهرة، ب ن ، ١٩٩٦.
٧٩. أحمد محمد المصرى: الإدارة المحلية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٩٦.
٨٠. أحمد مصطفى خاطر وآخرون: مقدمة فى بحوث الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٨.
٨١. أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٠.
٨٢. أحمد مصطفى خاطر: طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٢.
٨٣. احمد مصطفى خاطر:تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة فى اطار ثقافة المجتمع ؛الاسكندرية ؛ المكتب الجامعى الحديث ؛ ١٩٩٨.

٨٤. أسامة عبد البارى: رؤية الفقراء لواقعهم الاجتماعى، المؤتمر السنوى التاسع، قضايا الفقر والفقراء فى مصر ٢٣ – ٢٤ مايو ٢٠٠٧، المجلد الأول، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٨٥. إقبال الأمير السمالوطى: التخطيط الاجتماعى، القاهرة، بل برنت للطباعة، ٢٠١٠.
٨٦. إقبال الأمير السمالوطى: التخطيط بالمشاركة فى مصر، القاهرة، النور للكمبيوتر والطباعة، ٢٠٠٤.
٨٧. إقبال الأمير السمالوطى: التنمية الاجتماعية، القاهرة، دار وهدان للطباعة، ٢٠٠١.
٨٨. أماني قنديل: التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الحكومية، سلسلة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تمكن المرأة، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، ط١، ٢٠٠٧.
٨٩. الامم المتحدة: استراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء؛ الامم المتحدة؛ نيويورك؛ الدورة التاسعة عشر ؛٢٠٠٢.
٩٠. انور عطيه العدل: التخطيط للتقدم الاجتماعى ، الاسكندرية ، دار المعرفه الجامعية ، ١٩٨٧.
٩١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: الفقر الذاتى ورأس المال الاجتماعى فى مصر من أجل إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٣.
٩٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠.
٩٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٢.
٩٤. البيومى محمد البيومى: الإصلاح الاقتصادى وما يتفرع عنه المشكلة والعلاج، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٠.
٩٥. جابر عوض سيد وآخرون: إدارة المؤسسات الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٥.
٩٦. جابر عوض سيد واخرون: الادارة فى المنظمات الاجتماعية؛ الاسكندرية: المكتب الجامعى الحديث؛ ٢٠٠٢.
٩٧. جابر عوض سيد، أبو الحسن عبد الموجود: الإدارة المعاصرة فى المنظمات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٣.

٩٨. جمال شحاته حبيب:الممارسة العامة ومنظور حديث فى الخدمة الاجتماعية ، دار الهناء للنشر،٢٠٠٩.
٩٩. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الفقر متعدد الأبعاد فى المجتمع المصرى، القاهرة، ٢٠١٢.
١٠٠. حسام محمد محمد اسماعيل : العدالة الاجتماعية كمتغير لتمكين الفقراء من المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٥.
١٠١. حسنى ابراهيم الرباط ، منى عويس : التخطيط الاجتماعى ، القاهرة ، مركز ونشر وتوزيع الكتاب الجامعى، ٢٠٠٢.
١٠٢. حسنى إبراهيم الرباط وآخرون: الإدارة فى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان، ٢٠٠٣.
١٠٣. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الفقر والمجتمع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٧.
١٠٤. حمدى عبد الحارس البخشونجى: دراسات وقضايا التنمية "المدخل المهنى فى مجال تنمية المجتمعات المحلية"، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٠.
١٠٥. حمدى عبد الرحمن حسن: المشاركة السياسية، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، إصدارات مجلس النشر العلمى، المجلد ٣٩، العدد الأول، ٢٠١١.
١٠٦. الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠٠٨، القاهرة، معهد التخطيط القومى.
١٠٧. خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى.
١٠٨. خطه التنمية القوميه ٢٠٠٢/١٩٩٧ واستراتيجيه التنمية حتى عام ٢٠١٧، معهد التخطيط القومي ، مذكرة ٢٩٥.
١٠٩. دافيد راتشمان وآخرون: الإدارة المعاصرة، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، السعودية، دار المريخ للنشر، ٢٠٠١.
١١٠. داليا عزت عبد العزيز : مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحسين مستوى المعيشة للفقراء ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي

الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية ١٢-١٣-/٣/٢٠٠٨ا لمجلد الثامن – كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠٠٨.
١١١. دينا روفائيل فرج: اساليب وآليات استهداف الفقراء "دراسة منهجية"، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ٢٠٠٦.
١١٢. رجب عبد الحميد : إستراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث ، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠.
١١٣. رشاد أحمد عبد اللطيف: المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلى (نموذج تدريبى) مجلية دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية اكتوبر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٦.
١١٤. رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الثامنة والعشرون، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨.
١١٥. سامية محمد فهمي: المشكلات الاجتماعية منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦.
١١٦. سميرة كامل : التنمية الاجتماعية ، الاطر النظرية ونموذج المشاركة ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٥.
١١٧. سميرة كامل محمد: التخطيط الاجتماعى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٥.
١١٨. سيد سلامة إبراهيم: أسس ومداخل فى الممارسة فى تنظيم المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٧.
١١٩. صالح بن عبدالله أبو عباة ،عبدالمجيد بن طاش نيازى: أساسيات ممارسة طريقة العمل مع الجماعات،الرياض ،٢٠٠٠.
١٢٠. ضحى المغازى: سكان المناطق العشوائية بين ثقافة الفقر واستراتيجيات البقاء – دراسة انثروبولوجية، مجلد المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى، الندوة السنوية الأولى لآداب القاهرة، القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٩٥.
١٢١. طارق طاهر عبده : شراكة الفقراء كمتغير فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر ؛ رسالة دكتوراة غير منشورة ؛كلية الحدمة الاجتماعية ؛جامعة حلوان ؛ ٢٠١١.
١٢٢. طلعت مصطفى السروجى وآخرون: إدارة المؤسسات الاجتماعية ، القاهرة، مطبعة الشرق.٢٠١٠.

١٢٣. طلعت مصطفى السروجى وأخرون: التنمية الاجتماعية " أسس وقضايا " القاهرة، المكتب الجامعى ١٩٩٢.
١٢٤. طلعت مصطفى السروجى: إدارة المؤسسات الاجتماعية الإصلاح والتطوير ، عمان، دار الفكر، ٢٠١٣.
١٢٥. طلعت مصطفى السروجى: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٢.
١٢٦. طلعت مصطفى السروجى: التخطيط الاجتماعى "نظريات ومناهج" الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٣.
١٢٧. طلعت مصطفى السروجى: السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة، القاهرة، دار الفكر العربى، ط١، ٢٠٠٤.
١٢٨. طلعت مصطفى السروجى: تمكين الفقراء "استراتيجيات بديلة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ٢٠١١.
١٢٩. طلعت مصطفى السروجى: مؤشرات تخطيط الحاجات الاجتماعية لأطفال الأسر محدودة الدخل "دراسة مقارنة بين الريف والحضر"ةمؤتمر الطفل والأمومة، جامعة عين شمس، يناير، ١٩٩٩.
١٣٠. طلعت مصطفى السروجى:التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة ؛ الاسكندرية؛المكتب الجامعى الحديث ؛ ٢٠٠٩.
١٣١. طلعت مصطفي السروجي: رأس المال الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠٩.
١٣٢. عادل محمود رفاعى، ضاحى حمدان محمد: الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية، القاهرة، دار المنار للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
١٣٣. عاصم الدسوقى: الفقر والفقراء فى مصر نظرة تاريخية، بحث منشور، المؤتمر السنوى التاسع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٢ – ٢٤ مايو ٢٠٠٧.
١٣٤. عائشة عثمان عبد الله : المشاركة الشعبية فى برامج التنمية المحلية لمجتمع الجزيرة بالسودان ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٩٨٣.
١٣٥. عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون: تنظيم المجتمع "أجهزة – مجالات – حالات"، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٦.
١٣٦. عبد الحليم رضا وآخرون: عمليات ومجالات الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع، القاهرة، دار المهندس للطباعة، ٢٠١٠.

١٣٧. عبد الحليم رضا: السياسة الاجتماعية " أيديولوجية وتطبيقات عالمية ومحلية "، القاهرة، دار الثقافة المعرفية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١.
١٣٨. عبد الخالق محمد عفيفى: تنظيم المجتمع أدوات ونماذج الممارسة، القاهرة، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٠.
١٣٩. عبد الخالق محمد عفيفى: طريقة تنظيم المجتمع ورؤية منهجية للممارسة المهنية، القاهرة، دار نور الإسلام للطباعة، ٢٠١٠.
١٤٠. عبد الرحمن صوفى عثمان :العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات التخطيطية لخدمات الرعاية الاجتماعية على المستويات المحلية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ،١٩٨٦.
١٤١. عبد الرؤوف الضبع : أحوال الفقراء فى الريف والحضر "دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج " القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٣.
١٤٢. عبد السلام إبراهيم محمد على : محاضرات فى الإدارة العامة، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٢.
١٤٣. عبد العزيز حسين: اتجاهات الشباب نحو دور النظم الاجتماعية فى التنشئة الجنسية السليمة، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، العدد السادس والعشرين، الجزء الأول، أبريل، ٢٠٠٩.
١٤٤. عبد العزيز مختار وآخرون: التخطيط الاجتماعى، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩١.
١٤٥. عبد الفتاح دياب حسين: الإدارة الفعالة، القاهرة، مطبعة النيل، ١٩٩٩.
١٤٦. عبد الفتاح عثمان وأخرون: مقدمة فى الخدمة الاجتماعية ،القاهرة،مكتبة الانجلو المصرية،٢٠٠٨.
١٤٧. عبد المحي محمود صالح: الرعاية الاجتماعية – تطورها- قضاياها، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.
١٤٨. عبد الهادى الجوهرى: أصول علم الاجتماع السياسى، ط٢، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٠.

١٤٩. عبد الهادى الجوهرى: البعد الاجتماعى للتطوع، القاهرة، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد ١٢، ٢٠٠١.
١٥٠. عبد العزيز مختار، الفاروق بسيوني: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩١.
١٥١. عبد الهادى الجوهرى: المشاركة الشعبية دراسه فى علم الاجتماع السياسى ،القاهره ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٤.
١٥٢. عثمان محمد عثمان : الاصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية ، المؤتمر العلمي الثاني والعشرين للاقتصاديين المصريين ، ٢٣- ٢٥ نوفمبر ، ٢٠٠٠.
١٥٣. عزة علي شحاتة: فعالية مشروعات تنمية القرية في مواجهة الفقر في الريف المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٠.
١٥٤. على الدين هلال وآخرون: معجم المصطلحات السياسية ، القاهرة، مكتب البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٤.
١٥٥. على بن إبراهيم النمله، صالح بن محمد الصغير: مواجهة الفقر (المشكلة وجوانب المعالجة)، الرياض، ٢٠٠٤.
١٥٦. على عبد القادر على: حول تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر فى عينة من الدول العربية "استعراض انتقائى" الكوين، الهيئة العلمية فى المعهد العربى للتخطيط، ٢٠٠٢.
١٥٧. على ليلة: دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢.
١٥٨. علي الدين هلال : في مفهوم التنمية وقضايا التنمية في العالم الثالث ، ملف السياسة الدولية ، العدد (٦٨) ، ١٩٨٥.
١٥٩. غادة حامد حسن شحاتة : عمالة الاطفال وعلاقتها بظاهرة الفقر في الريف المصري ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، ٢٠٠٣ .
١٦٠. فخر الدين خالد وآخرون: الإدارة المحلية، الفرص والتحديات، منتدى السياسات العامة الثالث، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ١٩٩٩.
١٦١. كريمة كريم: الفقر وتوزيع الدخل فى مصر، القاهرة، منتدى العالم العربى، مكتب الشرق ألأوسط، ١٩٩٤.

١٦٢. كريمة كريم: تحدى اقتلاع الفقر المتطلبات والسياسات، بحث منشور، مؤتمر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتحديات القرن الحادى والعشرين، المجليد الأول، ٢٣ – ٢٤ إبريل، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٦٣. كمال أغا: الإدارة فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.
١٦٤. لبنى محمد عبد المجيد : العلاقة بين بناء القوة فى جمعيات تنمية المجتمع ومشاركة المواطنين فى انشطتها، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٩٨٦.
١٦٥. لبنى محمد عبد المجيد: مداخل واتجاهات الخدمة الاجتماعية للحد من مشكلة الفقر، بحث منشور فى المؤتمر العلمى السادس بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٦٦. ماهر أبو المعاطى على: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الفيوم، مكتبة الصفوة، ط٢، ١٩٩٨.
١٦٧. ماهر أبو المعاطى على: الاتجاهات الحديثة فى التخطيط الاجتماعى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٠.
١٦٨. ماهر أبو المعاطى على: الاتجاهات الحديثة فى التنمية الشاملة "معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية"، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١١،.
١٦٩. ماهر ابو المعاطى: الاتجاهات الحديثة فى التخطيط الاجتماعى، القاهرة، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٠.
١٧٠. ماهر أبو المعاطى: الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية – أسس نظرية وممارسة ميدانية، الفيوم، مركز الصفوة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٧.
١٧١. ماهر أبو المعاطي علي: السياسة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٣.
١٧٢. مجلس الشورى: المشاركة الشعبية، القاهرة، مطبوعات دار الشعب، ١٩٩٤.
١٧٣. المجلس القومي للمرآة: تنمية قطاع الخدمات الاجتماعية بالمشاركة ودور المرآة، القاهرة، المجلس القومي للمرآة، ٢٠٠٤.
١٧٤. مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٣.

١٧٥. مجمع اللغة العربية: وزارة التربية والتعليم: المعجم الوجيز، القاهرة، المطابع الأميرية، ٢٠٠٩.
١٧٦. محروس محمود خليفة: صناعة الفقر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.
١٧٧. محمد إبراهيم التويجرى، محمد بن عبد الله البرعى: الأسلوب القويم فى صنع القرار السليم، المملكة العربية السعودية، كلية الإدارة الصناعية، جامعة الملك فهد، ١٩٩٧.
١٧٨. محمد البدرى الصافى: الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر، بحث منشور بمجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، إبريل، ١٩٩٩.
١٧٩. محمد السيد عامر: المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٠.
١٨٠. محمد بن أبي عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٥.
١٨١. محمد بهاء الدين بدر الدين: آليات تفعيل مشاركة الشباب الجامعة فى الأنشطة الطلابية، بحث منشور، المؤتمر العلمى الدولى العشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١١ – ١٢ مارس، ٢٠٠٧، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٨٢. محمد بهجت كشك: مدخل إلى إدارة المنظمات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٧.
١٨٣. محمد حافظ حجازى: دعم القرارات فى المنظمات، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
١٨٤. محمد حسين اسماعيل : التخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية ، القاهرة ، جامعه حلوان ، ١٩٨٦.
١٨٥. محمد ذكى أبو النصر: النموذج التنموى ممارسة تحت خط الفقر، المؤتمر العلمى السادس، الفقر وحقوق الأسرة آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ٤ – ٥ أبريل ٢٠٠٧.
١٨٦. محمد زكى أبو النصر: اغتراب الرعاية الاجتماعية فى مجتمع الرفاهة، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٠.
١٨٧. محمد زكى أبو النصر: الاستبعاد الاجتماعى الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٢.

١٨٨. محمد سالمان: التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨.
١٨٩. محمد سعيد عبد الفتاح: الإدارة العامة، ط٣، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٠.
١٩٠. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.
١٩١. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٥.
١٩٢. محمد عبد الغنى حسن: مهارات اتخاذ القرار، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، ٢٠٠٢.
١٩٣. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: إدارة الجودة الشاملة بمنظمات الرعاية الاجتماعية ، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٨.محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: الأسس النظرية لإدارة المؤسسات الاجتماعية "نماذج تطبيقيه الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٤.
١٩٤. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية فى المجتمعات المحلية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٧.
١٩٥. محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات النظرية الحديثة فى دراسة المنظمات المجتمعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٩.
١٩٦. محمد عبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي أسس نظرية ونماذج تطبيقية، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٦.
١٩٧. محمد عبد الفتاح محمد: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٨.
١٩٨. محمد مصطفى رشدي : أساليب تفعيل مشاركة المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة الفقر في المناطق العشوائية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ٢٠٠٨ .
١٩٩. محمد نبيل سالم :دراسات تحليلية لعملية صنع القرار على المستوى المحلى فى التخطيط لمشروعات التنمية المحلية ؛ بحث منشور ؛مجلة الدراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ؛العدد الخامس ؛اكتوبر ؛ كلية الخدمة الاجتماعية ؛ جامعة حلوان؛١٩٩٨

٢٠٠. محمود عودة: دراسات فى علم الاجتماع الريفى والتنمية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠.
٢٠١. محمود محمد محمود وآخرون: إدارة المؤسسات الاجتماعية، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
٢٠٢. محمود محمد محمود وآخرون: الخدمة الاجتماعية ومشكلات المجتمع، القاهرة، مركز البحوث العربية، ط١، ١٩٩٤.
٢٠٣. محمود محمد محمود، هاشم مرعى هاشم: إدارة المؤسسات الاجتماعية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٥.
٢٠٤. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: أوضاع الفقراء فى مصر، القاهرة، مجلس الوزراء، ٢٠٠٤.
٢٠٥. مصطفى أحمد حامد رضوان: الفقر فى ظل العولمة "دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية، ودول العالم الثالث"، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠١١.
٢٠٦. مصطفي عبد العظيم فرماوى: السياسه الاجتماعية وادارة المؤسسات (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠٦.
٢٠٧. معهد التخطيط القومى: البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية فى مصر "اختيار مستقبلنا" (نحو عقد اجتماعى جديد)، ٢٠٠٥.
٢٠٨. معهد التخطيط القومى: تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر، القاهرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية "، يونية ٢٠٠٦.
٢٠٩. منال متولى: خريطة الفقر فى مصر، مجلة الإصلاح الاقتصادى العدد ١٧ – نوفمبر ٢٠٠٦، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
٢١٠. المنظمة العربية للعلوم الادارية:موسوعة الحكم المحلى الاساسيات النظرية للحكم المحلى والمشاركة الشعبية ؛ترجمة حلمى محرم ؛عمر مصطفى ؛القاهرة ؛الجزء الاول؛ ١٩٨٠.
٢١١. منى عطية خزام خليل: إدارة المؤسسات الاجتماعية فى بيئة متغيرة، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٣.
٢١٢. منى عطية خزام خليل: الإدارة واتخاذ القرار فى عصر المعلوماتية من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٩.
٢١٣. منى عطية خزام خليل: التخطيط الاجتماعى فى المجتمع المعاصر، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠١٣.

٢١٤. منـــى عـــويس، عبلـــة الأفنـــدى: التخطـــيط الاجتمـــاعى والسياســـة الاجتماعية، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٥.
٢١٥. منـى عـويس، عبلـة الأفنـدى: التخطـيط للتنميـة الاجتماعيـة، المكتـب الجامعى، جامعة حلوان، ١٩٩٧.
٢١٦. مني عويس، عبلة الأفندي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٥.
٢١٧. نادية حليم: النساء العاملات للأسر فى العشوائيات، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٤.
٢١٨. نبيـل محمد صـادق: طريقـة تنظـيم المجتمـع فـى الخدمـة الاجتماعيـة، القاهرة، بدون، ٢٠٠٠.
٢١٩. نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن فرغلي : قدرات الفقراء كمدخل لتنمية المجتمع المحلي " دراسة ميدانية مطبقة على المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي بالوحدة الاجتماعية بندر رابع – حي جنوب محافظة الفيوم ، بحث منشور ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد السادس والعشرين ، الجزء الخامس ، ابريل ، ٢٠٠٩.
٢٢٠. هبه الليثى: القضاء على الفقر المدقع والجوع "تقييم أداء المحافظات نحو تحقيق أهداف الألفية – مشروع قضايا السكان والتنمية، يونيه ٢٠٠٦.
٢٢١. هنـاء حـافظ بـدوى: إدارة المؤسسـات الاجتماعيـة "أسـس وعمليـات ، الإسكندرية، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
٢٢٢. هناء حافظ بدوى: التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، مطبعة البحيرة، ٢٠٠٠.
٢٢٣. هناء حافظ بدوي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، الأسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣.
٢٢٤. هناء عبد التواب ربيع : ديناميات صنع القرار فى المجالس الشعبية المحليـة ، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، كليـة الخدمـة الاجتماعيـة ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ١٩٩٦.
٢٢٥. وزارة التخطيط: تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ٢٠٠٣.